
۴۵







الخزانه کتب فضل الله

[illegible]

هذا كتاب شرح جامي لابن الحاجب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد

فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان يجعل جزء منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون الاثر بتركه اقطع لجواز اتيانه بما يحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة وهي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح على الاجساد وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح

اعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها فنقول انها للملابسة على وجه التبرك او للاستعانة كقولك كتبت بالقلم والاول اولى على

التعظيم لدلالة الثاني على كون اسمه تعالى آلة يتوصل بها الى الغايات وعلى الاول الظرف مستقر وعلى الثاني لغو والفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف

للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فحذف صفة المفعول كاتبس بها فانه شامل لجميع انحائه واللغو ما كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا ويسمى به لخلوه

للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب المحققين استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم قد ... والاصح ان الاضافة للعهد فهو الاصل بينهم في الاحكام

وقد يكون للجنس

والاستغراق تجيء له

المعنى والصلوة على النبي له

تعالى فوجد اختياره على الرسول انما

اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى ففي الثاني

ظاهر لانه الخبير وفي الاول فلكونه لاحقا على انه مستحق لتعلقه

غير واحد

كل شيء يتوجه الاذهان

اليه باسم فكيف بخالق

الاشياء ومبدعها ان قيل كل واضع لشيء

لابد ان يتعقله وذاته تعالى غير متعقلة لنا قلنا الواضع

لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان قلنا بان الواضع غيره وهو مذهب بعض

الاصوليين او نقول يتصور الموضوع له بوجه ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع

له البشر واعزون الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اي التحير لتحير العقول الكاملة في كنه

حقيقته بحكم قول الرسول صلى الله عليه وسلم ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين

حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة في النداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم

وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة

المعنى ونوقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع بان يكونا اسم فاعل

او صفة وقال الامام جعفر بن محمد عليهما السلام الرحمن اسم خاص

بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن

لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عموم

فلان رحمته تعالى دنيوية

شاملة للكل

موجود ومنه يظهر وجه الرحيم بمعنى أنه قوله للولد العزيز في العزة عند اهل الذكاء والفضل والفضد فوصفه

وقيل لا بد من تقييد التعريف بنقص التوفيق بالخير اذ لا

يستعمل التوفيق في جعل اسباب الشر ولا يخفى

ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه

استجمع اهل الكمال لنسبة

الفعل الى الفاعل

بالياء والتاء

لانه في عرف الالة فلا يصح ... جميع واقعا ... وانها

تمة حاشية لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم حينئذ بناء على ما زعموه واقول وان كان ظاهر الحال على ما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين

احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم الفم والا فالمناسب لفظت الحجر ونحوها وثانيهما ان ترتب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ لا يتصور

الا من الفم فقول المحشي يقال لفظت النواة اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة او

قوله والمطابقة غير لازمة آه بل غير جايزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد بمعنى

الصفة صح

بي في الكشاف في تفسير

قوله تعالى حتى تكون حرضا او تكون

من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء

بادنى ما يكفي لتمه آه قوله كزيد وضرب آه لم يمثل للحرف اكتفاء

عنه بالكاف والواو لتمه آه قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت

اصلا هذا كبرى لصغرى مطوية من الشكل الثاني ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من

مقولة الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ

الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي وهو المطلوب قال المحشي لا ادري من اي مقولة

هو ولم نعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان راجعا

مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى

الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون

لفظا وقد لا يكون انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح ان قصد

هذا فكلامه في غاية السخافة لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان

يقال انه قصد ما قصده ذلك الفاضل فهو دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جميع

الفصول الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ وان كان

جنسا لما عرفت فلا حاجة الى ان يزاد في الفصول قيد لاخراجها وهذا المنطبق على

عبارته غاية الانطباق لتمه آه قوله واللفظ الحقيقي كزيد و

ضرب آه لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ

به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن

ساقط

ثم اضرب ايضا لفظ

حقيقي فالمجاز

فالمتلفظ به الحقيقي عصام قوله بحيث متى اطلق آه كما في الالفاظ او حس كما في الدوال الاربع والمراد

لنيز الجنس خروج من جادة التعريف وثانيهما ان اللام

العهد يكون

اشارة الى قسم

من مفهوم مدخولها والكلمة

الجارية على السنة النحاة ليست قسما

من مفهومه بل عينه مفهومها سيد لتمه آه

قوله لانه قد يتلفظ به الانسان آه قد بنا للتحقيق لا

للتقليل لظهوره بعض الاحيان لان المحذوف ان كان جايزا

الغرض ... لفظ حقيقي لصدق ...

ان الانسان ... اللفظ على ...

المفهوم الاخير الذي دخلت

عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى

الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان

ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي واما ان

يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل

السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام الاستغراق كما

في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما ان يشار

بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك

وبين مخاطبك سبق

فهمه

اليه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو قوله تعالى انا

ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول الخ

الجنس لاحتماله نكتة كثيرة وبهذا الاعتبار

يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين

اللام والتاء التي للوحدة

فاشار الى

دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين

حيث قال جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع ككتم وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح و

قيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب متاول ببعض الكلم و

فيها الجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد

بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي

بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت

التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله

بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا

كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي

كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع

له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه

احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به

الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود

والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد زايد يخرجها وانما

قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق

مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء

الاول فهم منه الشيء الثاني فيخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق

بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة

5

اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون

بعض اسماء

الاجناس مما اشتهر

في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد

والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا با

لوضع كلفظة الكلم انتهى والظاهر ان شيب لفظ

حمام واخواتها على القول بانه اسم جمع من قبيل الثاني منه

باسم العام فان الملفوظ بمعنى المرمي مطلقا حروفا او غيرها

وهذا النسب بالمعنى الاصطلاحي حيث ان كليهما بمعنى

المفعول تمت آكه قوله اذ ليس من مقولة

الحرف والصوت اصلا قال

المحشي في الايضاح الخ

المستتر هو

المحذوف لكن عبر من المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر

غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو
اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على التجريد
عنه فخرج بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
ويخرج حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله للمعنى
اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض الاخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه لم يوجد هنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة
والخبر وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال العلم الراجعة الى
الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو ما جرد على ان جزء المعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وهذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يركب فيه تجوز كما يركب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه

قوله ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع اه فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد منه تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد

الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى الامر

المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى حالا به علو اليه معنى عصام قوله او مخفف معنى اه فان اصله

معنوي كمرمي

اجتمعت الواو والياء

في كلمة واحدة وسبقت احديهما

بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر قبل الياء

وادغمت فصار معني كمرمي ثم خفف بحذف احدى اليائين

وقلبت الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان ابعد

من جهة اللفظ لعدم وجود نظيره فلفظا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى وانسب

بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المفهومية وان افترقا بالعموم والخصوص سيد نعمة الله الجزائري

قوله ولما كان المعنى اه جواب سؤال مقدر وهو ان المعنى ماخوذ في تعريف الوضع لانه المعبر عنه بالشيء في قوله

تخصيص شيء بشيء والمقام مقام الاختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب انه ذكره بعده مبني

على عدم دخوله في مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شيء بشيء ولم يعتبر الشيء الثاني داخلا فيه

فطبيعته تقتضي التلفظ به فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا تقتضي هذه الدلالة بل ملاحظة ان من كان

به وجع الصدر فطبيعته تقتضي التلفظ بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ الدالة بالعقل كذلك

لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل

الليس بموضوع وح فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر الملائكة وجبرئيل كذا قال الناظرون في هذا الكتاب

وظني ان الحال ليس على ما قرروا بل الفرق واضح فان المهملات من الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع

دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت واما الالفاظ الدالة بالعقل فقد تكون

مهملة وقد تكون موضوعة لكن لا للمعنى الذي دلت بتوسط العقل كديز فانه

موضوع للذات المعلوم الآن ودلالته على وجود اللافظ بتوسط

وح فاعراضه عن الالفاظ الدالة بالعقل انما لانه

مقام اختصار ولانه معلوم الظهور

سيد نعمة الله الجزائري

عليه الرحمة

قوله الموضوع لغرض التركيب اه لايقال انهما لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معنا فلا وجه لما

ليست صلة للوضع حتى يكون صح قيد قولهم وضع اللفظ

للدلالة على

المعنى وظني ان المهملة

مخصصة لا كاشفة لان بعض

حروف الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام

للام الجارة وواو العطف وهمزة الاستفهام و

الانشاء اخراج شيء هذه فاخرجها بقيد المهملة

وح اللفظ مفرد او مركب فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا

له كما اذا قلت زيد فمفهوم ذلك الذي قلت

اسم مفرد واذا قلت زيد قائم فقيل

ذلك الذي قلته مركب

خبري لعدم انه

قوله فان الوضع فيهما اي في كل واحد من الضماير ونحوها

قوله واعرب باعراب واحد أه الانسب ان يجعل واحد صفا فاليه لاعراب لاصفة وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين

باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التأنيث

وضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ كما بين مثلا

فهم اللافظ لسامع زيد ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر ان الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ

معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهرها قصد بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى للشاهد

اي المضاف
مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج
في معرفتها الى علم النحو بعد انه قوله فمنك عبد الله
خرج عنه لانه لا يقال له لفظة واحدة أه وجه ذلك

باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كونها
كلمة حقيقة وما هو حالها باعتبار كونها كلمة
حكما وذلك يقتضي كون عبد الله واحدا
في حد الكلمة ليتبين ان
الاعراب فيها

اولدلالة
اللفظ على
قوله اي منقسمة
الى هذه الاقسام الثلثة
انه اشار الى ان هذا الخبر
لم يقصد به بيان حكم الكلمة
بل قصد به تكميل تعريف الكلمة
بتصويرها ثانيا بتمام قيودها ليحصل البصيرة
حالها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من
تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بملاحظة
تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت
على معنى في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم
الشيء الا ضم القيود وتحصيل بعد القيود مفهومات هي بالنسبة
الى هذا الشيء تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما
ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر
المقسم فيما ذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود
بان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج
عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر
يكون فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بحسب التتبع
فيه الا بنية او برهان فيقال هناك قسم
ثالث حقيق بان يسمى حصرا
قطعيا والحصر
المراد هنا قيل
عقلي ومن علامته
استقرائي قد بيناه في شرح
الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف
لانها تتعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار
ويكفي في هذا القدر اللفظ فيه عند بعض النحاة من غير حاجة

ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون البصري

الا اعتبار اللفظ في نظم وبه يشير سوق كلام الشارح وبعض النحاة بعد دون على الظرف بكذا الكفرت صاحب المفصل

قبيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه ح مالا يدل جزءه على جزء معناه وكلا يتحج

من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه

على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصبه فان

لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة

اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على افراد بحسب الذات لكنه مقارن له

بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا

سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري

واما لها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة

واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا

يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب واورد

صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل

عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل الرجل وقائمة وبصري

مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاحترز بقيد الافراد ولو لم يخرج به

بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء

بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة

الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون

بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع

كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل

وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي الكلمة منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة فيها

9

ذكر ومراتب الصفة الاولى لما كان لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل

اصل في العمل عبر عنها

بواسطة اللام الخ المقرض منه دفع

اعتراضين احدهما ان الحال لا بين هيئة

الفاعل او المفعول به وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل

قوله وجه صحته اي وجه صحته

وقوع المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى

والغرض دفع ما يتوجه من انه يجب ان يكون الحال وعامله

متقارنان والوضع هنا متقدم على الافراد على ما عرفت و

حاصل الجواب ان الوضع وان كان متقدما على الافراد

ذاتا ورتبة الا انهما متقارنان في الزمان

فان اتصاف المعنى بالافراد

حالة الوضع وهذا

القدر

من الاقتران كاف في صحة الحالية

لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها

ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان

تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية

او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه

الى انضمام كلمة اخرى لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان

حد الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن

والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة

اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا

لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث

يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما سيعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في

نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى منها يفهم احد الازمنة

الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة

الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة

الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده الكلام

دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما

يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل

اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد

منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى

[Right-margin notes — partial reading:]

المقصود

الا في المفهوم

منفصم اليها ومعنى انقسامه

اليها انه ينضم اليه قيد الدلالة على

معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم

الفعل وقس عليه حال اخويه واليه اشار بتجزم الاثنه

على معنى

قوله امّا من صفتها اه عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم انّه اى لانّه حالها مع انّ فيه تقليل حذف ولقد احسن لانّه لا يحوج المصرف قوله الثانى

الحرف والخوف عن الظاهر المتبادر يكون فيه ان الظاهر يسقط من الحسد عنه لتقدير متعلق مع انّه فى تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتداء خبره ان تدلّ على معنه

بالذات من غير تقدير اوتا ويل وثانى فى يرتبط به من غير حاجة الى شئ منها عصام قوله اعنى الابتداء او

الانتهاء اه اورد الابتداء والانتهاء امثلة فيهم لانّ معناهما والافالابتداء والانتهاء العامين معنيان مستقلان

كخبرهما

من غير توقف

على ذكر متعلق كقه

لك الابتداء خير من الا

نتهاء وسيرد عليك تحقيقه

انشاء الله فانتظره اذا عرفت

هذا فما صدق قولهم الحرف ما دلّ على

معنى فى غيره على ما ذكره الشارح ان المعنى

الذى دلّ عليه الحرف له متعلق لا بد من

ذكره فكان انّ معناه حاصل فى غيره لانّه اذا اطلق

لفظه الى ذهن السامع لم ينعقد معه المعنى فكان قالب

الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل فى غيره كلا

فيسميه فانّه اذا انعقد لفظها الى ذهن السامع انعقد معه

المعنى فكان القالب كظرفها ظرف اذا انعقد ما فيه فلذ قيل

انّ المعنى فى نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب فاعلم ان

له تعبيرات اخرى فى كلام الافاضل اعدها قولهم معنى دلالة الحرف

على معنى فى غيره ان مفهوم معناه متوقف على خارج عنه الا ترى انّك

اذا قلت ما معنى منهم فقيل فى الجواب انّه للتبعيض وجدت تصوره

متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء

والكل وهذا معنى بالغير لانّ سائر الالفاظ النسبية

كالقرب والبعد ونحوها كذلك

فيلزم ان يكون

حروفا وليس

قائم شيئا

وان احترز

الا ان يكون دلالة على معنى فى

غيره انّك اذا قلت من مثلا لم

يدر هى منفصلة ام بعضه ام غير بكل فاذا

ذكرت مجرورا فهم معناه وكسائر فى المنفصل لانّه يدل على انّه اشتراكه ولا اشتراك لا تقتضى

ثابت فى لفظ غيرها فهو صفة للفظ والطلب فى تفصيل

هذا المعنى بالا

مثلة التى منه مطلبها

قوله فاللام فى قولنا الرجل مثلا

يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى الرجل

وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام

الذى هو فى جملة قام زيد وفيه بحث لانّه ان اراد ثبوت

الظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوى الى المعنى المصطلح

فانّه فى اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشئ كما

فى قوله تعالى وعلّم آدم الاسماء كلها فى

القاموس الاسم الشئ بالضم

والكسر وسمه

وسماه شيئين علامته واللفظ الموضوع يطلق على

تتمة حاشيه وهو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين فاستقلال معناه باعتبار معناه التضمني على الحدث حتى انهم شنعوا عليا من اطلق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني

وظني انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انها جزء للفعل فهي لم تحتج الى امر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معان

نحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين لابد لنا من الجواب

عن هذه الوجوه

فالجواب عن الاول

انه مغالطة منشاء اشتباه

الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان

الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي اعني الحدث

بالفاعل وهو ليس بجزء فلا يلزم المحذور من جزء الفعل

الاصطلاحي

الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال شيء في مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج

الكلمتين بجملة قوله بالاسناد يغني عما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج

تضمن

كلمتين هو

مقلوب زيد

الاسناد ثم انما يحتاج

الى التعميم لادخال شيء

فيه حسن عصام ايضا قوله اعلم

ان كلام المصنف ظاهر في ان ضرب

زيدا قائما مجموعه كلام لانه قال ظاهر

لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط فتامل

لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام

في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا

التركيب كتحقق افراد منه في ضربت اقوم رجلا ضرب

وهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر

المبتدا في قولنا زيد ضرب عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب

وقد اتفقوا على ان خبر المبتدا هنا جملة والكلام الذي هو مرادف

الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وكذا في الحال

والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المصنف عن الاخصر

عبارة تعريفه لا عدولا عنه هذا مبحث عصام ايضا قوله على الجملة الخبرية

الاولى على الجملة الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيد بها لان

الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا عنده خبرية

اضربه نحو وعمرو زيد مقول في حقه اضربه

وبعد يتجه ان مادة افتراق

الجملة عن الكلام

لا يقتصر على الجملة

الخبرية كما يوهمه البيان

بل منها مادة الافتراق اضربه في

اضربه بعد ان كان خبرا او متعلق الخبر نحو

اخبارا او اوصافا او حالا او جملا شرطية

فيبقى نحو تامل عليا ايضا

الثالث بعد تسليم عموم دلالتها على زمان محال مطلق

التشبيه

عن الثاني وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل

الماضي صورة ومعنى وتمت في المثال وان كان ماضيا

صورة لا لا انه مستقبل حقيقة لما كان ان الشرطية

فتقلب المضارع وغيره التعليقات وان كان المبحث

اللائق ابا مبحث الفعل الا انا ذكرنا ها هنا خوفا من ...

الزمان نعم انه

قوله ما تضمن اسم فاعل في جواب

اعتراض يرد على المصنف والاول منه تصدي له

الشارح الهندي وتقريره انه يلزم

اتحاد المتضمن و

المتضمن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب ان

المتضمن هو المجموع وهو ان كل واحدة الذي هو

المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل

لو جعل باقي قوله بالاسناد الله

...

الجواب لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين و

هو مشروط في تعريفه الكلام جزءا عند المصنف والالم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه

جامعا عليا

13

على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها
معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه
عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع
الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة
احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما
لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية نحو اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف

مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم

الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد فان

ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في

ان نحو ضرب زيد قائما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام

هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب

فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا

الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف

الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة

قيده به صرح بصدق الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا واوصافا بخلاف الكلام وفي

بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود ولذا صرح بكون الكلام عند المص

ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند

والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند به وفي بعض النسخ او في فعل واسم

فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس

واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل

اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد

له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام

الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل

والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا

فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير

قوله او شرطه فان الكلام هو الجزاء على زعمهم وثانيا على

التحقيق فليس

شئ منه الشرط والجزاء

كلاما بل الكلام هو المجموع

قوله وفي بعض الحواشي اي الحواشي

المنسوبة الى المص فان المص كتب حواشيا على

هامش الكتاب حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها تلامذه

الذي اورده بعض افاضل الهندي

واجاب عنه حيث قال ولا

يحصل ذلك اي الكلام او ما تضمن

كلمتين او التضمن المذكور او الاسناد

الاصلي المقصود لذاته وعلى الاولين تشكل

الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصح منه فالجزئي

انتهى وحاصل الاعتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام

يستلزم كون الشئ ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام

وحاصل الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص

ادعو زيدًا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو
المنوي ثم ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل
الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير
فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه بالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي معنى حاصل في غيره
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان في الخارج موجودًا قائمًا بذاته وموجودًا قائمًا بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدًا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك
تبعًا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدًا و
بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظًا في ذاته ولزمه تعلقه بمتعلق اجمالًا وتبعًا
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة في
فهم مدلوله الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة
مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون
محكومًا عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا
بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من
موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدًا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية

ويصلح ايضا ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ايضا ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد
هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور الذي في نفسه يحتمل ان يرجع
الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى
لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك
برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذي واولي وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقاتها مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم
اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في
حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني

لا يدل الا على معنى غير
مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع
محكوما عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما
ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن من اعتبار النسبة
بينه وبين غيره والغرض انما اعتبر فيه الحدث وضم اليه غيره

الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه
انما قيد المعنى التضمني بالحدث لان له معنى تضمنيا آخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم
عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء
الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا
انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه
ومه او عن الظروف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب اصل الوضع الاول وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما
تفرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره هنا بعض
منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع
افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن
خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال حرف التعريف لكان شاملا للميم في
مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته و

١٧ الفعل سوى الاقتران عند فهم ذلك المعنى عن لفظ
آخر فتأمل
لا يخرج عن حد الاسم
مثل الضارب في قولك زيد
ضارب امس الى آخره قوله نحو رويد الى آخره
فرويد في الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر
ارود اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة والالف

التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي بنفس هذه الاسماء
لان اللفظ انما تنقل عن بعض معانيها الى معنى آخر
وكذا قوله او عن الظرف اي منقولة عن
معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل
ظرف بمعنى قدام نقل
من ذلك
المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل امامك

اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف

هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد ذهب الى انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام

للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه

موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل

على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة

لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها

وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول

الجر بالاسم لان اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة

المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل

الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع

للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل

او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء

في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما

عدا التنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع

عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق

بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد بكونه الشيء مسندا

اليه واما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل

مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر

قوله لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية اه تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف عند الاستقاضة لمقتضى الاصح الراجح لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ الزاما وبيانه ان التعريف والتنكير... 18

التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا واحدا وهو التنوين فكذا

علامة نقيضه لانه قد

يحمل النقيض على النقيض وبان

الالف تسقط في الدرج ولو كانت جملة

لمنعت من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم

من ان الاسم الكثير الاستعمال يناسبه التخفيف لكن في

اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من

الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف

بالاسم فبقي جر المضاف اليه في الاضافة

اللفظية فان العامل في جره

اما المضاف او الا

ضافة لا

حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة اللفظية فرع الا

ضافة المعنوية لانه يلاحظ فيها معنى حرف الجر لا للاضافة

...

لها او لانها ذات فائدتين وهي ذات واحدة فما فائدة

لابد كره لفظا و وجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا
اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يؤول هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف
الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره
اولا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه المبني الاصل هو المبني
فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه
عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما
ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما
هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك
من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع
الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي
والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه
المبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من
قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب

اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق
المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد

هو

هو الظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر الجرجانى واعتبر المص مع وجود الصلاحية

حصول استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل

فى كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك بنى لم يعرب الكلمة وهى معربة وانما عدل

المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل

لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتتبع

لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن

عن النحو فلا فائدة له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب

مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته

متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة

هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف

آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل

ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اى من جملة احكام المعرب اثاده

المرتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا

بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف وصفة بان يتبدل

صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب

اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر

وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى

ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور الثلث مختلف

بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا ولا تقديرا

جرى على التمييز اي يختلف لفظا اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا و

الاختلاف لفظا كما في قولك جائني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك

جائني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتىٌ وفتىً وبفتىٍ انقلبت الياء الفا فصار

الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنا

او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد

بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع واخر المعرب في

هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف

في اخر المعرب لا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل

مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول

العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين

في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من

هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة للاعراب ما اي

او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي بتلك

الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي

ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب

هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقية الحيثية خرج حركة

نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من

حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا

ومنها

وضعا لكن المصنف اراد ان يعبر على فائدة وضع اختلاف الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على بمعنى اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء في اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا كانت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه يجب ان يختلف به آخر المعرب باختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه هو مأخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا

لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكانه الاختلاف ايضا دالا على المعاني

...

ونصب وجر خبر واحد فيصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس انواعا فيكون العطف مقدما على الخبر كما في قولك البيت سقف وجدران هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهي التي اخترناها

كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان وحرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء
مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان وحرفا علم الاضافة اي علامة
كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مقصودا لم يحتج الى الحاق الياء
المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف و
المفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي
من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل
معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل
معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الاسم
الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في
هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان
يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في
الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت

برجل والقسم الثاني مثل جائني طلحة ورأيت طلحة ومررت بطلحة جمع المؤنث السالم

وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة

نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم

فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جائني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير

المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جائني احمد

ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب

زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والفعال الذي

والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء

اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ اصله ذوو وانما اضيف الى الاسم الظاهر

دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات

نحو جائني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها

باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها

اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جائني اخ

ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا

كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط

بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف

لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض

الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا

اخبار والاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب
اسما وانما اختار وا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع فى كون معانيها منبئة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر
الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا و كذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اى حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف
فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه
الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان
اخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جائنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو
الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جائنى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه
الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر
السالم والمراد به ما سمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين
وارضين مما لم يكن واحده مذكرا ويجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو
لا من لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مفاد تسعة اليه لانه يخص عشرين وهو بصدد بيان الحكم المشترك ولا يرد

العشرة

قوله في الصيغة التي لفظه تسمى باصطلاحاته فيه رد على الشارح الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى ووجه الرد انه جعل جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كونه مفرده مذكرا فيلزم في الجمع شمل سنون واضرابه وليس كذلك بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون ثم انه

قوله وانما جعل اعراب المثنى آه قيل اعراب التثنية بالحروف [illegible]

[illegible]

الجمع على الثلاثة والشروط الثلثة ان كان اسما وكثر ان كان

العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير التلثة وعلى هذا القياس البواقي

وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين في الجموع فاعرابها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لان الالف ضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الواو ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتح وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيم اليهما فيما سبق ولما كان اللفظي اصلا اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين

صفة عصام الدين

قوله اشارة الى تقسيم اليهما فيما سبق آه في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا فالقدرج في هذا البيان فايدة

الاولى ان قوله التقدير بيان لان [illegible]

[illegible]

فيما عداه عصام قوله وكثرة التثنية اي بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة وشروط ثلثة وهو كونه علما مذكرا عاقلا والتثنية تتحقق بفردين بدون الشرط وما كان اقل شرطا كان اكثر افرادا سيد لعله آه

[illegible]

كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها
فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب
انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما
في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب
لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني
تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي
بخلاف تقدير الاعراب للمتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جائني مسلمي فان اصله مسلموي سقطت
النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فانها
ياء نكتب الياء المدغمة فيها ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جائني
ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ

قوله اى فيما عداه ما ذكر ما تعذر فيه الاعراب. اقول يعني ضمير ماعداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل طلبة الشارح على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بالاسمين ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود البعض الامثلة لامحالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشير الى انه يحتاج في افراد ضمير ماعداه مع رجوعه الى المتعدد اى المتعذر والمستثقل الى تاويل المتعدد

بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا و اللفظي اي الاعراب الملفوظ فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف افرادا و بمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها حتى يرد انه لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل و وصف و تانيث و معرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل في عطف هاتين العلتين من الواو والى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال ذا المعنى و يمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل

جوزان يكون التقدير تسع علل تسع
ببيان نكات ترجيح تقدير الموصوف
فلم يترك ما لا ينبغي ترك قوله اي اسم
مراد به جعل ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غير لا تتعرف بالتعريف وان اضيفت

قوله والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين
لا وجه لتاخير هذا التفسير

او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان

منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال

بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة

تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على

ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال

للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى

قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال

للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير

المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما

ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل

فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره

الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر و

التنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه

والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف

فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل

في كل كلام ان يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف

والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل

نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن

الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم

نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية

يعني كما لم يدخل

عليهما الكسر والتنوين

قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية

كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما

التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة

او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية

حكما او وزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم

الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر عصام ره

الاصل كذلك تحقق خلاف شيء يتحقق الاصل حتى

انه لو لم يكن الاصل لم يتحقق

الى خلاف الاصل فلا

حاجة اليه

جعل الفرع مشا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه

تمة حاشية اه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي ان التنوين للعوض والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكين لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت الكسر لا انه تنوين

المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقولها صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا واما الثاني فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند بعض الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدٍ حَبِيبِ اِلَهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدِ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ رَؤُفٍ مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدِ فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة ومثل سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا اي مثل غير المنصرف الذي صرف لرعاية التناسب بين سلاسلا المصروف للتناسب بالمنصرف الذي يليه اعني اغلالا فهو سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان فامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما

قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات اه ٣٠

ولذا صار السجع من احسن محسنات الكلام واختيرفي مباني الشعر وتراكيبه مع اللغة ايرازو بينه التنزيه بيد الخلق وبعيده الفة المشهورة بيه روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حمار فان الركب قد حار والى بعض الثرا ه حار فقال الكاتب يا سيدي الافصح

قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اه الظاهر من التصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير فيه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والمحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم عصام

الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور و
اناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اي
كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تنفكان فانها اصلا فلا يقال
في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا
بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين
المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل
مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا اخر وهو اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى
ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرج المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما
وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد
ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في
صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت
اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرج عنه المغيرات القياسية واما المغيرات
الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل افوس وانيب من الجموع الشاذة
ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني افواسا وانيابا بل انما جمع الفوس والناب ابتداء على
افوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على افواس وانياب واخراج
افوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد تجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان

المقصود منه تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل

لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا

التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث

وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا

الى اعتبار سبب اخر ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل واعتبروه فيها الا انهم تنبهوا للعدل

فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار

العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل

اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل

غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا اشتباه وفي بعضها لا دليل

غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار

اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا

قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث

ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان

المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر

وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما

وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما

العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث

لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل

قوله ولكن لا بد في اعتبار العدل اه في هذا الكلام توطئة وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف الا ان الاخراج عنه محقق كثلاث مثلا فان القياس والقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة ثلثة ثلثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث كان على ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى وزن اخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان الاصل

محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان عليه ثم يخرج عنه اولم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فيتحقق ثبوت اصله لا يستلزم تحقق الخروج

قوله فيما ذكرنا اي فيما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تاويل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكره النحاة وحاصل التاويل ان قوله تحقيقا وتقديرا لكن باعتبار صيغة الخروج متعلقة الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج محقق بتمامه

قوله لان الوصفية العرضية جواب سوال مقدر تقريره ان الوصف في ثلثة ثلثة عارض كعروضه في اربع لانها موضوعة للاعداد لا للصفة وذات حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارضي لا اثر في منع الصرف

اشدّ تاخراثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة

من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه

اللام اى عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه كلمة من اى عن اخر من وانما لم يذهب

الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين والبناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ و قبلُ

وبايتم تيم عدى وليس فى آخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين و

جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة

ان يجمع على فُعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى

او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد

منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة الاصلية وان صارت

بالغلبة فى باب التاكيد اسما وفى اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة

الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانيب و افوس فانه لم يعتبر اخراجهما

عما هو القياس فيهما كالانياب و الافواس كيف ولو اعتبر جميعها او لا على انياب و افواس

فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا فائدة للاسم المخرج لما يلزم من مخالفتها الشذوذ فمن

اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبيّن الفرق بين الشاذ والمعدول و تقديرا اى خروجا

كائنا عن اصل مقدر ومفروض يكون الداعى الى تقديره و فرضه منع الصرف لا غير كعمر

وكذا زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر

فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده

غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر و زفر ومثل باب قطام

المعدول عن فاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات

٣٣

وانما لم يتعرف الشارح بيانه ولا بيان شئ من اخويه

لان لكل منها

محلا ولا يتوقف المقصود

هنا على بيانه عصام قوله كعمر اه

فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه

الاصم واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت

به بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فا

الوصفى كالاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة

التعريف وقال آخرون فيه التعريف باللام بعد آه

قوله او اضافة اخرى مثلها اه اى فى المضاف

اليه لا فى المضاف كاخواته قال

اضافة تيم الثانى الى

عدى المذكور

اوجب كون عدى المحذوف مضافا اليه لان الاضافة المذ

كورة قرينة على المضاف اليه المحذوف بعد آه

الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملاً له على ذوات الراء في الاعلام
المؤنثة مثل حضار وطمار ووبار فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية والتانيث
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معرباً غير منصرف ايضاً حملاً على نظائره
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل
فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما
قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقاً فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم
اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا
حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو
كون الاسم دالاً على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب
العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفية عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفاً في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وضعه على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على

ليس فيه موجب بناء والا السببان ففيه التهاليب
موجبي بناء
وفيها وزن فعال
وهو يوجب البناء فالصواب
وليس فيها الا الوزن والوزن لا يعتبر
في باب البناء مردود لعدم ... قوله وهو كون
الاسم ...

قال الفاضل ... بنسوة اربع مصروفاً فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط
وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها فالتوهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف ثم اطال الكلام
كما هو دابه وطريقته والجواب
ان المراد من التاء
في شرط
وزن الفعل هو تاء التانيث وتاء اربعة ليست للتانيث

الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة
اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج
فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى
الحية السوداء بحيث لا يحتاج فى الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع فى قولهم مررت
بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين
للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها فى معانيها
الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها للوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث وكذا
منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف
منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد
بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف التأنيث
اللفظى الحاصل بالتاء لا ما بالالف فانه لا شرط له شرط فى سببية منع الصرف العلمية
اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الامكان ولان العلمية لها وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتأنيث المعنوى كذلك اى كالتأنيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية

الامثلة امثلة للقواعد من الثلثة عصام قوله او زالت
عنه آه ولكن
بقى منها شيء بالجزئية
الامثلة المذكورة فانه قد خص
ببعض افراده كان له سابقا فلا يرد ما
قيل ان الزوال قد يضر فى تاثير الوصفية الاصلية
كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية
حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه ليس على ما ينبغى

فيه الآن بينهما فرقا فانها في التأنيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط

لجوازه ولا بدّ في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب

تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة

حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة

مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي

احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها

ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان

لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث

المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب

علما المرئة وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع

صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على

الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط

واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمّي

به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان

الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار

معناه الجنسي اذا سمّي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال بعلمية للمذكر

من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث

معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمّي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال

التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء

السبب ومنهم من قال جعل شرطا لتاثير التانيث لان الكلام فيه وليس بشئ لانه ينبغي ان يجعل شرطا للعلمية ايضا وقد يقال العلمية سبب قوي لا يحتاج الى التقوية ولهذا منع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى ان الاوجه ما قدمناه

لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بها

قوله لان الحرف الرابع الخ قال الفاضل المحقق اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف

٣٧ قوله المعرفة اي التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلة منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد واضافة الوصف الى التعريف بيانية

المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر نوع عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقام الهاء فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتأنيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات
المعرفة شرطها اي شرط تأثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون هذا النوع من
جنس التعريف على ان يكون الباء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في
ضمنه على ان تكون الباء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات و
المبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه
سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهو كون اللفظ مما وضعه
غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة
الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان
ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما
في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف
فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة
اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط
الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف

الفرعية في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى او صفة الى العلمية فروع للنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر عصام الدين

لانه

لانّه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فانّ لها علامة مفيدة
تظهر في بعض التصرفات فلها نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر
فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبرها هنا
قلنا اعتبارها فيما سبق انّما هو لتقويته بسببين آخرين لئلا يلغوا بسكون الوسط الحذ
ولا يلزم من اعتبارها لتقويته بسبب آخر اعتبارها بسببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك
الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه
التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على
انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسما
الانبياء ع ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد ع وصالح وشعيب وهود لكونها عربية
ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما نقل من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر
فكانّ كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين
صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحركان او ثلثة احرف وسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير
للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع أيامن
جمع أيمن على أيامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون
صيغة مصونة عن قبول التغيير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف

قوله فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن
نوحا بهود لا بشعيب
فعلم انه جعله من عداد نوح
دون شعيب
يكون من تتمة ما قيد وان يكون من كلام الشارح
والوله جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاول والثاني

او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة

وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة

فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور ولا

حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع

مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما

سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون

بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما

بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما

فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير

الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره

ان يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم

جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف

بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان

حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية

لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة

في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية

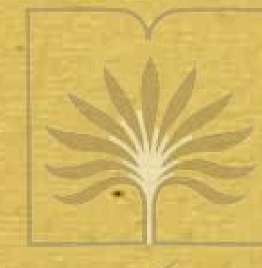
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه

العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا

لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان

بسبب البدل وبيوهم ان المناسب للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير ايضا مع ان الاطلاق على الكثير ينافيها فالاولى تركه الكثير عصام قوله وانما اشترط كونها بغيرها آه وفيهنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المصنف مما بغيرها وفي وزان الغير غير

الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقل وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر عصام الدين



او مؤنثا وانّما اكتفى المصنّف في التنبيه على اعتبار الجمعيّة الاصليّة بهذا القول ولم يقل الجمع
شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلّا يتوهّم انّ الجمعيّة كالوصف قد تكون
اصليّة معتبرة وقد تكون عارضيّة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصوّر العروض
في الجمعيّة وسراويل جواب عن سؤال مقدّر تقديره ان يقال قد تفصّيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعمّ من أن يكون في الحال او في الاصل فما تقول
في سراويل فانّه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعيّة فيه لا في الحال ولا في الاصل
فاجاب بانّه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد
الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصّي عنه انّه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل لكنّه حمل في منع الصرف على موازنه في العربي
على ما يوازنه من الجموع العربيّة كانعام ومصابيح فانّه في حكمها من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنّه من قبيله حكما فالجمعيّة على هذا التقدير اعمّ من ان يكون
حقيقيّة او حكميّة فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعيّة لا على زيادة سبب آخر على الاسباب
التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانّه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنّه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانّه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم انّ هذا الوزن بدون الجمعيّة لم يمنع الصرف قدّر حفظا لهذه القاعدة
انّه جمع سروالة فكانّه سمّى كلّ قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقّق جمعيّته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصّي عنه ونحو جوار اي كلّ جمع منقوص على
فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدّواعي رفعا وجرّا اي في حالتي الرفع والجرّ



كفاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه

تقول جائني جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة

النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير

منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب

بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر

الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار

في قولك جائني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبنى

الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار

جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف

والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال

غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا

لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف

عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حال حالة

الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول

مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على

الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال و

اما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها

التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة

واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في الحالتين كما عرفت التركيب في هو صرود

١٤

الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد

لكن من قال

ان التنوين عوض عن الحركة

هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي

ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده

واصل جوار جواري بالتنوين لان اصل الاسم الصرف

ثم جواري بحذفها واثبات الحركة ثم جواري بحذف الحركة

الياء حتى يمتنع منه وينفتح حال الجر بخلاف ساير الحروف

فان الجر يرخص عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عنده

اللغة ورد قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

من اهل اللغة الفصيحة

الخارجة من الفصاحة وجوز

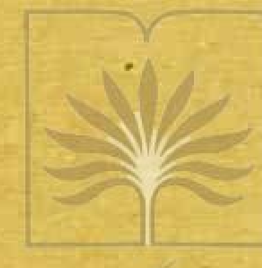
بعضهم ان يكون الياء ضمير

المتكلم والالف

للاشباع وفيه انه لا وجه لحذف اللام من الكلمة الا ان

يقال حذف لضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض عنه

الالف كما في يا غلاما



كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء منه فلا يرد النجم ويصرى عليه شرطه العلمية

لبا من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان

الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضاد

اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات

نحو تابط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية

بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام

المعربات فان قلت كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من

المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة

عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات

واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بنائها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها

ههنا مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة

جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف

والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد

وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث

عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد

عليه واما مشابهتهما الالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم

يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات مالوحظ بها

صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما و

المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار

الجزء الثاني

مثل بعلبك يقتضي

يكون مثلها معربا ولا يبعد ان

يق قولنا في تعريف التركيب من كلمتين

يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس

بكلمة وقولنا من غير حرفية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان

حرف العطف جزء له بحسب المآل فتامل عصام الدين ره

قوله الالف والنون المعدودان آه فان قلت هذه الصفة

مشتركة بين الالف والنون وساير الصفات فلم

خصصه بالوصف بها قلت الشرط

للالف والنون الخاص لا لمطلقها

بخلاف نظايرها فانها

لا تحتاج اليها

الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير

المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام عد

الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود

سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق بهذا البيان لضيق

البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما

معدود واحد من الاسباب عصام الدين رضي الله عنه

الثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرط اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب

واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما اي منع

التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان

الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه

ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه

عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما

لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن فانه

منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى

لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير

منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه

لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف

في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى

النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة

وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته

منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه

لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من

التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر للماء وعثر لموضع

اجل انتقال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما للصبغ معرب وهو العندم وشلم علما

العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا بثبت قطعي قال

بعض المحققين فان

قلت كيف اشتبه حال

استعمال رحمن على هولاء الاعلام

علماء اللغة والنحو والبيان حتى تردد امرهم فيه

مع المنقول ولم يكشف احد منهم عن المعمول عند البلغاء

اوزان غيره فقوله وزن الفعل اي وزن منسوب الى الفعل

فالاخبار عنه بالخبر يفيد الاختصاص الذي لم يفهم

من المبتداء ولهذا بدل الشارح لفظ بعد

جواب سوال او هو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما

بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل
ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب
الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او
اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف زائد من حروف انيت كزيادة اي مثل التقدير
زيادة حرف وحرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل
ولو قال غير قابل للتاء قياسا او بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
سمي به رجل فانه يلحق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة
الاسمية العارضة ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط الزيادة مع عدم قبول التاء امتنع احمر عن
الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء لانه لا يقال احمرة وانصرف يعمل لقبوله
التاء المجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز بذلك
عما يجامع الفي التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف فلا تاثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد وزيد
اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم لكل فرعون
موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرطها
فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا مع ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه

٤٥

فيهما العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكرت زالت العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فلا لم يكن علية مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل لا يجتمعان

فيه وذلك في التأنيث بالتاء لفظا او معنى و العجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين

فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية الا العدل ووزن الفعل

استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل

ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في

ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون

معهما اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط

الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا

سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة

المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الاخر المشروط

بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب

واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان

ان اصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت

يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان

هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق

فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان

مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف

اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت

وهما العدل والعلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة

على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واو الخالف الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج منه افضل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية بعد التنكير اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيما عني منع الصرف قلت الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية

الاصلي

ثم انه قد يشبه بعضه العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية الا اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال العلمية فلا يبقى

قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا تركيب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عما يقتضي الظاهر لنكتة هي من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت

فانك اذا قلت زيد افضل يجد السامع ان معناه زيد لقبه افضل فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق

خلاف فلا بد ان يفسر بنحو احمر ما يكون الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه اللفظ ما يكون نقصانا في صفته بعد العلمية كما قال بعض الافاضل

الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم

من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم من رأي سيبويه من

اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل

وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية

الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية

والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف

ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما

هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر

الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير

احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين

لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي

بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي

بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا

بقوله ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم

في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه

انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني

اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين

لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير

المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف

ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه وما يقتضيه

البعض اظهار التدقيق

في هذا المكان الواسع في كمال

التنقيح فقال في شرح قوله وهو منع

صرف لفظ واحد ...

ضمنا بقوله اي بصورة الكسر فكيف يصح قوله ايضا

المفهم انه يطلق على الحركات الاعرابية

قلت ان المراد من الكسر

الذي يدل عليه

ينكسر من

غير نظر الى كونه بالتاء او بدونه واما ما اجاب بعض المحشين ...

مشابهة للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فهاد الكسر الى
حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا
باقيتين مع اللام او الاضافة فكان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا
للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان
لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفه
المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر
لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل
والبغال وجمال سجلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف فيها انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية
علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون
موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى لان معنى
المحلى انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع بما عدا
الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اى
من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل
المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه
يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل
ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل فوطم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل

بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحدّ توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في
العمل وانّما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبّهة والمصدر واسم المفعول
واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدّم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز
به عن نحو زيد في زيد ضرب لانّه ممّا اسند اليه الفعل لانّ الاسناد الى ضمير شيء اسناد
اليه في الحقيقة لكنّه مؤخّر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبًا ليخرج عنه المبتداء المقدّم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر
ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر ممّا يجب تقديمه
بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام
الفعل او شبهه به اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في
حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبّهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسمّ فاعله كزيد
في ضُرِبَ زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انّما هو على مذهب من لم يجعله داخلا
في الفاعل كالمصنّف وامّا على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصّل فلا حاجة الى
هذا القيد بل يجب ان لا يقيّد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل
ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل
اي ممّا ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده
حقيقة من غير ان يتقدّم عليه شيء آخر من معمولاته لانّه كالجزء من الفعل لشدّة احتياج الفعل
اليه يدلّ على ذلك اسكان اللام في ضربت لانّه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب

غلامه



غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا
فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما
فى ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نم ان
الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب
الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره
صريحا وفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال
عليهما الا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى
او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة
انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبًا بالشخص اخر والمفهوم من قولهم ما ضرب عمرًا الا زيد اختصاص مضروبية عمرو في زيد
مع جواز ان يكون زيد ضاربا بالشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر
المط وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على
الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا عمرًا زيد فالظاهر ان معناه اختصاص ضاربية زيد في
عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المط فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم
يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدًا احد الا عمرًا زيد فيفيد اختصاص صفة كل منهما
في الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى
الا فلان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا وكذا اتصل به اي
بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدًا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في
صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرًا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت
او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرًا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون
المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره
اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المط واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلما فاته
الاتصال لا انفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا
ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في قولك زيد اي فيما اذا كان

النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين

جوابا

جواباً بالسؤال المحقق لمن قال من قام سائلاً عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف
قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في
الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً للسؤال المقدر نحو قول الشاعر في
مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما
نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مفاوضة الخصماء لانه كان ظهيراً
للعجزة والاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما
يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضاً من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوباً اى حذفاً واجباً في
مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائني رجل اى زيد
فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوباً وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء لامتناع دخول
حرف الشرط

قوله وانما قدر الفعل دون الخبر اه دفع لما قال ٥٢
الشيخ الرضي ان زيداً في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل له
ليطابق السؤال
فانه جملة اسمية ولان
عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسؤول عنه ولكن ان تجعله دفعاً
لما يتجه من ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة
على تعيين المحذوف وليس هنا قرينة كذلك لان المحذوف
كما يمكن ان يكون فعلاً يمكن ان يكون خبراً للمبتدأ عصام ره

قوله والطوائح جمع مطيحة اه على حذف الزوائد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال معشب
ويجوز ان يكون جمع طائح للنسبة
وافق يقال طاح يطيح
وطاح يطوح اى
ذهب عبد الغفور

حرف الشرط على الاسم بل لا بدّ له من الفعل وقد يحذف فاى الفعل والفاعل معًا دون الفاعل
وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم فى
مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السّؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدّى مؤدّاه فى مقامه
كالمفسّر فيلزم فى الكلام استدراك وانّما قدّر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقدّر نعم زيد
قام ليكون الجواب مطابقا للسّؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان
اذ التّنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر
على الفعل لاصالته فى العمل وانّما قال الفعلان مع انّ التّنازع قد يقع فى اكثر من فعلين
اقتصارا على اقلّ مراتب التّنازع وهو اثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى
بعد الفعلين اذ المتقدّم عليهما والمتوسّط بينهما معمول للفعل الاوّل اذ هو يستحقّه قبل
الثّانى فلا يكون فيه مجال التّنازع ومعنى تنازعهما فيه انّهما بحسب المعنى يتوجّهان اليه و
يصحّ ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكلّ واحد منهما على البدل فخرج لا يتصوّر
تنازعهما فى الضمير المتّصل لانّ المتّصل الواقع بعدهما يكون متّصلا بالفعل الثّانى وهو مع
كونه متّصلا بالفعل الثّانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاوّل كما لا يخفى وامّا الضمير المنفصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الّا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاوّل عند البصريّين وفى الثّانى عند الكوفيّين لانّه
لا يمكن اضماره مع الّا لانّه حرف ولا يصحّ اضماره ولا بدّ منه لفساد المعنى لانّه يفيد نفى الفعل عن
الفاعل والمفعول واثباته له ومراد المصنّف بالتّنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا خصّه بالاسم الظّاهر وامّا التّنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع
بالحذف وعلى مذهب الفرّاء يعملان معًا وامّا على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لانّ

اذا كان النزاع ايضا فى المفعولية والاوّل يقتضى الفاعل والثانى المفعول
والشارح الرضى جوّز الصورة الاولى من هاتين الصورتين ونحن قد رجّحنا كلامه فى بعض تعليقاتنا على الشرح بما حاصله انّ طلب الفعلين لذلك المفعول المقدّم على السّوية ولا يرجّح الاوّل بالقرب
تنبيه على انّ المراد بالفعل العامل قوله
وكذا العكس بعده آه قوله لانّه حرف لا يصحّ اضماره آه
قوله وامّا الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب آه
فانّ قائما او قاعدا تنازعا فى انت
ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية

طريق

طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء
مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم
الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين
واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ
فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني
واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول اى اعمال
الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم

التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون
موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استد شئ
مسده خلافا للكسائى فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر
اثر الخلاف في نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند
الكسائى وجاز اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله
اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب عنده
اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمر وان اقتضى المفعول حذف عنه او اضمر
تقول ضربنى واكرمنى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان او
يلزم حذف محذور وقيل ويجوز عنده تشريك الاثنين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة ما حرر الشارح
تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة
عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة او اضمر
ان استغنى عنه والا اى وان لم يستغن عنه اظهرته اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل
في الفعل الثانى لو اقتضاه نحو ضربنى واكرمنى زيدا اذا جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت
في اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثانى لو اقتضاه

٥٥

الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظاهر
ملت وعع
فالتفسير لا يتجه
عليه ان حقه ان يقيد بقوله
ويختار كما يتجه على التفسير الاول عق

القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب بره الظاهر
في المفعولية كباب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو
خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا
لهم فحذف

على المذهب المختار ولم يحذف وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير
للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا
ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فيظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا ثانيا
له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا
يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف
ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر
واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ
القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا توجه
الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه فاعلا
والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين
وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك
لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا

قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الخ فيه بحث لانه
انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية
او التانيث او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم
افراده يصح الا مثنى
فيصح تنازع الفعلين المختلفين
في المفعول المفرد والمثنى في منطلق حال
افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعولا
فيصير شيئا فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله
[illegible]
لتقليل اذ تقديره لو كنت ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل
مع انه غير طالب له فيصير من باب التنازع فا
تقتضي اولوية اعمال الفعل الاول لانه
عدل من اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الى الاول
على ضعف
وهو حذف الضمير من ولم اطلب ولولا ان اعمال الاول اولى
لما اغتفر حذف الضمير لكنه مختار غير منصوص والمتعين لا يصلح
حجة لاثبات متنازع فيه بعد الله

[illegible]

منفيا والمنفيّ من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول له اطلب محذوفا اى لم اطلب العزّ والمجد كما تدلّ عليه البيت المتاخر اعنى قوله ولكنّما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له **مفعول ما لم يسمّ فاعله** اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانّما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدء حيث قال ومنها المبتدء لشدّة اتصاله بالفاعل حتى يسمّاه بعض النحاة فاعلا كلّ مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانّما اضيف الى المفعول تنبيها على كونه فاعلا لفعل متعلّق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسمّ فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغيّر صيغة الفعل الى فُعِل اى الماضى المجهول ويُفعَل اى المضارع المجهول فيتنا ول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانّه مسند الى المفعول الاوّل اسنادا تامّا فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الّا تامّا لزم كونه مسندا او مسندا اليه معًا مع كون كلّ من الاسنادين تامّا بخلاف اعجبنى ضرب زيد لانّ احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تامّ ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لانّ النصب فيه مشعر بالعلّية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كلّ من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انّهما لا يقعان موقع الفاعل

قال الفاضل الهندى وهذا اسن ـ ذكره العلم و
ارادة صفته المشهورة نحو لكلّ فرعون موسى اى لكلّ
٥٧ جابر عادل قاهر وفيه نظر فان الصفة المشهورة
بها فعل هو الماضى المجهول من الثلاثى المجرد لا الماضى المجهول
مطلقا فالاولى
انه مذكور بطريق التمثيل
فى صيغ فعل ونحوه سيجيء كما انه
قوله فيتناول مثل افتعل آه اى لما اولنا قوله
صيغة الفعل الى فعل ويفعل بما ترى فيتناول آه كان
خارجا قبل التاويل بما انه قوله بطلابته كونه فاعلا آه

اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي لا يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف المصدر بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول له سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا

ومنها المبتدا والخبر

وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات ومن جملة المرفوع المبتدا والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه

قوله تعين اي المفعول به له اي وجاز الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا فاقام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب وقول الاخر اتيح لي من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيرا

اللفظية قوله في العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا اقتضاهما فصل ٥٨

في المبتدا الثاني اعني الصفة تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء و

الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مردود بان العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات

في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه

عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى عنه عامل لفظى كاسمى لن وكان وكانه اراد

بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم مسند اليه و

احترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين

او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كقرشى او واقعة

بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز

الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول

الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خيرٌ خبرًا عن نحن

لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف

ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج

عنه قوله نعم اراغب انت عن الهتى يا ابرهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان

رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال

للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان

مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف

النفى والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به

عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها خبر

ليس الا جاز الامران اى كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سادّا مسدّ الخبر وكون

ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان

ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين

ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران

مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدا مع وجود الذات

والقول بان المسند مبتدا مع وجود المسند اليه

وكلها ظاهرة البطلان وكان المحقق اشير بقوله

بزيف المذهب المشهور والقول

ثم بالحقيقة قوله بوجود

المبتداء

العامل اللفظى مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من

حيث انه

مجرور ليس مبتداء

الخبر وانما الملجأ اليه الاضطرار سيد لعمه الله بجزائري ره

الصفة والفاعل فان الصفة اذا كانت مفردة

كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في عوارض الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتداء او تجعل الباء به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر وقال الاخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهتم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير

ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم
بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل
مبتداء وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز
النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد
بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم
شر اهر ذا ناب لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا
شر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت
قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
المشاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو
والمهر لم ينباح غير معتاد بان يكون شر الاخير فعلى الاول صح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقيد وصفه حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل
قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة و
بعض المحققين منهم جعل صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التخصيص

وما ذكر ذلك لانه لا نفي عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا منه
المخاطب لم يتبين
الاشتباه فان الاشتباه انما يكون اذا ارادوا واحدا من الجماعة من غير
تعيين يشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو

التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان بنى كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان بنى رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان المبتدأ بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب بعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام و هو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و

من رعاية المعنى عصام

قوله مقدر اي مؤول آه الغرض منه الى التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض فمعناه ان الظرف مأول ومفسر بجملة لكونه ملصقا بفعله

في قوله ضمير بستين والظرف اي الجار والمجرور حال من السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح الابتداء به لعله

قوله كاللام في نعم الرجل آه فانها اما للاستغراق للجنس كما ذهب اليه البعض والجنس يشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما ستسمع انشاء الله تعالى لمحرره

ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا

لتضمنه معنى الاستفهام اوكانا اى المبتداء والخبر معرفتين متساويين فى التعريف وغيره

متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبراً نحو زيد المنطلق اوكانا متساوي

فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضاً مثل

افضل منك افضل منى دفعاً للاشتباه اوكان الخبر فعلاً له اى المبتداء احترز عما لا يكون

فعلاً له كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز ان يقال قام ابوه زيد

لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر فى هذه الصورة

اما فى الصور الاول فلما ذكرنا واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا

كان الفعل مفرداً مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس هذا المبتداء بالفاعل او بالبدل

عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعاً فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان

وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتداء بدله او

بالفاعل على هذا التقدير ايضاً على قول من يجوز كون الالف والواو حرفاً دالاً على تثنية

الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى ليس بجملة صورة

سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام

كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف

فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفرداً صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفرداً

صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا

يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته اوكان الخبر مصححاً له

اى المبتداء من حيث انه مبتداء فتقديمه يصحح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل فان فى الدار

بالاول لانه بمنزلة غيبة بالاستاد كما هو المتعارف

شعر قول الشاعر

بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا

بنوهن ابناء الرجال الاباعد بعد آنه

معرفتين وعدم الاكتفاء بمجوله هنا وبين فارق المعرفتين

لا يلزم ان تكونا هنا وبين فلو اكتفى به هنا وبين

لتوهم المساواة فى التعريف بعد آنه قوله شرح افضل منك

فلا يرد ان فى شرح زيد قام

يس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل

والظاهر ان المراد بالفعل اللغوى الذى هو الحدث والاثر

لكن فى ضمن الفعل الاصطلاحى فلا يرد اقائم زيد فان الخبر

فعل للمبتداء ولم يجب فيه التقديم بعد آنه

فيه تقديم الخبر لتضمنه الخ فان

مقتضى صدر الكلام فى تغير معنى الجملة وفى زيد اقائم لا

يغير حرف الخ معنى الجملة فاعرفه عصام

قوله من حيث انه مبتداء

خبر

خبر يخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتداء نكرة غير مخصصة اوكان
لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية تمتنع معها تقديمه على الخبر فلابد
نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر
لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة
مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به
مثل تعلق الجزء بالكل اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن
الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدا
في جميع هذه الصور كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اشيئين
فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى
ونقل بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف بتعدد
الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدا
ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا
معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتداء الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبره
ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك



المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك

اي لم يقصد الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى

اي المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة

فعلية او ظرفية ما ولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا

او ظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا و في حكم الاسم الموصول

المذكور الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما و في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي

يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف

فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون

منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار

هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما

فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل

اذا دخلا على المبتداء الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر مانعان عن دخوله عليه الا ان

صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان

تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل

الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار

فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل

قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا و وجه ذلك التخصيص

الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت

يشعر بان بيان المانع بالاتفاق ليكفيه لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه اليه بيان خبر

ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع منه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية

الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان

---

٦٥ قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار آه اي الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا

وفيه انه يشكل

بالاستفهام عن الجملة

الشرطية فانه مقصد كثير الدوران

فيما بين الناس سيما ان يكون مهملا كقولك

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان

يدفع بانه لم يقع تنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة

المقام عصام قوله لانها لا تخرج الكلام آه اقول في الكلام

غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان

علمت وكان مبتدأن من دخوله مع انهما

لا يخرجان الكلام اليه فالـ

بل العلة في المنع ما

سمعت

قوله ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا آه سابقا بعد آه

فيل

قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فيما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق وقيل

بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم

يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان

المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن

دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم

قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة لفظية او عقلية

جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه فيما اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد

اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل فقطع لقصد المدح او الذم

او غير ذلك فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في

نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتدا

المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصار الهلال والله اي هذا

الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود

المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما

يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند لو

وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير افادة شيء مقامه مثل الخبر

المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه

صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف

غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا

اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب التزم في موضعه اي في موضع الخبر غيره اي غير الخبر

اشار اليه بلفظ ذا غير معروف بانه هلال فتقول له الذي هو معلوم لك

بالاشارة الهلال الخ

قوله اي المبتداء المحذوف جوازا آه

جعله مثالا للمبتداء المحذوف والظاهر جعله مثالا لحذف المبتداء

اي كالمبتداء في قول المستهل فكانه لتعليل الحذف ترك

والمبصر للهلال آه

اوسبع وعشرين وغير ذلك

بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال

وثانيهما ان يكون ظرف زمان خبرا عما بعده بتقدير المضاف اي

في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف لان

الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انه ظرف

زمان مضاف الى ما بعده وعامله

محذوف اي ففاجأت

وقت خروج

السبع وفي كل منها تكلف فلذا قال على المذهب الصحيح

وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر و ذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتداء والعامل

فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا
جائز التعريف

عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبها
لانه لا يجوز ان يكون ضربي عاملا في المصدر ولا يجوز ان يكون
عاملا في المقدر لاختلاف العامل لان العامل
المقدر في الحال ماصدق صاحبها
مصحوبا او زيدا
والحق انه
يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي

في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا
يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل
يجعل قائما من متعلقات المبتداء فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا
المقصود عمومه بقيد لا استعمال له وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده
مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا
المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل
رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف مقامه في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون مقسما به و
خبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاءك قسمي او ما اقسم به فان اللام
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية
وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان
واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر
كان وخبر المبتداء وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج
جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاجل تاثيرها فيهما
لفظا او معنا فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم



هيهنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة

هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف

ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند

الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم

مؤول بقائم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر

خبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتداء في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي

احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة

فلا بد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود

شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كلما يصح ان يكون خبر المبتداء يصح ان

يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ابن

زيدا وان من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز

تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل

في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع

والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما

على الاول كما يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى

ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم

اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من

البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا

الكاينة لنفي الجنس اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه

قوله اى لا اله موجود الا الله اه قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفى ما سوى الله تعالى من الآلهة لا نفى امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه اثبات وجوده

على التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفى امكان وجود ما سوى الله تعالى من الآلهة واثبات الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفى امكان عن غيره وعلى الثانى لم يلزم اثبات وجود

له تعالى فالجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشرى وهو ان المرفوع بعد لا خبره ولا لغو لفظا والاصل فى كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر فقيل الا اله الا الله عدل عن الاول الى الثانى لارادة

احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة

تامة فى اداء

معنى التوحيد لا تهاقد

صارت علما عليه شرعا والوجه

الثانى عندى هو الارجح سيد نعمة الله

قوله وجعل فى الدار صفة اه قال المصنف المثال الصحيح

ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن

هو المسند الى شئ اخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها

اى بعد دخول لا فيخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان فلا يرد

نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريفا انما عدل عن المثال المشهور وهو

لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب

منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف

ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة

كل غلام رجل وليكون مثالا للنوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا

اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود

لان النفى يقتضى منفيا ولما لم يكن هناك قرينة خصوص

الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب

المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى

الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبرا فى مثل لا رجل قائم

اذا ثبت فى لغة بنى تميم

على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس فى معنى النفى والدخول على المبتداء والخبر

ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولها

خرج به غير اسمها ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قائم مثل ما

زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما

فانه يعمل فى النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون

الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد

القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لليس لان

ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على

للوجود فى نفسه

قوله فى نفسه يعنى

اى لا اله موجود

الا الله حسبما

الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب

الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله و

المسند هو الاله وهذا مما يتحير فى تعقله الا

ذكيا ويتعجبون من كلامه هذا

وانا اوضح لك بكلام

وجيز وهو انه

لو ابدل لا و الا بكلمة انما وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما من

غير تقدير وانه هو النفى وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير

لرعاية اللفظ وهو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى

71

مورد السماع نحو قوله من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى لا براح لى ولا يجوز
ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار
فى البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا ومسندا
اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات**

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية

المفعول المطلق سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او فى او مع او
اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد
تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد
لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر
كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو
ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب
ضربا ويخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم
جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا

المفعول هذه التسمية انما هى بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح
فيصح الاطلاق عليها
كل من الخمسة فمفعول اصطلاحا

بنفى على ان المنصوبات مفعول بها رضى الدين ره
قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل
غرض الشارح عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم
الذى فيه معنى الفعل فانه ح
قد يكون معنى الفعل
عين معنى
المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء

فحوه

في قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل
عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين
احدهما كونها بحيث قامت بفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها اح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد
بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل
مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن
الحد وانطبق الحد على المحدود وجامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم
يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل
على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على
التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسا الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اي الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او
جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب
المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا او سبوه
يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
۱۵ اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وجوبا اي حذفا واجبا سماعا

اي سماعيا

قوله ان دل على بعض انواعه اه اوكلها سواء كان م
النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصيغة
مع ذكرته
صدقها نحو عشاء على
هالي او بدونه نحو عشاء حالى
او من لام العهد او من الصيغة نحو
ضربة وضربتين او من المادة الدالة على الحد
نحو القهقرى او غير الدالة عليه مع التقدير عليه نحو
ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربته اي ضرب

قوله كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اه
انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا
هو من قبيل انواع من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف
اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث
ومن ثم يقال فلان
خير الرجال وفلانة خير النساء عصام قوله ومصدرية باعتبار
الموصوف اه جواب عما يقال ان خير ليس بمصدر
وقد جعله المصنف مثالا له فاجاب بان
مصدريته مجازية اكتسبها من غيره
اما من الموصوف المقدر
اعني قدوما
او من المضاف اليه اعني مقدم بعمه آكه قوله والنوع ان دل
على بعض انواعه

٧٣

اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا

اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اى

جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا

اى شكرت شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء و

بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له

ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع ما وقع

اى موضع وقع اى المفعول المطلق فيه مثبتا اى اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد

سيرا الا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى

نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم

لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف

الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد

لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح

وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما

فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اى تسير سيرا وما انت الا

سير البريد اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين

تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة لا لما هو فصل للمبتدا

والى ما يشبه بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيرا امثال لما

وقع بعد معنى النفى وزيد سيرا سيرا اى يسير سيرا امثال لما وقع مكررا ومنها اى من المواضع

المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا

مطلقا لانه

معمول للعامل المعنوى

المفعول المطلق لا يكون كذلك

وفيه نظر والاولى ان يمثل بما مالك الا

سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب من تصحيح

الا ان تسير سيرا شديدا عنى   قوله او وقع مكررا الى قال

ما يكون خبرا عنه نقيضة المتكلم نحو ما زيد الا سيرا فلا يكون

ما زيد الا سير بالرفع وقيد المبنى لا يصح ان يكون

خبرا الا على تجوز ومبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد

الاجابات والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف

الفعل فى الضابطين لوجود القرينة ولسداد مسد

المحذوف اما القرينة فى الضابطة الاولى

فهى المشبهة لبيس فانها تقتضى

خبرا ولا يصح خبرا الا

بتقدير المصدر

واما السداد مسد المحذوف فهو الاستغناء عن القرينة

يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه

تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل

او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى

فشدوا الوثاق فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة

مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه

هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما

تفدون فداء ومنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه

اى لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو له صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا

اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو له زهد زهد الصلحاء لان

الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك

الجملة على اسم كان بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له صوت

حمار وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو

مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت

صوت حمار من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه

علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت

ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له ونحو مررت به فاذا له صراخ

صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع

ما وقع اى موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اى لهذه الجملة

غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا

مصدر وقع مضمون جملة وهي له علىّ الف درهم لانّ مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها
سواه ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيد النفسه اي نفس المفعول المطلق لانه
انّما يؤكّد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو ما لاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي
موضع وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو
زيد قائم حقّا اي حقّ حقّا من حقّ يحقّ اذا ثبت ووجب فحقّا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصّدق والكذب والحقّ والباطل
ويسمّى هذا النّوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانّه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر ويؤكّد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكّد اسم مفعول من حيث اعتبار
وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكّد اسم فاعل من حيث انّه منصوص عليه بالمصدر و
يحتمل ان يكون المراد انّه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انّه تاكيد لاجل نفسه ليتكرّر ويتقرّر حتّى يحصل التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن التثنية بل للتكرير والتكثير ولا بدّ في تعميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنّى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر
كرّتين ينقلب اي رجعا مكرّرا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا
القيد تكلّف مثل لبّيك اصله البّ لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح
عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وردّ الى الثلاثي بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجرّ من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبّيك ويجوز ان يكون
من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا انّ اسعد يتعدّى بنفسه بخلاف الب فانّه يتعدّى

وغلب في ذهنه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محتملين
عنده من غير
ترجيح سيّد نعمة الله
الحقيقة ولا فليس بمؤكّد لانّ التوكيد تقرير الامر
الثابت بان تكرّره واذا لم يكن الشيء
ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرّره انّما يؤكّد
نفسه فكيف قال المصنّف وغيره تاكيدا لغيره وتوضيح ما ذكره

النوع وقد صرّح بهذا القيد الرضي عصام قوله ويحتمل ان يكون
المراد انّه تاكيد لاجل غيره اه هذا ما اختاره المحشّي
واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار
الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي وفيه
انّه بعد ليس بهما
حسن التقابل
لانّ في هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرّر ويتقرّر ويتم ذلك

قوله فانهم يقولون في ضربت زيدا آه يعني ارباب اللغة
لكن يتجه ذهبت بزيد فانه يقال الاذهاب واقع على زيد
ولا فرق في
المعنى بين ذهبت
بزيد واذهبت زيدا في وقوع
الفعل بشيء في التعلق ويمكن ان
يفرق في التعلق بلا واسطة حرف جر ومع حرف الجر
لتغير المعنى ومعنى التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا التعلق
ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد

المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء
بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف جر
فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل متلبس به فخرج المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل
واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله و
يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر
اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر
الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا
درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير
المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما
ومتاخرا اما جوازا ففي مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا ففيما تضمن معنى
الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه
في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة
مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية
ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح والذم او الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

من تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا ينجاوز عن امثلة محدودة مسموعة

بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرءً ونفسه اي اترك امرءً ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي

انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا

ما هو لا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني

من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما

اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال

فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها

فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا

لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرده المصنف احكاما

بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه

التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف

نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل

زيد لفظا او تقديرا متصل بالطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد او

تقديريا بان يكون الة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا والنيابة اي نيابة بان يكون لفظية بان يكون

النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى

والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب

المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل

حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء

٧٧ قوله وانتهوا خيرا لكم اه انكر سيبويه وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قاله العلامة التفتازاني

ان التمثيل به لانه من

حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه

اخر فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعد

الحذف لجائز واجبا عصام قوله بوجهه او بقلبه اه

لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا

اذا كان له نائب كما في ضربا زيدا قيا قيا والقرينة ههنا نائبه

و يتجه على جعل التفصيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص جزا

التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول

المطلق والمفعول به والمبتدأ و

الخبر الى غير ذلك عصام

الدين ره

لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه انّ يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين

الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعو فعل المضارع المتكلم وحده آه

لا يكون من هذا الباب اى ممّا انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلّها

مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اى الفعل والفاعل

مقدّران وعند المبرّد حرف النّداء قائم مقام احد جزئي الجملة وعند ابى علي احد جزئيهما اسم

الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدّم بيان البناء والخفض والفتح على النّصب

لقلّتها بالنّسبة الى النّصب ولطلب الاختصار في بيان النّصب بقوله وينصب ما سواها على

ما يرفع به اى على الضمّ والالف والواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النّداء او الفعل

مسند الى الجارّ والمجرور واعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضّمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام

ان كان المنادى مفردًا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كلّ اسم لا يتم معناه الّا بانضمام

امر اخر اليه معرفة قبل النّداء او بعده وانّما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسميّة

المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لانّ

يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذاك لفظا ومعنا وانّما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الّا

بمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبنى على

الضمّة واوّلهما معرفة قبل النّداء وثانيهما معرفة بعد النّداء ويا زيدان مثال المبنى على الالف ويا زيدون

مثال المبنى على الواو ويخفض اى يجرّ المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخله وقت الاستغاثة

به وهى لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انّه مخصوص من بين امثاله بالدّعاء نحو

يا لزيد وانّما فتحت لئلّا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى

يا قوم فانّه لو لم تفتح لام الاستغاثة لم يعلم انّ المظلوم في هذا المستغاث مستغاث او مستغاث له

لزوم لعكس الامر لانّ المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجرّ معها نحو

التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص

النداء بخلاف

النّصب فانه لكونه

مفعولا به وبخلاف الخفض فانّه

بحرف الجرّ وبخلاف الفتح فانّه لالحاق

لف فقدّم المستغاث لاتصال جنبها بالبناء او

التغيير من حالة الاصلية عصام قوله يرفع بها المنادى في غير

...

على ما يرفع به الا الاسم ... راجع الى المنادى فلو عاد ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار

الضمير بعد آه قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية آه

فقولهم المبنى ما ناسب مبنى الاصل بمعنى

المناسبة له بواسطة او بغير

واسطة ويمكن ان

يجيب عنه

البناء عروض الحاجة للمنادى في النداء لانه عليه المعنى المراد منه

لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا

نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه

على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو

وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف

واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما

هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا

للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما فكيف يصح قوله فيما

بعد ونصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا منهما من اللامين لام الاستغاثة كان

المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم الحضور

وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه التعجب ويتخلص منه واجيب

عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا

للدواهي ليس الماء ولا اللدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي

ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظ واما على تقدير فتحها فمشكل

لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظ مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي

الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر

والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء ويا لكو

وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام

والالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية محققة

فيه وما يخبره متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه

٧٩ قوله كان المهدد اسم فاعل آه فيه انه يأبى عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا يصح للاستغاثة بشيء ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثم القتل والضرب او يستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغيير احواله

قوله واما على فتحها فمشكل آه لان الذي يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو الماء مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة سيد

مضاف

مضافا واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد معين وغير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثاله على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط و قيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لا وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا لا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف فانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه و يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها فصلها

جار فيه مط بل لا يقتضى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح

بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اى المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاكثر

حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار

عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوى والصفة مط وعطف البيان

كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف

الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجئ ترفع حملا على لفظه الظاهر

او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و

تنصب حملا على محله لان حق تابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو هيهنا منصوب المحل

على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين فى التاكيد يا زيد العاقل والعاقل فى الصفة

واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر استعمالا و يا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان و يا

زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو

استاد سيبويه فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب

لان المعطوف بحرف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حال لو باشره يا على

تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف

النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصار رفعا وابو عمرو بن العلا النحوى القارى المقدم

على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة

اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو

العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام فكالخليل

اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه

٨١

قوله والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعنى المعرف باللام ينبغى ان يقيد بقوله سوى لفظة الله ولهذا لم يقيد المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح عصام الدين

وال

والّا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم و
الصعق فكابى عمرو اى ابو العبّاس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله مناى
مستقلا والمضاف عطف على المفرد اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية تنصب لانّها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لانّ حرف النّداء وهو موجب للبناء لا يباشرها مثل يا تميم كلّهم فى التّاكيد ويا زيد
ذا المال فى الصّفة ويا رجل عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه مضافا لانّ اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف
الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كلّ واحد منهما حكم المنادى المستقلّ الذى باشره حرف
النّداء وذلك لانّ البدل هو المقصود بالذّكر والاوّل كالتّوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو
المنادى المستقلّ فى الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النّداء مقدّرا فيه مطلقا
اى حال كون كلّ واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيّد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين
او مضافين ومضاعين المضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد
طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضمّ امّا كونه منادى
فلانّ الكلام فيه وامّا كونه مبنيّا على الضمّ فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمّه فانّ
جواز الضمّ لا يكون الّا فى المبنى على الضمّ الموصوف بابن مجرّد عن التّاء او ملحوق بها اعنى ابنة بلا
تخلّل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظّريف ابن
عمرو مضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكلّ علم يكون كذلك يجوز فيه الضمّ لما عرفت
من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى

قوله والمعطوف غيرها ذكر انّه فان قيل الغير مناقضة
المعطوف مع انّه نكرة والموصوف معرفة مع انّ المطابقة
شرط بينهما
فى المعرفة والنكرة
فاجيب عنه بانّ الغير مناقض
لانّ الغير اذا اضيف الى ضدّه يكتسب
التعريف فافهم قيد بحركة غير السكون الى
مثل العصى منادى قوله المبنى عن جواز ضمّه انّه لانّه لم يجز

والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو
ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا البدل
فلو كان نكرة غير موصوفة والمبدل منه معرفة لكان للنفع
مزية على الاصل وهذا لا يجوز شرح قوله اى حكم
كلّ واحد منهما انّه والضمير راجع اليهما
تبادر بها بابقى منه
التوابع فعلم
منه انّه لو قال وما بقى حكمه حكم المستقلّ لكان اخصر عصام ره

الجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاسم

لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط

اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التي التعريف

بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا

يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه

اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة

البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى

عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم

عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مفردة

او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب

وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع

حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها

للكلمة يا الله لان اصله اله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا تنفك في

سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز

ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست

عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله

اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال

يا النجم ويا الناس ولعل تجويزها هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي انه

لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ في

٨٣

لان المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصوفة اكثر

ليكون ...

التوسط ... واحد ...

موصولة لصح يا ايها النجم او الصعق ...

جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه

مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش ...

تعريف لان حرف التعريف زائدة على حروف الكلمة فليست

عوضا عن احد ... الا ان تكون جائزة

الانفكاك فاذا لزمت صارت كانها

جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف

... لبعض الافاضل

جواز ذاته

وف

وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا الانتفاء الامرين كليهما حكموا عليه بانه اشتشذ وذا ولكناي جاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب في الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب فلعله انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي فتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمران يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود من النداء غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص منه وتوجيه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلام بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشهرها لندل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو

قوله في الصفحة السابقة قيد شيئا اه يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل اه لجواز ان يقال يخفى عن جبر نقصان التعريف ايضا

ويا ايها الكرام ويا هذه المرأة ويا هؤلاء

ثم قال وبالجملة ... الى غير ذلك

٨٤

ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام

ولهذا اجمع

استشناء يا الله مرجح

هذه القاعدة وفي السؤال اه

بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه

وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان

قوله يا تيم تيم عدي اه قال الجوهري معناه لا ابا لك انك تجد شجاع لا تحتاج الى من يعينك كالاب

وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه

ومعناه انك لست بابن رشيد وليس لك اب معين

وضاع نسبك والحق انه في الحقيقة دعاء بفقد الاب يريد

جيل

ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف وقد يكون

المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه

ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب محاوراتهم

يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها

لكثرة استعمال نداهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت

ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة

الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه

مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين

العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه

فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي

لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون

يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي

بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن عما بابدال

الياء الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف

والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص

النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير

ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير

المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم

المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية

٨٥ قوله فانهم يقولون يا بنت ام آه لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادت العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت المذكر كما شاع عصام

قوله الترخيم آه في ... ترخيم الكلام ... والجارية ... المنطق فهي رخيمة ... ومنه الترخيم في الاصطلاح ... عن زايد بخلاف بنت فان تائها عوض عن الحرف الاصلي عصام

قوله اي واقع في سعة الكلام آه يعني ان الجواز وقوع مقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلته الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة عصام

وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتبار ... علة لم يثبت بنقله القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه ... فانه حذف للاعلال ... صيرورة ما قبله ... والمحذوف ... منسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا لا لمجرد التخفيف

الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصًا بترخيم المنادى

اى على تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى بعد آه

ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مط بارجاع الضمير

المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور فى قوله فى اخره راجع الى الاسم وشرطه اى شرط

ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير

الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل

فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا

فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل واجاز الكوفيون

الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس من اخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية

ولذا اعرب الجزء الاول بكونه آه

وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء

فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان

الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المص المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده ووقع

وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخ مع ان وجه اشتراطه عند دخوله

لعدم آه مندوبا لا يكون المرخم المنادى كونه الاشتراط

فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا

للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير

بجزء الاخير بحذف ترخيمها العرب وبعض

والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على

يعنى على تشبيه مع العلم آه

ثلثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون

فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية

اى حذف اى ان المحذوف يفهم من المذكور للتلازم بينهما آه

المعرب بلا علة موجبة للحذف واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا

على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا

يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ابقائه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان

بقائه

قوله لانه ليس منه اخر اجزائه آه هذا ظاهر اذا لم يكن ٨٦
المركب الاضافى علما اذا كان علما فلان المركب الاضافى
يراعى حال
جزئيه قبل العلمية فى
الاستقلال كل من الجزئين باعرابه

قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص آه ولا
يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز
نقصانه ان لم يكن معربا او فى حكمه نحو يا وفى فقد قال

اخره ها السكت فيقال فى يا طلح يا طلحه وذلك لانهم
يلحقون ها السكت باخر ما ليست حركته اعرابية
او لا شبهة بها وقليلا ما يوقف على السكون
وقد يغنى عن الهاء فى الشعر الف
الاطلاق نحو قبل
التفرق يا ضباعا

قوله نظرا الى المعنى آه لان المنادى فى يا غلام عمرو الغلام لكنه
لا يظهر ولا يعرف بدون ذكر عمرو سيد نعمة الله الجزائرى

بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء
كلمة اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ
من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه من ترخيمه كثرة استعماله في المنادى ولما
فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف وكيفيته فقال فان كان في اخره
اي في اخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا والحرز
به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم
يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه
لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان
في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة
فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة
اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا
الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من
الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما
لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو شون وفلون يرخم بحذف
زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا اي الحرفان الاخيران في كلا
القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني
فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته فحذف المدة الزائدة لئلا يرد المثل الثاني

الترخيم شرع في بيان قسميه عصام قوله فان الياء والنون فيهما اه
اي الياء في
ثمانية والنون في مرجانة
وذلك لانه يقال ثمان ومرجان
بغير تاء ثم اذا احتيج اليها الحقت بعد ذلك
قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما اه يمكن ان
يفسره في حكم الحرف الصحيح بالتقلب للاعراب فيلائم جعلهم
المعتل الذي يتقلب الاعراب ملحقا بالصحيح

التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولو قال المص
فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا لورد نحو سعلاة
وسعيد فمن قال لو قال كذلك لكان
اخصر واتم الا انه لم يتعرض لعدم
اشتراك القسمين
في جهة حذف
الحرفين فقد غفل عصام قوله اما في الاول فلما كانتا اه لما
كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في
الثاني كما ترى فصل المص التفصيل ولم يقل
يحذف حرفان فيما قبل اخره مدة عوض

صُلِبْتُ على الاسد وبُلِبْتُ على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل
وفي خمسة عشر يا خمسة لانه وله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صار
بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحدة اي فيحذف
حرف واحدة لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال
في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال
في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة
بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى
المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه
حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل
ثمو اسما براسه صار الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسرها قبلها كما في ادل في
ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد
الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة
النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد
ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه في التفجع و
في الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما تفجع
على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا اما يتفجع على وجوده عند

من الف عنه اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف
الياء نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلا ويا قاضي
فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن
في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها نبت
فانه يفتح للساكنين عند سيبويه ويكسر عند غيره
ايضا فما لا التقاء الساكنين واسم
قبل اخره مدغم متحرك
في الاصل ٨٨
قبله الف نحو راد فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم
ليس قبله
الف على مذهب الفراء
نحو يا محمر فان النحاة يبقونه
على سكونه والفراء يرده الى حركته عص
قوله فيقال اه الفاء فاء النتيجة ومن قال هي
فصيحة خرج من الفصاحة عص قوله ويا كروا اه في الحاشية

...

المرخم اه فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقي
بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المحذوف لعلة بموجبه
كما في عصا ونحوه في حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد
التخفيف ...
معاملة نحو عصا لعله اه قوله وهو المتفجع عليه وجودا اه المتبادر
من المتفجع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي لاجل وجوده فلهذا
على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان
يقال حيث المصنف واويلاه وواعصيتاه
وواحسرتاه كناية عن
الميت كانه
الهالك النادب ومصيبته وحسرته عصام يعني الاختصاص

فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل الا ان الاخص للنادب لفقد الميت فالحد
شامل لقسمي المندوب ومثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا ويلاه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا متميزا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك
بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لانه لا يقع نكرة لانه
لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت
واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة
مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام
مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها و
لا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا
اللفظ مندوب خاص ليتنقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه و
امتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيد الطويلاه لان
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجيء به لتمام المضاف فهو
كالجزء بخلاف الصفة فانه يجيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز

الاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه فتدبر
على العلامة التفتازاني
حيث قال العرب دخول الباء
في الاختصاص على المقصور ووجه الرد
ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص
والعرب في صلته دخوله على المقصور عليه عصام الدين رض

مثل یا امیر المؤمنیناه ولم یجز مثل وا زید الطویلاه خلافا لیونس فانه یجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان کان فی اللفظ انقص من الاتصال بین المضاف والمضاف الیه الا انه اتم منه من جهة المعنی لاتحادهما بالذات فان الطویل هو زید لا غیر بخلاف المضاف والمضاف الیه فانهما متغایران بالذات وحکی یونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتی الشامیتیناه والجمجمة القدح ویجوز لقیام قرینة حذف حرف النداء الا اذا کان مقارنا مع اسم الجنس ویعنی به ما کان نکرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء کیا رجل او لم یتعرف مثل یا رجلا لان نداءه لم یکثر کثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم یسبق الذهن الی انه منادی والاشارة ای والا مع اسم الاشارة لانه کاسم الجنس فی الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فیهما مد الصوت والحذف ینافیه فبقی علی هذه البقیة المعارف التی یجوز فیها حذف حرف النداء العلم سواء کان مع بدل عن حرف النداء کلفظة اللهم فانه لا یحذف منه الا مع ابدال المیم المشددة منه نحو اللهم او بغیر بدل نحو یوسف اعرض عن هذا ای یا یوسف ولفظة ای اذا وصف بذی اللام نحو ایها الرجل ای یا ایها الرجل او بالموصوف بذی اللام نحو ایهذا الرجل ای یا ایهذا الرجل فلا یجوز الحذف من ای هذا من غیر ان یوصف هذا بذی اللام والمضاف الی ای معرفة کانت نحو غلام زید افعل کذا والموصولات نحو من لا یزال محسنا احسن الی واما المضمرات فیشذ نداؤها نحو یا انت ویا ایاک وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فی اصبح لیل ای صر صبحا یا لیل حذف حرف النداء من اللیل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرء القیس حین کرهته وفی افتد مخنوق ای یا مخنوق وفی اطرق کرا ای یا کروان وفیه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخیم غیر العلم قیل هی رقیة یصید بها الکروان یقولون اطرق کرا اطرق کرا ان النعام فی القری فتسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعام الذی هو اکبر منک قد

۹۰

ضعیف لان المستفاد من بیان المصنف انه یجوز الحذف
من لفظة الله
مطلقا کما فی سایر الا
علام فالوجه ان یقال قوله
فیما سبق وقالوا یا الله خاصة من
جملة معانیه انه لا یقال بحذف حرف النداء
منه فلم یحتج الی بیان عدم جواز حذف حرف النداء

اصطبه وحمل الى القرى فلا تمل ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا

يا اسجدوا بالتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة

امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب

فان ان ح ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط

نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى حذف ناصب المفعول به فيها ما اى

مفعول به اضمر اى عقد عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد

اضافها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل

بما بعده وانما وجب حذفه ح احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله

على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان

يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا

عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل فى ذلك الاسم

بضميره اى بالعمل فى ضميره او متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله

ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل

فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال

عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه

بالترادف واللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر

المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل

فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس

بمجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد

قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا

الجمعة فى يوم الجمعة صمت

فيه وعلى الثانى لا تخصيص لا بأس

فى التعميم سيما عند المحدود ثالث من المواضع الا

ربعة لانه يجب ان يكون بعض افراده منها عقور

على المفتوم بناء على جعل المصدر بمعنى المفعول مجازا

قوله وبقيد الفراغ عنه العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال

خرج نحو زيد ضربته اه فيه انه خرج جميع

صور ما اضمر لانه ليس المانع

عن العمل بمجرد الاشتغال

النصـ

النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيدا كنت اياه وهنا صور اربع احدها اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسلطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسبه بالترادف والثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم
والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم
ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى فقوله
نحو زيدا اضربه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت
به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد
تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم
فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المجرور عليه ونصب زيد في هذه الامثلة بفعل
مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيد من زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت
فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران والى هذه الصور
الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتداء لتجرده
عن العوامل اللفظية لصحيح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح

قوله ونصب زيد في هذه الامثلة آه
ذلك ولكن ان تقول
تفسير الناصب باضمر عامله
شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال
انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان م
قوله ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار آه في حاشية الكتاب

خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما معا سواء بان لان وجود ما الدال احتمل
التفسير قرينة مصححة للنصب فحيث لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف
نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة
للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب
اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما
زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع
بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع
انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع
الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا
وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا
المفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة
قد يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تنافي ويختار
النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة
للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن
من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفقد معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو
ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل

٩٣ قوله بالعطف على جملة فعلية اي حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها فان اسم الفاعل شبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحق بالاسماء

اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه

اي يجوز تقدير الفعل بعدها

النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد

ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام

اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة لان التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده

على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما
يزاد قيد المسند
اليه يكون الحكم عليه افيد
وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع
وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس
للصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر
متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس

الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام
قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا
كان مع الرفع التبس بالصفة لان الصفة
غير مقصودة سواء كان التقييد
بالوصف معنى صحيحا
او لا على انه
ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلة
مع ان الفريقين متفقان في ذلك عصام

فی داره ونحو ذلك والّا لایصحّ العطف علی الصّغری لعدم الضّمیر ای یستوی الامران

فیما اذا عطف الجملة الّتی وقع فیها الاسم المذکور علی جملة ذات وجهین ای جملة اسمیة

خبرها جملة فعلیة فیصحّ رفعه بالابتداء او نصبه بتقدیر الفعل والوجهان مستویان

لحصول التّناسب فیهما ففی الرّفع تکون اسمیة فتعطف علی الجملة الکبری وهی اسمیة

وفی النّصب تکون فعلیة فتعطف علی الجملة الصّغری وهی فعلیة فان قلت السّلامة عن

الحذف مرجّحة للرّفع قلنا هی معارضة بقرب المعطوف علیه فان قلت لا تفاوت فی القرب

والبعد بینهما اذ الکبری ایضا قریبة غیر مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهی واعتبار

المبتداء فالصّغری اقرب ویجب النّصب ای نصب الاسم المذکور بعد حرف الشّرط والمراد به

ههنا ان ولو فان امّا وان کانت من حروف الشّرط فحکمها ما سبق من اختیار الرّفع

مع غیر الطّلب واختیار النّصب مع الطّلب وکذا یجب النّصب بعد حرف التّحضیض وهو هلا

والّا ولولا ولوما وانّما وجب النّصب بعدهما لوجوب دخولهما علی الفعل لفظا او تقدیرا

نحو ان زیدا ضربته ضربك مثال لحرف الشّرط والّا زیدا ضربته مثال لحرف التّحضیض و

لیس مثل ازید ذهب به منه ای من باب الاضمار علی شریطة التّفسیر فانّ زیدا فیه وان

کان یظنّ فی بادی النّظر انّه ممّا اضمر عامله علی شریطة التّفسیر والمختار فیه النّصب لوقوع

الاسم المذکور فیه بعد حرف الاستفهام لکن یظهر بعد تعمّق النّظر انّه لیس منه فانّه و

ان صدق علیه انّه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمیره لکنّه لیس بحیث لو سلّط علیه هو

او مناسبه لنصبه لانّ ذهب به لا یعمل النّصب وکذا مناسبه اعنی اذهب فان قلت لا

ینحصر المناسب فی اذهب فلیقدّر مناسب آخر ینصبه مثل یلابس او اذهب علی صیغة المعلوم

فیکون تقدیره ازیدا یلابس الذّهاب به او یلابس احد بالذّهاب به او اذهبه احد

فلنا

قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحادهما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اى في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا افسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعولهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعولهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد يستوى بعد الاسم المذكور واذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فلذا ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراج عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاخراج عنها فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى الذي موصوف فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ

كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط للدلالة على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع و الاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا وجملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او وقع وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع و الآ اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت من ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مط او ذكر المعمول تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول وذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر في تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك عن الاسد والاسد من نفسك و بعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى



التقدير بن الحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك

تحذيرهما منها لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق

الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يتق زيدا

من الاسد فينبغي ان تقدر فيه مثل بعد ونح وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير

مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه فالصواب ان يقدر بعد او

اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل

نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق

في بعضها كالمثال المذكور فيكل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي

ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع للمحذر والتوابع خارجة

عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت

تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال

الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان

وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير

ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف

حرف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

المفعول فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ

او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل

شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل

سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا فقوله مذكور خرج به ما لم يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم

قوله واياك ان تحذف بتقدير من آه لا بتقدير العاطف فانه

لا يجوز في سعة

الكلام ولما علم من قوله

بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف

ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع

تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير

العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لانه

وحاصله ان الاسد جزء من المتحذير لتوقف افادة معنى

التحذير عليه مع انه خارج عن تعريف المصنف اما خروجه

القسم الثاني فظاهر لان الاسد ليس مكررا

واما خروجه عن القسم الاول

فكذلك ايضا لانه

ليس معمولا

بتقدير اتق تحذيرا مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان

طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فانّ يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فانّ شهود يوم الجمعة لا
يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرّف وقوله
من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان
حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان عند المصنف ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
وما يقدّر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان
الزمان ومحدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه
به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية
نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك
اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا
اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان اماما

زيد مثلا يتناول لجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر
وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان
معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصح استعماله بحرف
الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه لا
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول
به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح
ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من
البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك
فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه
بل تكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان
استعماله بفى شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو

يوم الجمعة

قوله وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته آه ١٠٠

يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به

المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به ساير المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذى هو فيه ويرد نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تخرجه عن حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جائنى زيد راكبا جائنى زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك

١٠١ قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب ويكفيه باشتاع ضربته تاديبا كما صرح به الرضى ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب سبب لاحداث

ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب في المعنى فدفعه يمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا والتاديب وليس قوله التاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا التاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق عصام ره

قوله ومقارنا له في الوجود اه اجاز ابو علي عدم ١٠٢
المقارنة في الزمان بقوله تعالى في القراءة الشاذة فيها
يوم ينفخ الصور
و يقين صدقهم بالنصب
اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها
تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل ليس بشرط
ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد
يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما ان الغالب في المجرور
التعريف عفور

الزائد عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه
فلا فالغيره من النحاة فان السمن والاكرام لم يكن مفعولا له عندهم لان المفعول له كل ما كان علة
تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فانه يقدر اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص

اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء او في
التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون في في المفعول فيه
مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى

فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها

في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها

من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير

اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا

نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما

اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود

بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا

مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر

نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول اعني

الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني

ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن

مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه

بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل

شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا

له في

المقدرة عفور قوله او يكون زمان وجود احدهما بعضا اه
لا حاجة اليه لان التصحيح المثال المذكور لان علة القعود
هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن
الذي بقي عليه الان يقال
لعدم الجبن من اوله
الى اخره
جبنا واحدا لا اجبانا متعددة عصام قوله اي اتحد فاعله و
فاعل عامله اه اشار الى ان المصنف فاته الواقع عصام



له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وضمير وله والضمير المجرور
راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم
النصب في تركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله ثم لقد تقطع
بينكم على قرائة النصب في بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجدان الجبل
من جبل وقد جبل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله ضمير راجع الى
مصدر اي جبل الجبلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه
الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره
والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء
لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول
فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل
مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جائني زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع واختار
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول

لكونها مبني مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا صفة عصام

قوله وقد جبل
العير والنزوان اه جبل
هذا المثال ان صخرا اخا الخنساء
طعنه ابو ثور الاسدي طعنة في جنبه فمرض
حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت
ذات خلق واوراك فقال لها ايباع الكفل فقالت نعم

قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل حركة له اه
مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور

مع مصاحبة ع الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبة
ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار فعل بعد الواو
والاضمار خلاف الاصل ثالثها ما ذهب اليه
الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف
فيكون عامله معنويا وهو
مردود بان
المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي رابعها ما ذهب اليه

والمصنف

والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت

زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعول معه جائزان

نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعول معه والا اي وان لم يجز

العطف بل امتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة

لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى امر معنويا مستنبطا من اللفظ

وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة

مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع

تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف

فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على

الشان لان السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل

في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا

ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **والحال**

لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به

اي من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات

كالتميز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول به

كصفة المبتداء نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به

فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا التزم

على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا ومعنى اي

سواء كان الفاعل والمفعول به الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعليته الفا

قوله وهي ما يبين هيئة الفاعل آه الهيئة الحالة الظاهرة للمتهيئ بها وللشيء كذا في المغرب والمراد هنا الحالة وهي اعم من الحالة المحققة او المقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه

مبحث الحال

وان امكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك وقد يعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به عصام

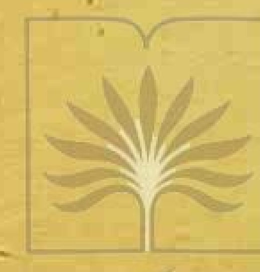
حال مؤكدة　حال منتقلة　حال موطئة　حال مترادفة　حال دائمة　حال متداخلة

قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المصنف ذكره في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر

او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال
عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا الحال من المفعول المطلق مثل
ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن
المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
فكانه الفاعل او المفعول به نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه
ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابرهيم حنيفا مقام بل نتبع ملة ابرهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف
اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما هو في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر
مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرء ما نبتني على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او نبتني على صيغة المضارع المجهول
من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول فيدخل فيه الحال من المفعول معه او
المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه بخصوص
زيد قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية هذا الكلام ومنطوقه من غير

١٠٥

الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظه



اعتباره معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما اشار للعنز لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو ما زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اى شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اى في اكثرها وبيان ذلك ان موادّ وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا

اى يشتمل على حروف الفعل المفيد هو بمعناه وخرج
اسم الفعل عص
شبهه ولا يخفى انه
لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح
به الشارح فالاولى ان يفسر معنى
الفعل كيث يدخل فيه اسم الفعل عصام ره
قوله او معناه المستنبط من فحوى الكلام اه ولا عمل للكلام

للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا يمنع الا الجواز
وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان الصفة
النحوية يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية
من خبر المبتدا او الحال عصام
قوله احدهما ما يكون
ذو الحال
فيه نكرة موصوفة اه قيد لو قال مخصوصة ليشمل النكرة

او مقدما عليه الحال نحو جائني رجل راكبا وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
معرفة حتى يتوهم ان غالب كون صاحبها معرفة المنبئ عن تخلفه في بعض المواد ينافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا
على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن وكان المراد
بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريده اي ارسلها معتركة اي مزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها
للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير الماء ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هيهنا نفس
مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحو مثل
فعلته جهدك بلفظ الخطاب مما اول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها
نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد
وحدها اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدر وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه صورته المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص فالواجب التقديم ولم يكن الحال
مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جائني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها لئلا يتخصص النكرة

ناشدن شرح عصام الدين
قوله ولم يذدها اه بالدال المعجمة لا بالزاء
قال في الذود السوق والطرد والدفع
قوله اي تعترك العراك اه اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه عصام
قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا اه
احوالا عصام قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة
الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموعها ليس بمعرفة ولا نكرة

قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي اه ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصولة ولا على افعل التفضيل

بتقديمها الا انهما في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت

رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب و لا يتقدم اي الحال

فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي

وانما هو مقدّر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج

عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي

اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه

لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتداء

على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تاخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا

يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان

كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف

والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واذا جعلته داخلا

في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على

العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر

فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جائني مجردا عن الثياب ضاربه

زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه

ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه

للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز متمسكا

بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ

للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبا

المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم
تحصيل [illegible]
الصفة في الجامد [illegible]
على وجود مشتق منه من لفظه وتغيير
بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله
من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل

بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب
بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها
صفة لمصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف
وتعسف وكل ما دل على هيئة اى على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان
يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد
بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم
هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع
كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول
البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار
ما عليه رطبا والعامل في رطبا هو اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم
وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه
مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير
بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث
انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان تليه قال الرضي واما الضمير المستكن في اطيب فانه
وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان [illegible] وان لم
يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اى
اشير اليه حالكونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا [illegible]

الاشارة

الاشارة بحالته البسرية ولا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو
ثمرة نخلتي بسرًا اطيب منه رطبًا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فصح ان وقعت حالا امثالها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق و
الكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي
الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية
الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة
فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب جاء زيد وهو راكب وبالواو
وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله صلعم كنت نبيا وادم بين
الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
فاما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قولك هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا
تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير
لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع
عوده على بدئه فلا بد من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي تكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني
عن الواو نحو جائني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على
المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير

شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما
والواو بمعنى مع
كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان
فيضب منا الجزءان لقبولها الاعراب
قال الخليل يجوز ان يؤتى به على الاصل نحو بعت

معًا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ولا يتكلم غلامه او جاء زيد
ما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاء زيد ما خرج
غلامه او جاء زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة
زمان الحال لفظًا على الماضي المثبت لوقوعه حالا لا بد لها على قرب زمانه الى زمان
صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه نحو ان الآن المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع
حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهره ولا مقدره سواء كانت ظاهرة
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منويه نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بالاقتضاء
فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب
مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقاليه كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت
اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة
مط هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل

زمان التكلم بخلاف الحال النحوي الذي هو ما يبين الهيئة
فان المقارنة
لعامله وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حال تكلم
وقد يكون مستقبلا ولفظة قد انما
تقرب الماضي الى الحال التكلم حقيقة لعدم الاكرة
قوله ان هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاءني

الارشد فرع الهداية فينبغي تقدم مهديا وكونه حالا بعد حال

المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الامر اي احقه

بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر

بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققنا بوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها كائنا

عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يجب عطوفا وشرطها

اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما

يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه

اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف

في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد اخر

وهو ان يكون معقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها

مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط **التمييز ما** اي الاسم

الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام

عن شيء بل هو بدل مبهم والمراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من

حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق

منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية

يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار

تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا

اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في

المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او

المستعمل فيه فوصفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه

قوله ولا ابهام فيه فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة الاسمية ما له زيادة اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية وبمضمون الجملة ايضا ومضمون الاسمية الله تعالى وهو مضمون يشهد الله فيها بل مشتق ولو سلم فيصح ان يقدر شاهد الله قائما بالقسط احقه ويكون يقدر فيه احقه مع وجود ما يعمل في الحال طردا للباب والله اعلم بالصواب عصم

١١٢

قوله ای الاسم الذی

انه احترز بقوله ای الاسم عنه

کو فعلت ای قتلت لانه یرفع الابهام

الوضعی عنه قتلت لکنه لیس باسم لکنه ینتقض بنحو عندی

شیء حسن زیدا ای حسن زید وکذلک ینتقض بنحو زید

قوله زل فانه من مزالق الاقدام

ولا ابهام في هذا المفهوم

يتجه عليه انه يلزم انه لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز

من كلمة ذا مع ما اتفقوا عليه ولا يصلح كونه عبارة عن

فتح التمييز عنه ... لانه مبهم في الاستعمال

اراد انه ...

تعارف ...

ذا بعدما في المبهم عصام قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل

هذا اذا تعذر العمل بالطلاقة والتعذر هنا لانه لو كان

على اطلاقه للغني ذكره وبعد فيه ان الكامل

هو الثابت في الوضع والاستعمال

معا ومنهم من قال

المستقر المعنى

الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال

موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا

واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال

بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات لا عن صفة

واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات

وتحقيق ذلك ان الواضع اذا وضع الرطل مثلا للنصف من فلا شك ان الموضوع له

معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه

الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او

غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا ذكر

الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما

يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز الى المذكور

نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد

ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما

يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

منه ما صيغته وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد

اكثرها وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك

لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عندي عشرون درهما وسيأتي ذكر

تمييزه وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل

زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع

ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور المقدر

بيت الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام عن نفس

ولبيان انه

من اي جنس فرطل

فان البيان صفة النعت في زيد

ورطل زيتا البيان ان الرطل كائن تحت

الزيت وذلك فرق واضح حيث لا خفاء فيه الا

من حيث صدق الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل

قوله والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد اي حقيقة

العدد والمقدار من قبيل ظرفية الخاص

للعام والاظهران كليهما

ظرفية الكل

للذات

فان المراد بالمقدار ما يسمى بعدد او غيره فافهم

١١٣

لان

قوله طاب زيد جلستين للعدد اه وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه قد يمكن المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين للعدد بالفتح فانه يقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر لان التاء لو لا فلان التاء فيهما من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة جنسا اى

لان قولك عندى عشرون درهما ورطل زيتا ومنوان سمنا وذراع ثوبا وعلى التمرة

مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص

على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على تمام تمام الاسم المفرد وهو التنوين كما

فى رطل زيتا والنون كما فى منوان سمنا والاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا وهذا

لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته

معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان

لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار بكلا تماما

قال الرضى قد يتم الاسم بنفسه كالضمير فى ربه رجلا وقد يتم بالعدد... [illegible] عصام

فيشابه التمييز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع

بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته بالفعل التام بفاعله وهذه

الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا

ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب

التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا فيفرد اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا

ان كان اى التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير

فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس لان

يقصد الانواع اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها

فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يوقع

طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب

عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية وجمع

اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد فى غيره اى فى غير الجنس

ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتى ه

تصدى لاستيفاء

اقسام الاسم دون

المقدار لابتناء حكم نحوى على قسم

اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله

ثم ان كان بتنوين اه ولا يخفى انه لو لم يقصد بين

هذا الحكم ونعين لاستيفاء الاقسام للاسم التام لكان اخصر

قصد المتعدد لا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اثوابا

صرح به فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد

بقوله ويجمع فى غيره حقيقة الجمع لكان

مستغنى عنه اعلم ان سوق

الكلام ناظر الى ان

المراد بغيره

غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس الجنس المقصود

منه الانواع عصام

نحو عندي عدل ثوبين واثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية

او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما

اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط

التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثير الحصول لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف

نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما

بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في

الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشرو زيد

وعشرو رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور

لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين من رمضان او اراد اليوم العشرين

من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد

وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد

مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل

ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا

والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة

ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه

المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه

عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام

في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعها يستلزم الرفع عنها قال عن نسبة مقتصرا عليها

تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة

115 قوله انه اراد عشرين رمضان اه يجب ان يقال

عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف

للعلمية والالف

والنون المزيدتين لكنه

اذا وقع تميزا يكون منكرا لوجوب

تنكير التمييز وح في الالتباس في المثال

ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة

منصرفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير منصرفة

... معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون عالما بالعربية

... التمييز واما النوع الذي لم

يحصل به الاسم فاضي فلا يجوز انتصابه

... التمييز كخ قطعة ذهب اقول فيشكل بتعريف

التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة

الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال ونحوه

من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتامل عصام

الابهام عن النسبة نحو طاب زيد نفسا فان النسبة فيها

على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في

طرف النسبة يستلزم الابهام فيها

وقوله ورفعه عنها يستلزم

الرفع عنه محل بحث

الا ان يراد الطرف المقدر عصام

اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا
كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو لله دره فارسا مثال الجملة والتمييز في
خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه وجب لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان
في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا وطاب زيد ابوة ودارا
وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى نظرا الى كل من المثالين المذكورين فمن خص
بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من النسبة الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو خاص بالمنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما
متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها نحو اعجبني طيبه
نفسا وترك الاتيان بصور التمييزات ولا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما وورد هذه
الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد
يكون مفردا نسبة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير
فيه مبهما كما في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون
تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا والابهام يكون في نسبة الدر اليه
الدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق في امر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن

الفرس

قوله وكذا ما كان فيه معنى الفعل مشتبها بالاسماء
الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبهه حقيقة جملة و
اعلم ان في قوله
وهو اسم الفاعل
... والمراد هو اسم الفاعل
... فاعله وكذا ... اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ايضا بالبيت جملة
ذكرها لكن جملة رجلا ان ... على ... والاولى في قوله

[illegible]

قوله والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه الخ ونعني بالمنتصب عنه التمييز
هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز بسبب قيام ذلك
الاسم مقامه فنقله كزيد في طاب زيد
نفسا فان الاصل طاب
نفس زيد ...
قوله اي لله خيره الخ وهذا القول انما يستعمل في التعجب اي
الخير الصادر من الممدوح ليس صادرا عنه بل هو من صنع الله
تعالى اي لله ما صدر عن الممدوح من خير ...

التمييز ثم ان كان اى التمييز بعدها لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما الا صفة يصح جعله لما

انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز

التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون مميزا اى رافع الابهام عنه وتارة لمتعلقه

بان يكون مميزا اى رافع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب

زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة مميزا عن زيد اذا اريد

اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة مميزا عن متعلقه بان يراد

ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعدها لم يكن نصا

فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا

وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها

فهى لمتعلق زيد هو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فطابق التمييز فيهما اى

فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين

لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه

نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب

زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا وطاب زيد

اباء اذا اردت ابا وجدا وجدا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز

اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان

المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير

فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يذكر مفردا

لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما



والزيدون علما الآن بقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث مبنا ذاتها
فانه لا يدخ من تثنية او جمعية نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريدان
متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد
تفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او موولة بها
نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه
لا المتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب
زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له
مطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال
نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها
لله دره من فارس وقولهم عز من قائل تؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال
المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما
ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل
فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها

قوله ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه ١١٨
يعنى ان الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل
مبنيا للمفعول
والاول اظهر لسياق
الكلام وسياقه لانه يجعل التمييز
مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فا
لمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح
العكس لكن المتبادر من المصدر المضاف الى المفعول
المبنى له عصام الدين

قوله اذا جعلته لازما يعنى ان
يؤدى مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل وليس
المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجرفيه منزل منزلة
اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا
تميز عن نسبة الانفجار لعدم
احتمال سوق العبارة
اياه والا
لقال او فاعلا لما تضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء
فمن بنى الكلام على تضمين المثالين فضمان تصحيح كلامه عليه
عصام

او اذا جعل متعلقا بنحو امتلاء الاناء ماء اي ملائه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث
المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم فميزه بقوله
ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وكذلك يجيء مثل قولهم ربح زيد
تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في
الحقيقة هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما
يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان
التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا ينطرد تلك القاعدة خلافا للمازني
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا
الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا
بالفراق تطيب على تقدير ان يثبت الضمير في تطيب فانه يرجح بكون في كاد ضمير الشان
لئلا ذكره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اي
ما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيث الضمير
ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى ما
كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما
يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوما مشيرا بهذا النوع الى التعريف

119 قوله وذلك بعينه مثل قولهم ربح زيد تجارة اه لان الربح قائم بزيد حقيقة لان الرابح هو زيد واسناده الى التجارة مجاز عقلي
قيد الاسناد الى التجارة لان التجارة سبب الربح اوقس

قوله ولما كان معلوما بهذا الوجه فيحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب عنه بان تعريفه

الى التعريف كما فيه في تقسيمه قسم الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما
احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن
حكم شيء متعدد جزئيا نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه
سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا
نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد وما الا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو
جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي
بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما ينفطن له من تعريف قسميه
اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يتعرض لتعريفه على حدة وما
للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به
وان لم يكن الا فيه بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لا انه يتهمل عنه في كلام موجب اي
بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب
لا تترك ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام تاما
تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على
الظرف لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء
بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل

قرئ

١٢١

نحو يا ابن ام لذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا

على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شبه تعلق با

لفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى كل واحد منهما وقد جاء بعد تمام الكلام

فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان

مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب وغيره نحو جاءني الا زيدا القوم

بالنصب وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى

منصوب وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في

اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فافهم ... وفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم

ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه البدل لا بدل الغلط وهو

لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة

واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هٰهنا

يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي

من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا

او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو

عدوا اذا جاوز مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا مثل جاءني

القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد

يتضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او

الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما منصوبا كما في صورة المستثنى بالا الذي هو

ام الباب وفي فاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او

الى بعض مطلق من المستثنى منه والمقصود جائنى القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائى منهم او
بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى
الاصل فى باب الاستثناء فى الاكثر اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال الكبير فى كم اعلم خلافا
فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا وما خلا اى المستثنى منصوب ايضا
وجوبا اذا كان بعد ما خلا وبعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جائنى
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير
مضاف اى وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا
او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد
ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل
هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتبره ولهذا لم يقل فى الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جائنى القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب
الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى
منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال
الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف
فيها ويجوز فيه اى فى المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا خالا من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن
الا متاخرا عنها اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما فى كلام

العاضة فذكرت ههنا فى ضمن الكلام واخالم يجب راجعا الى الكل لان
صيغة البعض مفرد
انما قال مطلق ليحتمل الابعاض
لان مجاوزة البعض المعين غير لازم لتعلم
المطلوب ولا تدل العبارة عليها قيد ليشعر
البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا فى المعنى عبد الغفور
الفاعدة قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون
فعلهم فعل زيد عصور والدليل على ان الفاعل هو البعض صحة
قولهم جائنى النساء ليس هندا فلولا ان الفاعل هو البعض
لما صح فى ليس التذكير ويلزم ان يقال ليست هندا بالضمير
فيكون التقدير ليس المجى مجى زيد فيفيد المقصود
قوله ولا يتصرف فيها
اى بان تثنى وتجمع كما فى غير حالة الاستثناء وههنا فائدة
تناسب المقام وهى ان سبب قراءة سيبويه
النحو انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله صلعم
ليس من اصحابى احد
الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال

غير موجب احتراز عمّا اذا وقع في كلام موجب فانّه منصوب وجوبًا كما مرّ والحال انّه قد

ذكر المستثنى منه احتراز عمّا اذا لم يكن المستثنى منه مذكورًا فانّه يعرب على حسب العوامل

وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انّه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعًا ولا مقدّمًا على المستثنى منه لانّ حكمهما

قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدليّة والّا قليلًا بالنصب

على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الّا زيد بالجرّ على البدليّة والّا زيدًا بالنصب على الاستثناء

وما رأيت احدًا الّا زيدًا بالنصب امّا بطريق البدل وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو

جائز غير مختار وانّما اختاروا البدل في هذه الصور لانّ النصب على الاستثناء انّما هو

بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الّا واعراب البدل بالاصالة وبغير

واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب

والجرّ اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختصّ ذلك المستثنى باسم المفرّغ لانّه فرغ له العامل

عن المستثنى منه فالمراد بالمفرّغ المفرّغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال

انّ المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني

الّا زيد اذ يصحّ ان لا يضرب المتكلّم احد الّا زيد بخلاف ضربني الّا زيد اذ لا يصحّ ان يضرب

كلّ احد المتكلّم الّا زيدًا الّا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم ممّا يصحّ ان يثبت على سبيل

العموم نحو قولك كلّ حيوان يحرّك فكّه الاسفل عند المضغ الّا التمساح او يكون هناك

قرينة دالّة على انّ المراد بالمستثنى منه بعض معيّن يدخل فيه المستثنى قطعًا مثل قرأت

الّا يوم كذا اي وقعت القراءة كلّ يوم الّا يوم كذا الظاهر انّه لا يريد المتكلّم جميع ايّام الدنيا بل ايّام

الاسبوع او الشهر ونحو ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الخ

المستثنى منه ويكفي قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الّا ان يستقيم المعنى في صحيح عدم الذكر

قوله ليفيد فائدة صحيحة اي ليفيد الكلام فائدة



في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا

نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح

مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا ويجوز شمول هذا التخصيص في

ضربني زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة

فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها

واجيب بان المشهور والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي

النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ونحو القتل والحد بابا هما

في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا

زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في

الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض

معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد

فالظاهر ان ذلك ايضا انما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الثاني

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا

ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات

فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشيخ الرضي يمكن

ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم ويحمل

ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة

العلم وعلى التقدير بن يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المنصف انه يمكن مثل هذه

التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في

مثلا

قوله اذ معنى ما زال ثبت اه اثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتمرس بيانها وما وفق ان الترديد لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات حين الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افاده الدوام بنفي النفي لان نفي النفي [illegible]

قوله لان نفي النفي اثبات اه اي بحسب العرف لا بحسب اللغة اذ نفي النفي لا الاثبات فمن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه يستلزم الاثبات لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل عصام الدين

مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من مضاربك والمقصود منه
المبالغة في علو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي
المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر
الامكان مثل ما جائني من احد الا زيد بفتح زيد بدلا عن فرفوع محمول على موضع احد لا مجرور
على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه و
مثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا الا
محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة الشيء
المستثنى قبل الاستثناء وصفة بعده لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو حمل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصور الاولى لان من الا
ستغراقية لا تزاد الا في النفي فلا تزاد بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائني من احد الا زيد
لكان في قوة قولنا جائني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين
الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لكان فتحة شبيهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا
حقيقة او حكما يعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد من تقدير ما كما يعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا
بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه الى ما هو في قوة التقدير
فالكونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلا

مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وجب تقدير

في هما بين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد

وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان

قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد هو رفعه

بالابتداء فلم اعتبر وحمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا

فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد

شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا

اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل فيها وهو اي ليس كاجله اي لاجل في المثال الاخر وهو

الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس

زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد

الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض

اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها

مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم وجوز

بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى

منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء

دون الصفة اذ هو حينئذ يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور

فيما سبق فكانه لما انجر المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل

صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول

جاءني رجل غير زيد استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت

مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها

كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت

اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا الا مقدرا

كما قد يكون مقدرا في غير مثل جائني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق

حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد

فلا تقول في الصفة ما جائني الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا

كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جائني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا معرف

باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى

تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا

على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان

اما الجنس المستغرق نحو ما جائني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم

او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول

ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جائني وله على عشرة الا درهما وانما

يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر

الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا

غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جائني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور

نحو جائني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف

اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولاد لا لا فيهما

على محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لا

١٢٧ قوله نحو جائني مائة رجل الا زيد ووجه التعذر عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن دخوله فيها لعدم آنه

قوله وانما قلنا

في صدر هذا الكلام آه زيد

الزيادة لدفع شبهة وهي ان

مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء

وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر ونقضا نه

لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابط مطردا ومنعكسا

فيعلم لم يجز البدل فانه لا يكون الا في غير الموجب قال المصنف

ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي

ليس كالنفي اللفظي الا ترى انه قلما اقترن واتى به

متصرفاته وصرح بذلك

الشيخ الرضي ره

فايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء عبد الغفور

تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة
بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل إلا على الاستثناء وهو
أنه لو حمل عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل إلا على
أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز أن يكون فيهما
آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما إذا كانت الصفة بمعنى غير فإنه يدل على أنه ليس فيهما
غير الله وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد الإله لأن التعدد يستلزم المغايرة
وضعف حمل إلا على غير في غيرها أي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب
سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة الاستثناء فإنه يجوز في قولك ما جاءني أحد إلا زيد
أن يكون إلا زيد صفة وعليه أكثر المتأخرين متمسكا بقوله وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك
إلا الفرقدان فإلا الفرقدان صفة لكل أخ لا استثناء منه وإلا وجب أن يقال إلا الفرقدين
بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان أحدهما وصف
كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط وثانيهما
الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف أي
بناء على الظرف فيهما إلا أنك إذا قلت جاء القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت مكان زيد على المذهب
الأصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء إذا أخرجوه عن الظرفية نصبوا استنكار الرفع فقولهم
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
نحو قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب وستعرفها في قسم الفعل

خبر كان وأخواتها

انشاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اى دخول كان واحد اخواتها والمراد بعد

المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها

ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدر

على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه

ولا بمثل كان زيدا بوه قائم بان يقال يصدق على يضرب و قائم فى هذين المثالين المعرف و

ليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها

للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما و

امره اى امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق

فى بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حالكونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة

لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما

او فى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب

فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب فى

اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف

عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا

كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا

فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم

فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقويها نحو ان خيرا فخير اى ان

كان عمله خيرا فجزائه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه

خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير

كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويقبح ان يكون ماضيا

عند الجمهور الا مع قد ظاهرة

او مقدرة والقياس ان لا يقع

خبر كان واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم

يسبق على ان ابن مالك خالف فى ذلك فيجوز

ان يكون المستقبل معه وكذا الايراد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا

اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر

نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف

نص عليه الرضى وحكى عن يونس

مررت برجل صالح ان لا

صالح فطالح

اى لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرتقى عدد

فيجزا

فخبرًا اي ان كان في عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام
قياسًا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة
ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار
فالتقدير اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل بها ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ
لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وستعرفها في
قسم الحروف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحد اخواتها
مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم **المنصوب بلا** التي لنفي
الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه واتمام بقوله اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات
فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب بعضه اقل مما عداه فلا بد
من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله
من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان
يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح و
اما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج
مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها لكنه
لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا

١٣٠
تعريف المنصوب بلا لانه لا يخرج بقوله يليها و
انما احتاج اليه
في تعريف اسم لا وفيه
قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر
كاف وفيه في اخراجه المراد الذي استند
اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول العلم

قوله اي لنفي صفة الجنس اه العام
لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا
حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله و
حكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره

قوله لما عرفت اي لما
عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يحتاج الى ان يخرج بقوله
يليها لانه لما لم يفارق في كلامه ذكر الدخول
والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجه بقوله يليها
خروج الخارج
فانه دفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله
يليها فكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف عصام

فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى تميز او من الضمير المجرور في دخولها وما
يلي من الضمير المرفوع في يليها مثال لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور من تتمة
المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة
غير مضاف ولا مشبه به لم يترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا
معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد
قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس مضافا
ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار
ليس من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقهما النكرة في الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
بها مائلا الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا وحده في

وهي ست صور نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار
رجل ولا امرأة
ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا
في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام
زيد ولا عمرو ثم

ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة انه
الظرف الاول خبر و
الثاني في الاول وفي الثاني تعبير

لانه يجوز ان يكون معرفة ومفصولا معا

جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمها لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الاحاد واما في النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا اباحسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي صلوات الله وسلامه عليه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه متأول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره عليه السلام بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير

وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه

فالحاصل ان الوجوه خمسة صورة واحد عشر هكذا ١٣٢
لان الثانية في الوجه الثالث يحتمل ان يكون بمعنى ليس والمرفوع

لا في الوجهين بمعنى ليس ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية
زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل
ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة
ولا زائدة وان تكون بمعنى
ليس ورفعه على انه
اسمها
غير ذلك من الوجوه التي ستطلع عليها في اثناء تفصيل الوجوه
سيد نعمة الله

لمشابهة حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل واحد
منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا الثانية زائدة والثانى
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر
واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على
ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا لنفى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل
لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا
ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب وهذا على التوجيه الاول متعين لعطف
جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا
ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة
على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى
تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لاء التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض نحو الا نزول عندك ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى
العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وشيعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال
هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض

عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده

انه ينبغى ان يتعرض له فى المشتقين بليس ايضا الان
يقال اعتمد على
المقايسة اولان فيه
خلاف الاندلسى فى العرض فانه
يجب دخولها ح على الفعل وخلاف السيرافى
من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه فى جواز

قوله اما الاستفهام حقيقة اه الظاهر انه تنبيه الشارح
على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلثة ومنع
كونها للمعانى الاخر التى تجيء لها
حرف الاستفهام من
الانكار و
التوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيد تخصيص الثلاثة

فيجب

فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث

لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة

عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكانه قال الا ترونني رجلا

بمعنى هلا ترونني رجلا ولذلك نصب نون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها همزة

الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر ونعت اسم لا

المبني اي لا نعت اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت

اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني

والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه ظريف بكسر حال بعد حال وصفة

مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على

الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة

والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور

سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء

ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا

المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط

التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في الاعراب دون البناء

رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف

بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب

اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ والمحل القريب

وقد عرفت امثلته في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة

۱۳۴ قوله احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم آه

يعني اذا كان اسم لا صفتان او اكثر فانت في الصفة الاولى

مخير بين بنائها

وبين اعرابها على النصب و

الرفع كما ذكرنا واما الصفة الثانية

والثالثة والاكثر لا يجوز بناؤها لشيوع توالي

بناء كلمات كثيرة فاذا لم يجز بناء الصفة الثانية

والاكثر تعين الاعراب على الرفع وعلى النصب كما ذكرناه

قوله حملا على اللفظ اي على لفظ

المبني من حيث العروض لان حركته حركة الاعراب

حركة الاعراب بسبب العامل وبنائه

على الفتح بسبب لا يعني للا رجل محلان بعيد وقريب

البعيد الرفع بالابتداء ومحله القريب النصب بانه اسم لا

وصف للاول بعد آه قوله مفردا حال من ضمير مبني آه اي

بالتنكير لا وجه يعود الى تجعل بعض قيود الحكم اوصافا

للموضوع وبعضها احوالا والاظهر وجعل

مبني اول مفرد يليه وكذا ان

تجعل مفردا حالا من

ضميره اول

ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حالا كحال متداخلة ويكون

التقييدات كلها للموضوع عصام

بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس

واذا كان لا مكررة في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على

اللفظ اى لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جاز ولا

يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة

اذ المعطوف على المبني يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في

قول الشاعر فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع

لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل

لا ابا له ولا غلامي له اى كل تركيب يكون له بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة و

اجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من

نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له

فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لها وقد جاء على قلة مثل

لا ابا له ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في

حال الاضافة تشبيها له اى اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام

المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته

اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في

اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين من حيث

الاضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين

التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو

١٣٥

اصل معناه اى معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص

قوله في اصل معناه

اشارة الى ان التعريف

في الاضافة زائد على اصل المعنى

وح لا يكون قوله الان بين الاختصاصين

تفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف بزائد عليه و

يحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص و يكون فائدته

لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا بل معناه الذات

مضاف اه وانما قال ذلك لانه قد يذكر المضاف ويراد

به هو وحده وقد يذكر هو ويراد به الاضافة وحدها

وقد يراد بذكره كلاهما فذكر الحيثية للتقييد

لا للاطلاق عصام قوله لكن

ينبغي ان يكون حكمها

اه لا يخفى

ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا

نكرة والمفهوم من كلام

الشيخ جواز البناء والتاكيد

اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون

في النكرة وعطف البيان حكمه حكم البدل عنه

الشيخ محمد ره

الاختصاص لأن نفي الاختصاص بين نفا وتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي انما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو
بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اي في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا اباً فيها
بتركيب مضاف فيه الاب الى الدار المشاركة له في اصل معناه وليس اي مثل هذين
التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي
ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى
تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولاً فلان معنى
هذا التركيب على تقدير اضافته لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانياً فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او
الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف
اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المضاف نفسها معارفه ويحذف اسم لا احد فاكثراً في
مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافاً و
قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسماً جاز ان يكون كزيد اسماً والخبر محذوفاً اي لا مثله
موجود وجاز ان يكون خبراً اي لا احد مثل زيد وان جعلناها حرفاً فالاسم محذوف اي

لا احد

قوله والمعنى ان شدة الاباه الفرق بينه و ١٣٦
بين الاول ان الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب
صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار
الاضافة بوجود اللام مشارك
للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر
فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار
مشارك له ... قال المصنف وانما فرق بين ذلك وجود احكام

فالا لانه مضاف اليه واللام زائدة لتاكيد الاضافة و
قيل لتاكيد لام المقدرة ولاداة حتى لا من صورة
التنكير ولا فادة موافقة المعرفة و
النكرة والمعنى لكلمة وجهك
ووجه لك ورأسك
ورأسك لك ولا يلزم الرفع والتنكير لشبه النكرة بصورة
المفعول منه



لا احذكر بيد **خبر ما و لا** المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس

هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية

اسميهما لهما لغة اهل الحجاز وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما

وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما

بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ

وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازى هى التى جاء عليها التنزيل قال

الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل

انما خصصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمال الائمة وهي زائدة عند البصريين و

نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم

نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا

زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل

واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض النفي بطل العمل واما اذا

تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على خبر ما بموجب

بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد

وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التى

هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا

لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف

اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو

قوله وان كان مختصا بما عرفه به اه اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه شئ اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة
وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور

مضاف اليه لان الجرّ ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف
اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعمّ منه ومما هو مشبه به فيدخل
فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
ان لم يكن داخلا فى تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور
بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف جر ايضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه شئ اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل
مررت بزيد بواسطة حرف الجرّ لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت
بزيد او مقدّرا حال كون ذلك المقدّر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجرّ مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدّر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجرّ فالتقييد به اى تقدير حرف الجرّ شرط ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابدّ من ان يتلفظ بالجرّ فى نحو مررت بزيد مجرّدا اى منسلخا عنه
تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير
حرف الجرّ فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المصنف فى المتن والصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجرّ لكنه لم يبين تقدير حرف الجرّ فيها لا فى المتن ولا فى شرحه

ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها

مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها

مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز

فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه

قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية

لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما

يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة

بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا

ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون

المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذى

فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير

مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد و

حسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف

اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو

غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى

اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط

ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من

وجه واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين

للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد

افادة تعيين المضاف وهو مختصة فالاولى ان يقال النسبة
المعنوى الى
المضاف له وكذا اللفظية
فان الاضافة الاولى تفيد
تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف و
الثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبة
الاولى الى لفظ المضاف والثانية الى لفظه عصام

ليس فاعلا ولا مفعولا به بل مفعولا فيه لانه ظرف تقديره
مصارع في مصر وفيه ما لا يخفى على من تامل
المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير
المضاف اليه لامتناع
اضافة الاخص مطلقا
عصام
الملك نحو مال زيد وارضه والثالث ان يكون بمعنى الاختصاص

او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد

لعدم افادة التعريف والتخصيص فيهما

وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان

المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى

فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما تقول فضة خاتمك خير من فضة

خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص

الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح

اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية و

يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في

قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب

له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى

من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لما كان

الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة

بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة

بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب

اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا ان

اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية

موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية

المنسوب معهودية فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جائني غلام زيد

من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف

انما عرفنا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان

الثاني يصلح

لكل واحد من الغلامين

المنسوبين الى زيد على طريق

البدل وهو معنى نكرة واما الاول فانه

اشارة الى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك

وافادت الاضافة تعريف العهد كما يفيده الالف

المضاف اليه اه قول المص وتفيد تعريفا مع المعرفة

ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة

هي احد طرفيها الا انه تعين المستفيد

بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله

وشرطها

بتجريد المضاف من التعريف عصام

قلنا لا يضر ذلك كما ان المعرّف باللام في اصل الوضع لمعيّن ثم قد لا يستعمل بلا اشارة
الى معيّن كما في قوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني وذلك على خلاف وضعه وليس
يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فانّ اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف
اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الّا ان يكون للمضاف اليه ضدّ واحد يعرف بغيريّته كقولك
عليك بالحركة غير السّكون وكذا اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شئ من الاشياء
كالعلم والشجاعة فقيل لرجاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشئ الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فانّ التخصيص تقليل الشركاء ولا شك انّ الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرءة فلمّا اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرءة وقلّت الشركاء
فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان ذا لام حذف لا صروان كان علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من يسمّى بذلك الاسم
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرّده وخلوّه من التعريف
عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرّدت عن التعريف
وانّما يجب التجريد لانّ المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حينئذ
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في
نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرّف فما بالهم جوّزوا هذا دون
ذلك قيل لا نسلّم انّ في هذه الامثلة تعريف المعرّف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما

قوله بان يجعل واحدا من جملة من يسمّى بذلك الاسم
اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من يسمّى به بان يراد بهذا الاسم
مفهوم يصدق
على جملة ويكون مدلول
العلم واحدا منها واقلّها المسمّى
بهذا الاسم وقد يكفي في بعض الاعلام بمفهوم
خاص لاشتهار مسمّاه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا
المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد

مما صدق بينه وبين اضافة المعرف نعم يمكن الجواب بان
جعلها علما في الامثلة المذكورة يجب التعريف لازما
باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا
تحصيلا للحاصل واما الاجاب
الشارح فيتجه عليه
انه وان
لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العلم اذ لا فائدة في

لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تأ
بتد بل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياساً
واستعمالاً اما قياساً فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالاً فلما ثبت من
الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي
والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل
دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازاً عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازاً عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى
بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان
عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكماً مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو
زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام
فان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه
للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيد قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل افادة

اشتراط الزمان للعمل في المفعول به وغيره عالم يذكر سابقا
وهذا خلاف
ما سيأتي في المتن قريب
اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول
انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد
ضامر بطنه ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب
في داره عمرو عصام قوله ونحو مصارع البلد آه ونحو الحمد لله

لا تفيد الا تخفيفاً اي بدون ذكر في اللفظ المتبادر الذهن اليه
تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص في المضاف
فتخرج بقوله في اللفظ اي
في لفظ المتكلم سواء
كان مضافاً او مضافاً اليه للتعميم عصام رة

واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة و
لجاز الثاني لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثمة وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم
جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان
تنوين الضارب انما يسقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع
لانتفاء التعريف والا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان
الانسب تقديم هذا الفرع لكن اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد لما انه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان
القول بتاخر اللام المنفصلة صرحا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما المانع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو من باب الضارب زيد فكما
لا يمتنع ذلك جتنا في بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به

واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع بها عما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان المنع واحد اذ الاضافة يوجب التعريف و التخصيص وانما يتفاوت الاعتبارات بتفاوت المضاف اليه

انتفاء التخصيص فيه انه بعيد قوله ومن ثمة اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف او تركيب بجاز الكاتب فلان تمييز تلك البقية مع انه ليس الا تمييز بعضهم عبد الغفور عليه الرحمة

ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحى فلم يكن موثوقا به يستدل به وح لا يتوجه فيه شوب المصادرة عصام الدين ره



عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فی الاضافة ولا یخفی انّ فیه شوب
مصادرة علی المطلوب اللّهم الّا ان یقال المراد به انّه ضعیف فی الاستدلال لا یراد
لانصّ فیه علی الجرّ فانّه یحتمل النّصب حملا علی المحلّ او علی انّه مفعول معه ولانّه قد یحتمل
فی المعطوف ما لا یحتمل فی المعطوف علیه کما فی ربّ شاة وسخلتها حیث جاز هذا الترکیب
ولم یجز ربّ سخلتها بادخال ربّ علی سخلتها بدون العطف والبیت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجّی خلفها اطفالها ای مهد وحد الواهب المائة الهجان ای
البیض من النّوق ویستوی فیه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبیل
الثلثة الاثواب کما هو مذهب الکوفیّین وعبدها ای راعیها تشبیها له بالعبد لقیامه
بخدمتها او عبدها حقیقة باضافته لادنی ملابسة عوذا بالذّال المعجمة جمع عائذ
ای حدیثات النّتاج حال من المائة تزجّی بالزّاء المعجمة والجیم علی صیغة المعلوم المذکّر
ای یسوق وفاعله ضمیر العبد اطفالها منصوب علی المفعولیّة او علی صیغة المجهول المؤنّث
واطفالها مرفوع علی انّه مفعول ما لم یسمّ فاعله وحقیقة الامر لا ینکشف الّا بعد معرفة
حرکة حرف الرّوی من القصیدة واما لانّه قاسه علی الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المصنّف عنه بقوله وانّما جاز الضارب الرّجل یعنی کان القیاس عدم جوازه
لانتفاء التخفیف لزوال التنوین باللّام لکنّه جاز حملا علی الوجه المختار فی الحسن الوجه
وهو جرّ الوجه بالاضافة وفیه وجهان اخران رفعه علی الفاعلیّة ونصبه علی التشبیه
بالمفعولیّة ووجه الحمل اشتراکهما فی کون المضاف صفة والمضاف الیه جنسا معرّفین باللّام
هذا الاشتراك مفقود بین الضارب زید والحسن الوجه فقیاسه علیه قیاس مع الفارق
والضاربك یعنی انّما جاز الضاربك مع انّ القیاس عدم جوازه کما عرفت وکذا الضاربهنّ

وهو

وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه و
اتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف
منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج
في جوازه الى حمل حملا اي لمجهوليته على ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها
وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا
ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك وجوزوه بل نه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي
ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويبقى ضاربك كما
يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها
سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك
ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين ووصل الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان
كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا بالاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد فاعلم انا حملنا قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضاربك الرجل والضاربك حملا على نظيرهما

١٤٥

فاعله وفاعل الفعل وبينهما قد اختلف فان الحامل هو النحوي
والجائز المسئلة
المذكورة فاول الحمل
لمجهولية ليكون راجعا الى المسئلة
نعم ايه

قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه اه قيل توجيهه
لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة
بين الضارب زيد و ضارب زيد كالنسبة بين
الضاربك وضاربك وكان منشأ ذلك الاشتباه
عدم التفات الموردين الى الفضلاء المتمايزين فان اضافة ضاربك ...
... التخفيف في المضاف اليه ...
... لتحقيق المضاف ...
الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان
التنوين بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل
يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف
في ضاربك لم ينظر الى التخفيف
في الضاربك ايضا

قوله التزموا
الاضافة حقيقة الا عند الاخفش وهشام فان الضمير عندهما في
موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين للتضاد بينه
وبين الضمير المتصل رضي ره

على

عن الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على
موافقة بعض الشارحين وذلك ان يجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها
مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف المائة الهجان وعبدها انه
ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط
العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وبه يندفع ما فيه من توهم شائبة
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع
بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين
فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من
هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان
مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة
للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما

قوله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي اه فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول عصام

لان من شرايط الموصوف والصفة اشتراكهما في التعريف والتنكير والموصوفات ههنا نكرة والصفات معارف وذلك غير جايز

ان يكون الوقت محذوفا نسيًا منسيًا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس
صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاوّل بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب
الغربي فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها
اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء
والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيفت
اليه والجواب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار
كانه اسم غير صفة فلما قصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل
خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما
اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه
جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف

١٤٧

المكان الغربي جانبا للمكان الشمالي بل ما لكان ذي جانبه و يقابله اذ جانب.

الشيء طرفه لا ما يقابله

فتقرر... قوله وبقلة الحمقاء آه في
الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر
بزور الصحراء مما ليس بقوت... وصفوها بالحمق لانها
تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام عصام

قوله فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا آه لانه ليس في ذكر المضاف
اليه فائدة بخلاف المضاف اليه في الا
ضافة اللفظية ولا في الاضافة
لانه لا تخفيف بها اذ
غرض المضاف
اليه اخف عصام قوله ولا يضاف اسم مماثل آه اراد با
لمماثلة المشابهة في شمول الاطلاق وعدمه كليث واسد

اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانّ ترى المضاف فيهما يختص

اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الا

ضافة التعريف والتخصيص واعتبر العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر

واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في

العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد

اسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه مؤول بحمل احدهما على المدلول

والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ

ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا

واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق

به وهو ما في آخره واو وياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف

العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لما تضمنت خفة السكون ثقل الحركة ولان

حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان

وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم

كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء

مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في انّ ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في

الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما

والاصل فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي

آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب

الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

عن التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثمة فافهم

الهندي عصام

قوله ففيها خفاء آه لان

الشيء عند جماعة يشمل الموجود

الخارجي والذهني والعين كذلك فلا عموم

ح ويزول الخفاء بما ذهب اليه اخرون من ان

الشيء بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات

والمعدوم فيه كالطبايع الكلية

ان لفظ تخصيص الواقع في عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص المقابل

للتعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من الخصوص

لا من التخصيص فيشمل المثالين كليهما

قوله واما اذا كان للجنس ففيها

خفاء آه

حالكونها لغير التثنية ياء لمشاكلتها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا
تقلب الف التثنية كعصاي لئلا يلتبس المرفوع بغيره لسبب القلب فان كان آخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة
مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها
لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة
لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي فالحال في اخ واب منها اذا
اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء
في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على
الاب لتقاربهما لفظا ومعنا واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فجمع
ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما
تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا ابائونا فداكم ونقول اي احرية فائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذ

ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء
تدغم الياء في
الياء وان كانت الالف
الف التثنية لم تقلبها في
لانه لا اصل لهذا الالف من الياء والواو
فترد اليه لئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر متوسط
ولو كان نقيده لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول

قوله قدر مبتدا والجملة التي بعده خبره والمبتدا النكرة تخصص
بكونه في المعنى فاعلا والتقدير ما احلك ذا المجاز
الا قدر واري فعل وفاعل وقوله مالك
ذو المجاز بدار مفعوله والجملة
قسم توسط بين الفعل
والمفعول
وجوابه محذوف والتقدير انه كذلك وذو المجاز اسم ما

عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخ واب لانه لم ينقل عن المبرد فيهما

في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسما

الاربعة ويقال فيّ في حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام في الا

اي في اكثر موادّ استعماله وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن

الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة فيقال اخ وحم وهن وفم بالحركات

الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حمٌ

وحمك ورايت حماً وحمك ومررت بحمٍ وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمءك

ورايت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك

رايت حمواً وحموك ومررت بحموٍ وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حماً وحماك

ورايت حماً وحماك ومررت بحماً وحماك مطلقا اي جواز مجيء مثل هذه الاسماء الاربعة

مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالي الافراد و

الاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هناً ومررت

بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة

الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ

كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان

اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم

فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن

الاضافة لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل

150 قوله لانه وضع وصلة الى الوصف قال الشيخ الرضى انهم اذا ارادوا ان يصفوا شيئا بالنسبة

مثلا ثيابا لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤوا بذو

اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان

جنس المضمرات والاعلام ...

في التوابع

بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدّها بخروج

معطوفات بنحو انّ وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكلّ ثان اي متاخر متى لوحظ

مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا من التوابع

باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش

كلاهما من جهة واحدة وحدة شخصية مثل جائني زيد العالم فانّ العالم اذا لوحظ مع زيد

كان في الرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كلّ منهما ناش

من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لانّ المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلّم

منسوب اليه مع تابعه لا اليه فقط فقوله كلّ ثان يشمل التوابع وخبر المبتداء وخبر كان

وانّ واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكلّ الّا

خبر المبتداء وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء

لانّ العامل في المبتداء والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية

للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتداء ومن حيث

انه يقتضي مسندا به صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت

من حيث انه يقتضي شيئا مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من

جهة واحدة واعلم انّ الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعمّ من ان

يكون لفظيّا او تقديريّا او محليّا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائني هؤلاء الرجال ويا زيد

العاقل ولا رجل ظريف ثم انّ لفظة كلّ هيهنا ليست في موقعها لانّ التعريف انما يكون

للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والمحدود مدخول كلّ وهو ثان

باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل عليه كلّ افاد صدق المحدود على كلّ افراد المحدود فيكون

للمدح والتأكيد وكذا الابدال في التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات

مانعا والظاهر ان هذا الحدود فيها العدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل حد جامع
مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى
في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل
قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جائني القوم كلهم لدلالة كلهم على
معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما في اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد
وغلامه او جائني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة
كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد توضيح وتخصيص نحو بسم الله الرحمن
الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي
وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على

١٥٢

اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق ولذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد ودون جائني زيد اسدا حالا والغرض الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال اقعد

قوله او لمجرد التوكيد اه وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا كالاثنين في نحو نفخة واحدة والهين اثنين اذا كان ذلك المعنى المصرح في المتبوع شمولا او احاطة

ان ذاتاما صاحب مال وخصوصا اى فى بعض الاستعمالات بان يدل فى بعض المواضع

على حصول معنى لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لا يدل على ذلك وح لا

يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته

فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل

على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات

مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى تلك

الذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا

المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم

الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه بهذا فهذا فى هذا الموضع

يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فيصح وقوعه صفة له وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا

المعنى لا يصح ان يقع صفة له وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اى التى هى فى حكم

النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية

وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة لا ابتداء ولا بعيده كما اذا قلت

جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير

الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط

تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد قائم

بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال

سواء كان مفردا او جملة وكذا اعد له فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة فى قوله ويتبعه فى التنكير

متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن

لما يشتمل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع

غلامه فان كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال

١٥٣

التحقيق متعلق الصفة ومفعولها عين قوله اى مقول

حقه اضربه

فان قلت هنا لك

تاويل يقرب من تاويل الجملة

الخبرية بان يق رجل اضربه فى تاويل

رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق

بالقبول من تاويل درجة الاستشهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه

الجملة الخبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول

مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا له ولذا

مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت منه واعلم ان

بحال الموصوف اجعل حالا له ولو تجوزا فيه يحسن الوجه

من قبيل الوصف بحال الموصوف وان لم يحسن

الاوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق

اجعل حالا لغير الموصوف بحسب

دلالة التركيب وان

قائما به نحو

زيد حسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق

مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائمة بغيره



الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب

رفعًا ونصبًا وجرًا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

الّا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمونّث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرءة

صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرءة جريح اوكان صفة مؤنثة تجري على

المذكر كعلّامة والثاني اي النعت بحال متعلّق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع

والنصب والجرّ والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك

الامور العشرة وهو الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل

لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعًا افرد كما يفرد الفعل وان

كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبًا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير و

التانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكّر ويؤنّث جوازا تقول

مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما

وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرءة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة

جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وقائم او

قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر

وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضًا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير

المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية

والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنّث وتؤنّث في الواحد المؤنّث و

لذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرءة ضاربة

وبامرءتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون

ونضرب

ونضرب ونضربان ويضربن فلم تختص الثاني بهذا الحكم فلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن
التبعية كما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين
ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم
التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام
رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه ولحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير
حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لان اكثر
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم
يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتداء والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف و
اوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف الموضح لو
المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصف
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكان
لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشيخ الرضي وقال لم يذكر

قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه اه
لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في
عدم لحاق علامتي التثنية
والجمع في مقام الا



المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف

المعرف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود

الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها

فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات بينهما مساواة

ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله

اى ذى اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة

فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل والرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله

اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو

جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مثل تعريف المضاف اليه او انقص

منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى

اللام فلو وقع احدها نعتا للغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب

وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل

مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بغير ذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام

الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فانه اذا اريد وصفه لا

يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستغناء

من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى تفسير جنس الموصوف

لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم ومن ثمة اى ومن

اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس ضعف

مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف

اى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة الواقعة

فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما يكون

هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو

فعمرو تابع لانه معطوف على زيد يقصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام

وكما ان نسبة المجئ اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة

بالنسبة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة

بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه

فلم يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة

معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا

بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا

يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف

عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما

ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع

وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحرف انشاء الله تعالى مثل قام

زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة

لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة

عليها حروف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة



لم يتبعه المعطوف عليه واخرجها كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعًا لها
ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها
وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يستلزم ان يكون
لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من
جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يكن مانعا وقيل قد
جوّز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عدة
من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى
بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في اماليه
ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو كان عليه في الوصفية وانما
حسن دخول العاطف نوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك
لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل باذا كان او مستترا
لا المنفصل اكّد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما
اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكّد

اوّلا

قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكّد
بمنفصل اه لئلا يكون عطفا على المتصل من وجه ولا يلزم العطف
على الجزء الاته
الا انه منفصل من وجه
فيه جهة من الانفصال كان
عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما
تاكيد الجزء وبيانه وان كانا مستقلين لفظا
لانهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة

وزيد واختاره على زيد عمرو حيث ضربه ...
لانه الداعي الى الحكم بالتاكيد في زيد عمرو ضربه ...
ظرفا الجار ... والا زيد ضربه ...
فلا ... من قبيل الفصل
الضمير المعطوف
من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل عصام الدين رضي الله عنه

اَوْ لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتّصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده فما اتّصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لانّ المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضّمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متّصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الّا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتّصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانّما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم انّ مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوّزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوّزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لانّ اتصال المضمر المجرور بجارّه اشدّ من اتّصال الفاعل المتّصل لانّ الفاعل ان لم يكن ضميرا متّصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جارّه فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اوّلا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتّصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لانّ الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد

قوله وفي استعارة المرفوع له مذلة الخ جواب سؤال مقدر كانه اذا قيل لم يكن له منفصل فليستعر له المرفوع فاجاب بقوله وفي استعارة المرفوع الخ

قوله وليس للمجرور ضمير منفصل جواب سؤال مقدر كانه قيل لم لم يؤكد بالمنفصل ثم يعطف عليه فاجاب بقوله وليس للمجرور الخ

بالمنفصل لعدم لاتصوله اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو
مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره
بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يقتضى الا المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة
الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز
الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد
المرفوع المتصل في نحو القوم جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال
منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما
كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة
زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد
من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور
المتصل ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل
وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال
العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون



ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بنائه في يا زيد عبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اى ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في مثل تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب وخفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتداء وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذى اذا يطير فيغضب زيد الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير

اي الذي يطير فيغضب بيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على
وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شارحي
اللباب الاظهر عندكان ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو
العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما
قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا
وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان
يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا و
بكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي
قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب
الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان
يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما
جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل
يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند
الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة
تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء

بعض القراءات اى عرض الاخرة **التاكيد** تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه

عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا

اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير

وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع

يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا

اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

الشديد فيحتاج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى

المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع

الامير اللص اى قطع غلامه فيحتاج تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب

هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى

التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع

افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا

ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم

بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من

جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن

حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان

وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع

واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول

ولكن هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وهو اى التاكيد لفظى اى منسوب الى اللفظ لحصوله من

تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي تكرير
اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو
ضربت انت وضربنا نا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول
لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري اي التكرير
مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء وافعالا او حروفا
او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي
الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصد من هذا التعميم عدم اختصاصه
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ محفوظة محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتا واجمع واكتع وابتع وابصع
بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع
العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين تعمان اي تقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والمؤنث
لما سمي النفس والعين ولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما

قوله في الالفاظ كلها اه اعلم ان المؤكد عم ع
اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير
مستقل
فغير المستقل ان كان
على حرف واحد او كان مما ...
اتصاله باول نوع من الكلام او باخر
نوع منها تكرر بتكرار عاده في السعة نحو بك بك
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب

قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية اه كان يقال الاول
التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء و
اما الثاني فلانه تمام الشرب والعموم
هو التمام واما السيلان فلانه
يستلزم استنباطا
وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد والعام
باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتداد
تباين نعمة الله

للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بمهملة او
المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء ما
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل
ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في
اي افتراق حسي او افتراق حكمي والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي
التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكله ليفيد الشمول بخلاف جائني زيد كله لعدم صحة افتراق
اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس او العين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العين نحو ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل
وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد للمستكن نحو زيد
اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وبقي زيد اكرمني نفسه لالتبس
نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه و
انما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما

١٦٥ قوله او حكما تميز او حال عن فاعل يصح او مفعول مطلق
كضربت سوطا او حال بحذف المضاف اي يصح افتراقها
ذا حس او
حكم منه قوله لان
الكل ما لم يلاحظ افرادها مجتمعة آه
جاز ان يلاحظ افراد الكل مجتمعة ولو كان
الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض و
الدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا وهي توجيه الحكم على

قوله بخلاف جائني زيد كله آه وشمله اخص
الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم
صحة افتراق الزيدين
حكما و
خالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي مخالفة

بالمنفصل



بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيّد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد
نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها واكتع واخواته يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته
لا بالاصالة لكونه ادلّ منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدّم يعني اكتع واخواته
عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي
دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم ذكرها من شانه
التبعية بدون الاصل **البدل** تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي بفضل النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن
العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا
مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام
مقصودة

من المقصود وكما ذكره
تعريف العطف وقد سبق الا
شارة مجملا الى ان غرضه اذا اوان ارد
تفصيلا تطلع به على جميع تعاريف التوابع فاستمع
لما نتلو عليك فنقول عرف المصنف البدل بانه تابع مقصود

مقصوده بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام
الى زيد فلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فقصد في على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي
ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثاني وهو اى البدل اربعة انواع بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل
البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال
اى بدل هو مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الاخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة
المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول
يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لكونهما مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد اخوك
وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي
فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصد فيه

البدل باعتبار نسبته الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهرى غير مطرد

الاستاد

قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى

اه وجعله مناط الحكم فكأنك قلت جائنى زيد مع قطع
النظر عن ان
يكون اخاك واذا
قلت اكرمت زيدا اخاك
فكأنك قصدت بذلك المن على
المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث
انه اخوك وهذه الفائدة منتفية فى عطف البيان

الاسناد الى الاول وجئ بالثانى تتمة له توضيحا فالثانى عطف بيان وان قصد
فيه الاسناد الى الثانى وجئ بالاول توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل
وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة
فالفرق ظاهر والثانى اى بدل البعض جزء اى جزء المبدل منه نحو ضرب زيدا راسه
والثالث اى بدل الاشتمال بينه وبين الاول اى المبدل منه ملابسة بحيث توجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه
يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضرب زيد حماره وضرب
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرها اى بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على
هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز
فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثال مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا
ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدمه ووقوعه فى كلام العرب فان
هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد
البدل اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اى بغير البدل
وهو المبدل منه ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ومنكرين نحو جائنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل

فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى
القمر موجبا الى الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا فى
المثال الثانى اذا اسند عن المتكلم بهذا
التركيب رايت برج الا
سد فقال لم
رايت
درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل بعد

غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة عن معرفة فالنعت اي نعت بدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا
واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب مثل
ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيجوز اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني
علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان**
تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن
البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على
الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص
كنيته عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق

تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين عصام
قوله نحو الزيدون لقيتهم آه
قال الشيخ الرضي ان في المثال تاكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا على انه تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل
ذا ولا يخفى عليك
ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف فانه جابر لنقصان النكارة الا ان يقال لم يب عد النقب مقتضى النعت فلذا خصته به عصام

حتى المتقبا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على
بعير وزوده وكساه وفصل اي فرق من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف البيان للبكري جاز
وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه
وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله
ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتداء فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله منتظرة لازهاق
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما
هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا
فيتناول لصورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا
جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد **المبني** ما ناسب اي اسم مناسب
الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن
الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه لكلمتها
فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة والصفة وغيرهما او وقوعه موقعه كنزال

واقع موقع انزل ومشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله
تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرء بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله
معه فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام
بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب
وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما
بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تغليبا وتاخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب
المبني في المعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصرية
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي
حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل باختلاف
العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن ابنك ومن زيد وهي
اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات و
الكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصدق
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات الا باسماء الظروف وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف

قوله او وقوع غير مركب كنحو زيد وعمرو وبكر وانما
مبني ح لعدم المقتضي للاعراب وهو التر
كيب مع العامل وهذا القسم لا
يكون مبنيا الا على
السكون

فرقا بين ما بني لعدم موجب الاعراب وهو التركيب

١٧١ قال انواع البناء بسبق الذهن اليه

لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا
لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب فاذا كانا مبنيا على الحركة
فلابد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم
من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب
وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم
به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب لان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ لا يتقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى
او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما محققا مثل
زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد لان زيدا بالتقديم المعنوي يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله
اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل
تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي
فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك بمنزلة
ذكره اولا مفسرا او صار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك
وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل
ومنفصل

١٧٣

ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه الغير المحتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء
منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية
او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله
الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اى المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اى
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال
الذي هو الاصل والثالث اى الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي
هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع
المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم
الواحد المجهول الماضي منتهيين اولهما الى ضربن على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي
وثانيهما الى ضربن على صيغة جمع المؤنث الغائبة الماضي المجهول وانما بدئ بالمتكلم لان ضمير
المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصرف هكذا ضربت
ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن
هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احوال من الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن

ضربه ضربها ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو

انني انا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب

المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن و

في اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب

والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال

المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي

لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم

وضعوا للمتكلم لفظين بدلا على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك

بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث و

المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك

بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل

ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية

هذا المجرى اعني ان المتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي

عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية

عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا الثلاث الاول علا ومناسبات لا

نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور المتصلان يستتر

لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار

استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل

على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي

للغايب

مجموعاً واحداً اه كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا اومثنى ومجموعا

مذكرا او مؤنثا وكان

الشارح غيره الى واحدا وفوق

الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق

العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص

فالتصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والاوفق بالمشهور

للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسنداً الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة

اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع

والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مط سواء

كان واحدا او فوق الواحد مذكرا ومؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر

نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظ نحو زيد يضرب

وهند تضرب وفي الصفة مط سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة

او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم تكن مسندة

الى الظ نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان

ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو

في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا بان تغير

عاملها والعامل هيهنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له

والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون

في يضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو وفي الصفة

حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان

او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار

والمتصل اخصر فمتى امكن الاتصال لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم

اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون

باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت

الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به



او يكون العامل اى عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا
والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف
المنصوب نحو انّى وانك او يكون اى يكون الضمير مسند اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت
على غير من هى اى تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الا
لتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر
بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم انه جرى على ما هو
خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض
الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو
الظاهر ليكون اشمل اختصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على
العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص فيهما واياك والشر مثال
لحذف العامل اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما
مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى
اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت
خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا
تاكيدا والا لكان داخلا فى صنو الفصل لغرض التاكيد لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحو الزيدان ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما فى
واختار بالتمثيل صنو لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صنو اللبس بالطريق الاولى فاذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم

الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني ان شئت ورديته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت ورديته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا

ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا جر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال

١٧٧ قوله احترازا عما اذا كان ويا نحو اعطيتها اياه
قال سيبويه ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عزيز لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب عصام

ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الانفصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولاهما لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ لتحفظ تلك الياء لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف يضربن نضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها

قوله وجاء لولاك وعساك الخ اي بالاتصال فيهما الجر في الاول لجر لولا جارة والضمير خافضة والنصب في الثاني مجاز عسى على لعل الواقعة للترجي وعلى مر

بيان متعلق الجار وهذا عند سيبويه ويمكن

قوله لتقاربهما في المعنى اي لان معناهما الاطماع في الاشفاق فيراعى جانب لعل وعسى فنصب الاسم به وجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل عصام ره

قوله فههنا ايضا الاخفش يتصرف في الضمير والتصرف فيه

حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كا[ن]
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه
خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الثلث مقام
كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان الاستعمال الكل في مقام الاخر
الاخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال تلك وتانك
وذانك حال كون هاتين الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل تلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكورة سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام فللمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا

١٨٣ في ترجمة

ذاك اين است ودر ترجمه ذلك آن است عند عصور

قوله وهي اي
حروف الخطاب خمسة آه
تانيث خمسة لتذكير مميزها وهي حروف
الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه
هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفيته حروف
الخطاب

فللمكان الحقيقي الحسّي خاصّة لا يستعمل في غيره الّا مجازا على سبيل التشبيه وامّا ما عداها
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النّحاة ما لا يتمّ جزءا اي اسم لا يتمّ من حيث جزئيّته يعني لا يكون
جزءا تامّا ان كان جزءا مميّزا او لا يصير جزءا تامّا ان كان بتمّ من الافعال النّاقصة
والمراد بالجزء التّام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوّليا يتحلّل اليه المركّب ولا الى انضمام
امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانّما نفي كونه جزءا تامّا
لا جزءا مطلقا لانّه اذا كان مجموع الموصول والصّلة جزءا من المركّب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تامّا اوّليا الّا بصلة وعائد والمراد بالصّلة معناها
اللّغوي لا الاصطلاحي فانّ الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرّف الموصول بها
لزم الدّور والقرينة على انّ المراد بها معناها اللّغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانّه
لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانّه لاخراج مثل اذ وحيث
وليس لهما صلة اصطلاحيّة ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصّلة بما لا يتوقّف معرفته
على معرفة الموصول بان يقال الصّلة جملة متّصلة باسم لا يتمّ جزءا الّا مع هذه الجملة مشتملة
على عائد اليه فعلى هذا لا يجوز ان يكون المراد بالصّلة معناها الاصطلاحي ولا
يلزم الدّور وذكر العائد مع انّه مأخوذ في مفهوم الصّلة الاصطلاحيّة تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولمّا كانت الصّلة بمعنيها اعمّ
بحسب المفهوم من ان تكون خبريّة او غير خبريّة ولا تكون بحسب الواقع الّا خبريّة و
العائد اعمّ من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعمّ من ان يكون للموصول ظاهرا

منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو

زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال

المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف

اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه

فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا

مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم

كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت انّ وانّ

لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة

في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة

في الملفوظ مع ان انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل

فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة

عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

المط ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة

اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات

بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار

اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة

الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية

ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف

كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حالكونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى

الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان

وذين حالكونهما المثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في

التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد

منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه

قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في

لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء

ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها

لفرعيتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بهما

وذهي وتهي بوصل الياء بهما وللمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب

والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف

اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا

الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين

لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود

علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا

واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوايلها على

سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في

الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على

النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة

١٨٢

المعطوف وهو قيد وتارة بان قوله للمذكر خبر
لذا والجملة خبر
المبتداء الاول بتقدير
العايد وهي ذا منها للمذكر ولا
يخفى ما فيه من التكلف مع ان ... الكلام
يس على ... قوله واذا كان مقصورا

وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع عصام
اي اذا كان للاشارة وقت اطلاقها حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد الاعتراض
على تعريف اسماء الاشارة
بانه ليس بجامع
لاشتماله
على ضمير الغايب والاسم المعرف باللام العهدية

حرف

وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وانّ واخواتها يعني
انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ مخيّر بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن على السكون في لدن وبين تركها تحرّزا عن اجتماع النونات و
لو حكما كما في لعلّ لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات انّ لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعلّ في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ و
الخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل
مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمّى
هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون
الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتّسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لانّ الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه
بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير و
عند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم

179

لان هذا المعنى خلاف القياس فينبغي ان لا يقتصر على مورد السماع و
اجاز المازني وقوعه
قبل المضارع كقوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل
ان يكون مبتدأ او تاكيد المازني قوله تعالى انّه هو اضحك
وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره يلزم

تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد
قوله لامتناع اللام اه بيان لوجه
اي لما انّ اللام لا تدخل افعل من فكذا المعرفة به
لقربه منها فيحتاج حينئذ الى ضمير الفصل
قوله وذلك المتوسط ليفصل اه اشارة الى ان قوله
ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمّى
فصلا وذلك لان اللام المقدر



١٨٠

فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والّا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره امّا مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانّما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعيّن ويتقدّم قبل الجملة وايراد لفظة قبل لتاكيد التقدّم لانّ تقدّم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدّما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعمّ من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيّده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمّى ضمير الشّان اذا كان مذكّرا رعاية للمطابقة لانّ الضمير راجع اليه وضمير القصّة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسّر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصّة من الجنس المذكور والظاهر انّ قوله يسمّى ضمير الشّان والقصّة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانّه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانّه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلوح استدراك قوله يفسّر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدّم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشّان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشّان وزيد قائم خبر عنه فانّه يصدق عليه انّه ضمير غائب تقدّم قبل الجملة مفسّر بالجملة بعده فانّه باعتبار رجوعه الى الشّان لا يخرج عن الابهام بالكلّية بل انّما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشّان او القصّة متّصلا ومنفصلا واذا كان متّصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان

قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام آه جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده لحصّة منه فيتغاير ان ردّا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لانّ تفسير الضمير خلاف ما هو شانه فكان من مظان التقرير ولا يخفى انّ ما قيل اهون ممّا ارتكبه فتدبّر واختر حسن التدبّر عصام

قوله انتقض القاعدة آه وجه الانتقاض انّ هو فى هذا الضمير ليس ضمير الشّان لجواز تفسيره بالمفرد فى قولك الشّان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنّه خارج عن تفسير التقديم فانّه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع

الّا على الاختلاف فى اللّذان واللّتان وفى ذو الطّائية وانّما اعربت لانّه التزم فيها

الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكّن فلا يرد حيث واذ واذا الّا اذا كانت

موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعم ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة ايّهم اشدّ على الرّحمن

عتيًّا فيمن قرء بالضمّ اى ايّهم هو اشدّ وانّما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها

لتاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصّلة وبنيت على الضمّ تشبيهًا

لها بالغايات لانّه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبيّنها وهو

المضاف اليه ولم يستثن اى الموصوفة لبنائها مثل يا ايّها الرّجل كما استثنى التى حذف صدر

صلتها لانّه ذكر فى قسم المنادى انّ كلّ ما يقع منادى مفردًا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا

فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما انّ معناه ما الّذى على

ان يكون ذا بمعنى الّذى فيكون التقدير اىّ شئ الّذى صنعته اى صنعته فما مبتدا وما بعده

خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انّه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام

اى الّذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كلّ منهما جملة اسمية و

الوجه الاخر انّ معناه اىّ شئ وههنا عبارتان احدهما انّ ماذا بكمالها بمعنى اىّ شئ والثانية

انّ ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر انّ مؤدّاهما واحد فانّ معنى قولهم انّهما بكمالهما بمعنى

اىّ شئ انّه ليس لكلّ منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اىّ شئ

وح جوابه نصب اى منصوب على انّه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب

مطابقا للسّؤال فى كون كلّ منهما جملة فعلية ويجوز فى الاوّل نصب الجواب بتقدير الفعل

المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة

بين السؤال والجواب **اسماء الافعال** ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللّذين هما من اقسام

الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع اى مرفوعا بمعنى المرفوع

وذلك ان تجعله

فعلا مجهولا عصام الدين

واعلم انّ ايّا وضع على ان يكون

واحدا من الاثنين او جماعة وهذا اذا

اضيف الى المعرفة لم يضف الّا الى الاثنين فصاعدا

اذ لا يمكن ان يضاف الى الواحد المعيّن ويكون واحدا

النقصان والتصيير ورة والزيادة ولا يخفى انّ الثالث

انسب ومن حقّ اسماء الافعال ان لا يكون لها

اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة

المحلّ بالابتداء فهو مبتداء و

فاعله سدّ مسدّ الخبر

كما فى قولنا

اقائم زيد وهذا هو الّذى اختاره المصنّف فى ايضاح المفصّل

لانّها اسم فعل عصام

مبني الاصل فعلى بناءها لكونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل ان اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال
لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تادية معاني الافعال امر لفظي
وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة لصيغ
الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس ما قال
بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل
لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي
قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا
يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد
الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشيخ الرضي هو على ما قيل
معرفة مؤنث ولم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه وتانيثه وحال كونه صفة
لمؤنث مثل يا فساق بمعنى فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني

بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم و
بئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد
في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة
اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه خبر الوجوب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع
دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع
في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير
الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

الا مع التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان
الدال عليه الجملة جاز ان
لا يبالوا بفوت ما يفيده السين
او سوف لانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان
يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال [illegible]

قوله وكذلك امتنع في الحال لان الحال [illegible] نكره
فاعرفه [illegible]
وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن
المصدر الغير العامل [illegible]
الذي [illegible]

فلا



فلا يصح الاخبار عن غلام بان يقال الذي زيد ضربه غلام لانك اذا جعلت الضمير
عايدا الى الموصول بقي المبتداء بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتداء بقي الموصول بلا
عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما
نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل
العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله نعما هي اي نعم شيئا هي ونعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا
ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك
واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من
لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء
التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل قيل اي تقع صفة ايضا فالمصنف جعلها كالتي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل
اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة
وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا اشاركها في الاعراب غيرها من الموصول

الاعلى

قوله فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة اه الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا زائدة

١٨٨



قوله والعايد ضميرا ه لما يفرق المالكي في التسهيل بين العايد الى المبتدا و
الموصول فالحق ان
المراد بالضمير اعم منه ومما ينوب
منابه عصام قوله وصلة الالف واللام
اسم فاعل ا ه اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل
والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته

اولغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم
جزء الابصلة جملة خبرية وما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا
غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام
الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا
بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث
واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء
فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر
اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاى بالياء فقط مكسورة اوساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر
والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى
اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء
معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية
بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة
الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر ونبئت
ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكاينة للاستفهام
نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى
او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان

ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العايد بعد
الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا
فيه فى شرط ان يجر باضافة صفة
ناصبة له تقديرا او بحرف
جر متعين كقوله

مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله

تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا

بابا يسمونه باب الاخبار بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين

المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اخبر

عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له

من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم

يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي

اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام

فان الياء لنسبة صلة للاخبار لان الذي يخبر عنها لا يخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة

الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما

هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا

لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمير اخرته يعني

جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا

بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه

الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو في محل المفعول

من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي

ضربته زيد وكذا اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي

الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول

ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول

وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكره موضعه في شيء من كتب النحو

ولعلهم ارادوا التقييد علاما

هو الاصل في باب المبتدا. عصام الدين

قوله اي في موضع ما هو مخبر عنه اه يريد ان

التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول

تاولت الباء في قوله بالذي بانها بمعنى عن فكذلك تاولت

عن ايهما بانها بمعنى الباء وقيل لما كان المخبر به

والمخبر عنه شيء واحد جاز ان يعبر

عن احدهما بما يعبر به عن الآخر

فانه زيدا مثلا

من قولك

الذي ضربته زيد هو الذي اي هو الذات المفهومة من

لمشابهته لنزال لفظاً بمعنى الامر عدلاً وزنته اما نزال فظاهر واما عدلاً فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في
الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان
لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علماً للاعيان اي لعين من الاعيان وانما
قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علماً
كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثاً صفة علماً وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا
كذلك كقطام علماً للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته لفعال
بمعنى الامر عدلاً وزنة ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره الراء في فعال علماً
للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعرابها الكل نحو حضار علماً للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الالفاظ
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم يتصرف
اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتاً سازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع

العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والاول اجمع
مع معمول واحد عاملان
او اجتمع الى حذف معمول احدهما
كما عرفت في باب التنازع عصام الدين

فاعلة فعدل الى فعال ثم جعلت علم امرأة والفرق بين
هذا النوع وبين النوع الثالث ان فعال ثمة
ليس علماً الا ترى ان فساق لا يختص
بامرأة بل يجوز ان يقال لكل
امرأة يراد ذمها
فساق واما قطام فهي علم امرأة فلا يجوز ان يقال لكل امرأة قطام

فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا
يقصد ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما يشابه
صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد
ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ
بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى وعند اناخة البعير نخ
او غاق عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائهم مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها
مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم
يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها
بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت به
للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا
لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض
افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل
يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت

قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية اه قال الفاضل الهندى لانه
ح اسم لا صوت وبه
يشعر قوله وهى بهذا الاعتبار
ليست باسم وله وجه ثان ذكره الفاضل

الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما

بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكون صوت الانسان

من غير تعلق بغيره **المركبات** اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل

من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما

كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة

او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا

يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة

قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد

المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج

منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة

مفهومه من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر

الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى

فى تأبط شرا النسبة التعليقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر

فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد

جعفر مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان

تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف وغيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوعه اخره

فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله

خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات

حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما ارد

مثلاين

مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف ولا تقدير اذ حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا امثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي وعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هيهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري

١٩٤

على غير الفتح ويجوز القاوه
على حركة اي حركة كانت وسكونه
وان لم يكن قبله مبنيا كمعد يكرب وبعلبك
فالاولى بناء الجزء الاول ووجه الثاني غير منصرف

الذي غير اليه الاحد وهو
معطوف من حيث
المعنى على العدد

١٩٥

ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين وكانهم اصطلحوا في باب المبنيات

ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف

وبتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مط ونعرض كذلك

البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون

الاستفهامية منضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنائها لانها في الاصل

ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى

كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية

عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره وكيت وذيت

للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة

موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم

يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات

كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي وطبق وان كان معربا في الاصل لكنه

انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم

مبني على السكون اذ اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد اليا

نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك

لم يذكره المص معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام

عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد

وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميز مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل

كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع

اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما

جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ

عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة وليس فيه ما ينبئ عنه

جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم

الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشيخ الرضي

هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم

واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من

كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية

بينة استفهامية وخبرية ولهما اي ولكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان

الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من

نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام

فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية

والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد

منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد

من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل

عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه

اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك

من المنصوبات غير متعين لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا

ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل

عليه كلام الزمخشري

في تفسير الاية وما يرده ما ذكره

فتبين بهذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الا

ستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم

جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد تطابق

فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقض بقولك كم رجل ضربته

ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن

الشيء ايضا المشتغل به وان كان

بحسب المفهوم اعم منه و

من غير تقابل

للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاولى

الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل عنه كما الدرم

ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه او داخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك اي مثل كم في اتيان الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه

قوله ضربته ولا شك في جواز النصب على شريطة التفسير اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا الوجوب بقوله والا فمرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب

قوله فكم ههنا منصوب المحل اولا اه هكذا ذكره الشيخ الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي نائبة عن الخبر عصام

قوله فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة اه لانها بمعنى المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك العشرون ام ثلاثون او نحوهما اه

يتاني

قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة الخ

كم تكون الخبرية والاستفهامية فكم الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالية عشاره والاستفهامية تدل على كثرتهما بحيث يخرج عددهما عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع انه يتضمن التقرير وحمله على الاقرار وتتضمن ايضا ادعائه وضوح الامر بحيث يقر

[illegible]

فيجب التنبيه عليه كثيرة من الاسما والتي قد خرجت عن النصب على الظرفية سيد نعمة الله الجزائري

قوله وفي بعضها وفي شرح اقول الموجود في النسخ التي رايناها بالرسالة

فيه ويؤيده قوله بعد وقد يحذف باضمار التمييز ولا ذكر التمييز الكلام الاسنادي بقول وقد يحذف التمييز نعمة الله

يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي مَنْ وما واىّ وانّى واين ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايّان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو مَنْ ضربتَ وما صنعتَ وبمَنْ مررتَ وغلام من ضربتَ ومَنْ ضربتَه وما صنعتَه ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضربه اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تقدّموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايّان وكيف وانّى واذا ان لم يجرّ بجار نحو من اين فلا بدّ من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم انّ اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي في اي شيء كان عهدك به واما اتى فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اىّ وقت مجيئك اي اىّ وقت كائن مجيئك فاىّ وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايّهم ضربتَ وبايّهم مررتَ وايّهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميّز حذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز

باعتبار

باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه
بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا
على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعرابه ويحتمل
ان يعتبر فى مميزها اعنى عمة ثلثة اوجه فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او
خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان
الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف والقدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت
اى كنت كارها بحيث منها مستنكفا منها فحلبت على كره منى واختار من انواع خدمتها
الحلب لانه خدمة المواشى وهى ابلغ فى الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهى
الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع
ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفى ابيه وامه فالام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عماته وخالاته فسئل عنه
خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى
واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع
عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او
خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

قوله فلما حذف صرن غايات آه اى لما
حذف بلا عوض صرن غايات واما اذا عوض فيه
المضاف اليه
ككل وبعض واذا فالغاية
هو المضاف اليه بعده لانه لوجود
العوض كانه مذكور والغاية العوض عنه

اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة
قبل وبعد وفوق وتحت وخلف وامام ووراء [illegible]

الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمير رفعت خالد وفدعاء واذا نصبت نصبتهما او اذا خفضت خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية

الظروف

اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض هيهنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم جبرا للنقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق

اى النقصان المتهاب بسبب حذف المضاف اليه عصام

٢٠١ قوله ومعنى كنت قبلا اي قديما ... ولا
اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتأخرا
لان من زائدة
رضي
واما اذا لم يكن ثمة ومنونا
فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب و
كنت قبلا لانه اسم براسه من غير التفات
الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحرف والفرق

وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على
قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي
قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظرف المقطوع عن
الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضمة وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي في غير كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد
ليس نحو افعل هذا لا غير وجائني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري مجرى
الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من
الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف
الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى
حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى
مكان سهيل طالعا الى اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات
لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تتضمنه
الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها
بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لندرة الاضافة
الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما
نذكره في حيث وهي اي اذا اذا كانت زمانية للمستقبل اي الزمان المستقبل وان

عدم التنوين في حيث هو البناء والعامل في الظروف
المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند
الاكثر

كانت

كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من الازمنة
المستقبلة مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم ولذا غلب
عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس في قوله تعالى اذا
الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور الموقعة
وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى
فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير
اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير
المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجأة بالضم والمد اذا اتيته وانت لا
تشعر به فيلزم المبتداء بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا
غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف وحاضر على حذف الخبر
والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة
ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجات وحاصل المعنى
خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما هو مذهب المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية

قوله والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها يعني وقوع اذا بعيد و
قيل لزوم المبتداء انه في باب الاضمار على شريطة
التفسير عصام



بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اباه اي السبع وقد
تكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذ احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من
الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحروف
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي لاختصاصها بالفعلية مثل
كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة
مجيئها لم يذكرها المصنف ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اني بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى
للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان
للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج بخلاف متى
فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف
الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو
كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده

كما التزموا في اخبار الواقعة بعد لولا ...

تجويزهما من غير رد

ايان يوم الدين اي في هذه السنة ام في السنة الاتية
الى ما لا يتناهى والمقصود استبعاد ذلك اليوم
وانكار وقوعه في الاستقبال ...
لتضمنها معنى همزة الاستفهام
سعد الله

حال اذ ليس بمطلوب السائل عنه حاله في زمان الحال اي
في هذا الحال كيف هو وعبارة المفصل مؤيدة لما ذكره
الشارح ...

هل



قوله حالكونه متلبسا بالعدد اه جعل الباء ٢٠٤
بمعنى المصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة
الباء لما قاله
نجم الائمة حيث قال
والباء بمعنى مع والالكان الركيك
الى يقول المقصود بالعدد لانه ركيك

فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا

ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين وتكونان

تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او

منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد

مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم

او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان تصاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته

هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة

لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اشيئين واشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول

المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم

لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة

في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم

بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما

اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذي قصد بيانه حالكونه متلبسا بالعدد اى بعدد

المستغرق في جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء

مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت

مذ بهما بابا والفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت وان اى ما كتب على هذه الصورة

مثقلة كانت ومخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت

او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان

مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ

ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ
ومنذ اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما انما بمعنى اول
المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في
مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء
او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف
المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء
لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون و
لدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية
عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده او فيما في خزائنه
وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها
ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن
خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها
ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف
ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد
يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل
الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي

[illegible]

او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يجيء على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرء بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيدا ومثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع

فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والجمع في هذا الجنس شهرة الواحد منها

الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام كذا متضمنة لمعنى

المعرفة والنكرة

سعهودتان وكان كثرة احتياج مباحث المتقدمة اليهما

المعرفة ما وضع لشيء بعينه

لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع

بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها

موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم

المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع

لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد

بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع

له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات

زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا

تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا

وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته

فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما

سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهمة وكذلك الموصول من غير صلة

وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان

متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان

الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ هذا بازاء كل

واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام

هو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من

تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او

٢٠٧ والفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد من
اسم الجنس المستعمل فيه نحو لقيت اسامة ولقيت
اسدا ان
اسدا موضوع لواحد
من آحاد جنسه فاطلاقه على
الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوعة للحقيقة المتحدة واذا اطلقها فانما اردت
الحقيقة ولزوم الاطلاق على الحقيقة باعتبار الوجود
التعدد

الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام

الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا بعد ما

فيما اخر من المعارف وعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا

لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها

الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمس المذكورة ولا يستلزم صحة

الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى

الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فيلزم كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة

ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف

الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان

المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة

معنى اي اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى

احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمر والمبهمات

ومعنى المضاف الى احدهما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص

العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن

او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع

لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد

معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث

اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين

وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير

متناول

الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازعما اذا كان
الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في تاخير الاعرف
ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بارادة على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير الثاني اذا شئت ورديته
متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت ورديته
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا
ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا المجرور الاول بالاضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل الا اى وان لم يكن احدهما
اعرف او يكون اعرف ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على
الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهتهم تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير
المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر كان اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان
يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو
كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال

١٧٧ قوله احتراز عما اذا نشاء ويا نحو اعطاها اياه
قال سيبويه ان كانا غايبين جاز الاتصال وهو عزيز
عزيز لكن الا
نفصال اكثر وان لم يكونا
غايبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا
على الغائب عصام قوله بارادة على خلاف
الاصل اه علة للطعن اى الطعن في اول الوهلة بسبب

كما ذكره محوج الى ضرب من التاويل عصام قوله والمختار
في خبر كان الانفصال اه لان اسمها ليس في
الحقيقة فاعلا حتى يكون كالجزء من
عامله بل الفاعل في الحقيقة

لان الكائن في قولك ... قائما قيامه ... كما
... الافعال ان ...

ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدء محذوف الخبر
تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق
ان يقول لولا انا ولولا نحن الى اخرها لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا
تقول عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع
المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع
في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل
لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ لحفظ تلك الياء لتقي اخر الماضي عن
الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون وقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن
نون هي الاعراب نحو تضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة
تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها

حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك مثناهما
وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون اي
الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذلك الى ذاكن
يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن
واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه
خطاء ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط
لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الثلث مقام
كذا ذكره نجم الرضي وفيه شيء لان استعمال كل مقام الآخر
الاخرين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال فيقال وتلك وتانك
وذانك حال كونهما اي الاخيرين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات
الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا بعد ان يجعل ذلك اشارة الى الكلمة ذلك
المذكورة سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين واولاك بغير اللام فللمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا

١٨٣ ذلك اين است ودر ترجمه ذلك آن است عند عصور
قوله وهي اي
حروف الخطاب خمسة اه
تانيث خمسة لتذكير مميزها وهي حروف
الخطاب والحرف يذكر ويونث ولذا اعتبر تانيثه
هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفيته
٢٥ مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت جمع

للحضور صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو معنى
التوسط واذا اريد التنصيص على البعد جئت باللام
وهي اللام عوض

فللمكان الحقيقي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها

من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود

من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون

جزءا تاما ان كان جزء تمييزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة

والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اولياً يتحلل اليه المركب ولا الى انضمام

امر آخر معه كالمبتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما

لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول

وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولياً الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها

اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول

مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها

لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو

اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث

فانه ليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته

على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة

على عائد اليه فعلى هذا لا يحذر ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا

يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح

بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييها اعم

بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية

والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ظاهرا

صار وهو غير ظاهر

والظاهر انه بمعنى كان وجعل

الجزء التام بمعنى الجزء الاولي وارادوا

ما يقتضي جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتداء

او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول

الصلة عند الاطلاق

واللازم

منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والّا بارزا مثل هو

زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال

المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لانسيا منسيّا حالكونه منصوبا ضعيف

اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لايجوز اصلا لكونه عمدة امّا جوازه

فلكونه على صورة الفضلات وامّا ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لانّ

الخبر كلام مستقل مثاله انّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الّا

مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنيّة الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم

كقوله تعالى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وذلك لانه قد خففت انّ وانّ

لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة

فى الملفوظ كما قال الله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة

فى الملفوظ مع انّ انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل

فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدّروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة

عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوّزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف

المط ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة

اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات

بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار

اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة

الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية

ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسية محمول على التجوز وانما يثبت لشبهها بالحسية

كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حالكونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان
وذين حالكونهما المثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في
التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد كل واحد
منها بحال خبر له ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه
قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في
لغات المؤنث الواحدة لانه لم يشتق منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء
ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمناه على سائر
لغتها وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء
وذهي وتهي بوصل الياء بهما وللمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف
اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا
الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين
لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة بمعنى يدخل على اوايلها على
سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في
الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على
التثنية الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة

لذا والجملة خبر
المبتداء الاول بتقدير
العايد وهي ذا منها للمذكر ولا
يخفى ما فيه من التكلف مع ان سوق الكلام
ليس على النسق المذكور

اي اذا كان الاشارة وقت اطلاقها حقيقة
في الاشارة الحسية فلا يرد الاعتراض
على تعريف اسماء الاشارة
بانه ليس بجامع
لاشتماله
على ضمير الغايب والاسم المعرف باللام العهدية



وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني
انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ مخيّر بين الاثبات بنون الوقاية للمحافظة على الحركات
البنائية في غير لدن على السكون في لدن وبين تركها تحرّزا عن اجتماع النونات و
لوجيكما في لعلّ لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
بحوف نون الوقاية في ليت من بين اخوات انّ لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعلّ في الاختيار
فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا و
الخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا
مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى
هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون
الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الحاقه
بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من
بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه متمحض على صيغة الضمير و
عند بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم

١٧٩ الضمير

الا هذا المعنى خلاف القياس فينبغي ان لا يقتصر على مورد السماع و

اجاز المازني وقوعه
قبل المضارع كقوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل
ان يكون مبتدا او تاكيدا الا ان قوله تعالى انه هو
واياه وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره يلزم

قوله وذلك المتوسط ليفصل اشارة الى ان قوله
ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى
فصلا وذلك لان اللام المقدر
بعدها لام معناها
سببية

فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتداء

والا فالعرب لا يعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر

والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء

برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن

مبتداء ما بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظة

قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام

ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا

فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير

الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان

مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضمير

الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان

قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيانا للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم

استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض

القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد

قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم قبل الجملة مفسر بالجملة بعده فانه

باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم

كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون

مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء او كان

١٨٠

قوله وذلك المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة آه يشير الى ان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن تقدم لم يسبق عليه مرجع وليس قبل الجملة لعدم الاحتراز عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة قبلا بلا فصل وذكره ليعلم به جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بضمير الضمير اه

قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام آه جعل الجملة للجنس ليحمل الجملة بعده لحصة منه فيتغاير ان ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير خلاف ما هو شانه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل احول مما ارتكبه فتدبر واختر حسن التدبر

قوله انتقض القاعدة آه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد فى قولك الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج عن تفسير التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع واما اذا جعل قوله يسمى ضمير الشان من اجزاء التعريف ...

الّا على الاختلاف في اللّذان واللّتان وفي ذو الطّائيّة وانّما اعربت لانّه التزم فيها الاضافة الى المفرد الّتي هي من خواص الاسم المتمكّن فلا يرد حيث واذ واذا الّا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعـ ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة ايّهم اشدّ على الرّحمن عتيّا فيمن قرء بالضمّ اي ايّهم هو اشدّ وانّما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصّلة وبنيت على الضمّ تشبيها لها بالغايات لانّه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبيّنها وهو المضاف اليه ولم يستثن اي الموصوفة لبنائها مثل يا ايّها الرّجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانّه ذكر في قسم المنادى انّ كلّ ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنيّ فبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما انّ معناه ما الّذي على ان يكون ذا بمعنى الّذي فيكون التّقدير ايّ شيء الّذي صنعته اي صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انّه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الّذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسّؤال في كون كلّ منهما جملة اسميّة والوجه الاخر انّ معناه ايّ شيء وههنا عبارتان احدهما انّ ماذا بكمالها بمعنى ايّ شيء والثّاني انّ ما معناه ايّ شيء وذا زائدة والظّاهر انّ مؤدّاهما واحد فانّ معنى قولهم انّهما بكمالهما بمعنى ايّ شيء انّه ليس لكلّ منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما ايّ شيء وجوابه نصب اي منصوب على انّه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسّؤال في كون كلّ منهما جملة فعليّة ويجوز في الاوّل نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثّاني رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبره المصنّف لفوات المطابقة بين السّؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللّذين هما من اقسام

الرّفع فيه لازم وجعل الشّارح رح رفع اي مرفوعا بمعنى المرفوع

وذلك ان تجعله

فعلا مجهولا عصام الدّين

واعلم انّ ايّا وضع على ان يكون واحدا من الاثنين او جماعة وهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الّا الى الاثنين فصاعدا اذ لا يمكن ان يضاف الى الواحد المعيّن ويكون واحدا

النّقصان والعيب ورة والزّيادة ولا يخفى انّ الثّالث

النّسب ومن حقّ اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة

المحلّ بالابتداء فهو مبتداء و

فاعله سدّ مسدّ الخبر

كما في قولنا

اقائم زيد وهذا هو الّذي اختاره المصنّف في ايضاح المفصّل



مبنی الاصل فعلة بناءها کونها مشابهة لمبنی الاصل فما قیل ان اف بمعنی اتضجّر

واوّه بمعنی اتوجّع فالمراد به تضجّرت وتوجّعت عبّر عنه بالمضارع لان المعنی علی الانشاء

وهو انسب بان یعبّر عنه بالمضارع الحالی مثل رُوَید زیدًا ای امهله مثال لما هو بمعنی الامر

وهیهات ذلک بفتح التّاء فی الحجاز وبکسرها فی بنی تمیم وبالضمّة فی لغة بعضهم ای بَعُدَ مثال

لما هو بمعنی الماضی وقدّم الامر لانّ اکثر اسماء الافعال بمعناه والّذی حملهم علی ان قالوا

انّ هذه الکلمات وامثالها لیست بافعال بل اسماء مع تادیتها معانی الافعال امر لفظیّ

وهو ان صیغها مخالفة لصیغ الافعال وانّها لا تتصرّف تصرّفها الا انّها موضوعة لصیغ

الافعال علی ان یکون رُوَید مثلا موضوعة لکلمة امهل قال الشّیخ الرّضی ولیس ما قال

بعضهم انّ صه مثلا اسم للفظ اسکت الّذی هو دالّ علی معنی الفعل فهو علم للفظ الفعل

لا لمعناه بشیء اذ العربیّ القحّ ربّما یقول صه مع انّه لم یخطر بباله لفظ اسکت وربّما لم یسمعه

اصلا ولهذا قال المصنّف ما کان بمعنی الامر او الماضی ولم یقل ما کان معناه الامر او الماضی

والمتبادر ان یکون هذا بحسب الوضع فلا یرد مثل الضّارب امس نقضا علی التّعریف

وفعالِ ای ما یوزن بفعالِ الکائن بمعنی الامر المشتقّ من الثّلاثیّ المجرّد قیاس ای

قیاسیّ کنزالِ بمعنی انزل قال سیبویه هو مطّرد فی الثّلاثیّ المجرّد ویرد علیه انّه لا

یقال قوام وقعاد فی قم واقعد فلهذا اوّل بعضهم قول سیبویه بانّه اراد بالاطّراد

الکثرة فکانّه قیاس لکثرته واما فی الرّباعیّ فاتّفقوا علی انّه لم یأت الّا نادرًا وفعالِ

حال کونه مصدرًا معرفة کفجارِ بمعنی الفجرة او الفجور قال الشّیخ الرّضی هو علی ما قیل

معرفة مؤنّث ولم یقم لی الی الآن دلیل قاطع علی تعریفه وتأنیثه وحال کونه صفة

لمؤنّث مثل یا فساقِ بمعنی فاسقة مبنیّ ای کلّ واحد من القسمین الاخیرین مبنیّ

لم یجئ فعال صفة لمذکر وجمیعها یستعمل من دون موصوف وهی الملازمة

قوله معرفة ای علم جنس کسبحان وقوله کفجار صفة اخری

لمصدرا ویجوز

ان یکون خبر مبتدا

محذوف ای هو کفجار والجملة

معترضة قال الشیخ الرضی وقال الضیا

ان من کان مذهبه ان جمیع اوزان فعال امرا

او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمی بها مذکر و

ای علی ان اسم الفاعل الرباعی بمعنی

الامر لم یات الا نادرا وهو کلمتان قرقار ای صوت من

التصویت وعرعار ای تلاعبوا بالعرعرة وهی لعبة

للصبیان قال المبرد قرقار حکایة صوت الرعد وعرعار

حکایة صوت الصبیان وفیه ان الحکایة لا تغیر فلو کانا

صوتین لقیل قار قار وعار عار کغاق غاق عقورره

یقتضی ان لا یجب التوقف فی اخذه علی السماع فلک

ان تاخذ فعال من کل فعل وان لم تسمعه من العرب

فکون فعال قیاسا یقتضی ان یصح

لک ان تاخذ قوام من

قیام وان لم یجئ

فلا ینافی کونه قیاسا عدم سماع قوام بمعنی قم علی انه

یصح

بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية منصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم و
بئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد
فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام
من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة
اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان
بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبر لوجوب
تقديمه على الجملة وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن عاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال
الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
فى نحو عجبت من دق القصار الثوب لانه يؤدى الى ان يجعل الضمير الذى جعل فى موضع
دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع
فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه
بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير
الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع
فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه

الماضى التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام
بفوت الزمان
الدال عليه الجملة جاز ان
لا يبالوا بفوت ما يفيده السين
او سوف لانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان

ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب

قوله وكذلك امتنع فى الحال اه الاولى وفيما يجب تنكيره
فاعرفه تزد لك تميزا عصام قوله فى المصدر العامل اه
وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن
المصدر الغير العامل لجواز ان
تقول فى رايت ضربك
الذى رايته

فلا يصح الاخبار عن غلام من بقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقي المبتداء بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتداء بقي الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي شيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرفة عند سيبويه نحو قوله نعم فنعما هي اي نعم شيء او نعم الشيء هي وصفة نحو اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ص ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جائك فذكرته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة انفا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها الانشاء كما في الاعراب غيرها من الموصو

الاعلى



قوله فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة اه الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة

١٨٨

وما في الغالب
لما لا يعلم وقد جاء في
العالم قليلا ويستعمل ايضا في
الغالب في صفات العالم نحو زيد ما
هو فهو سؤال عن صفة والجواب عالم شاعر او
يستعمل ايضا استفهامية كانت او غيره في مجهول

الماهية تشبيها لفرعون على انه لا يعرف الا الصفات
وماهيته غير معلومة للبشر قوله الا في التامة
والصفة اه ردع لابي علي حيث اثبتها
ومن المباحث المهمة التي
لا ينبغي ان يذهل عنه الناظر
في هذا
المقام ان من في وجوهها لذوي العلم ولا تقع على ما لا

قوله والعايد ضميراه لما يفرق المالكي في التسهيل بين العايد الى المبتدا و الموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب مناب عصام

قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل اه اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من

اولغيره والواجب ان يكون ضمير اللموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضميرله اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المونث وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسما وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن في الدار اى التى في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى والتى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان

ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العايد بعد الا وان يتعدى بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ماضية له تقديرا او يجر بحرف جر تعين كقوله تعالى



مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله
تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا
بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين
المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر
عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له
من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم
يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي
اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام
فالباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي اوقعت كلمة
الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما
هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا
لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمير اخرته يعني
جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا
بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه
الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو في محل المفعول
من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذا اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة لصحة بناء اسمي
الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل والمفعول
ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول

۱۹۱

لمشابهته لدراك فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه اما زنته لفظا واما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في
الامر كفعّال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشيخ الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان
لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما
قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما
كما قالوا الكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا
كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته نزال
بمعنى الامر عدلا ووزنه ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في اخره الراء في فعال علما
للاعيان يكون في اخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر وان لزمت المصدرية ولم تنصرف
اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال [illegible] على انواع

العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او اجتمع الحذف معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع عصام الدين

قوله علما للاعيان انه حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في بني تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان

فاعلة فعدل الى فعال ثم جعلت علم امرأة والفرق بين هذا النوع وبين النوع الثالث ان فعال فيه ليس علما الا ترى ان فساق لا يختص بامرأة بل يجوز ان يقال للكل امرأة يراد سبها فساق

واما حذام فهي علم امرأة فلا يجوز ان يقال لكل امرأة حذام

فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا

يقصد ان يحكم عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية

بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار ما يشابه

صوت الغراب عن نفسك وح لا يقصد ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل

حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا يقصد

ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ

بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى وعند اناخة البعير نخ

او غاق عند صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات

بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه

من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها

دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبقيت مجريها

مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم

يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها

بصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت به

للبهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا

لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول لما هو للطيور بل لبعض

افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل

يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ

مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت

قوله من غير نقلها على سبيل الحكاية اه قال الفاضل الهندى لانه

ح اسم لا صوت وبه

يشعر قوله وهى بهذا الاعتبار

ليست باسم وله وجه ثان ذكره الفاضل

وهو انه لا تفاوت ح بين القسمين فيقال قال

زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان واحدا

يخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا
طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع عن الجمعية
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة
تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اى له
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم
الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها
مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا
يق فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى
فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان
فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان و
المونث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يق فيه سكرانون للفرق بينه وبين
فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمو
لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى
هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يق رجل جريح وصبور وامرأة
صبور وجريح فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمو
لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة

اقول يعنى من هذه الشروط سابقة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمونث سيد نعمة الله

يعنى منه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوى فيه المذكر والمونث عصام

قوله والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه انه قال الشيخ الرضى عليه الرحمة هذه العبارة اخصر من العبارة السابقة لان ضمير لا يكون عائد الى الوصف المذكر فيكون المعنى الا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث [illegible]

الجواب ان الضمير يكون راجع الى الاسم المذكور اى الذى اريد جمعيته فكانه قال والا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فى الصفة مع المونث سيد نعمة الله

لكراهة



والفرق بين حايض وحايضة ان حايض بدون التاء لمن يستمر لها ذلك والحايضة بالتاء لمن يحدث لها ذلك

فيكون جارية على الفعل

حاضت المرأة والمرأة حايضة وكذلك

القول في طالق وطالقة ومرضع ومرضعة

لكراهة اجتماع صيغتي جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف

نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها

وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء

التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت

قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها

ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق

اي جمع لحق آخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده

صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو

والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان

لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحايض فانه لا يقال في جمع

حايض حايضات فلو قيل في جمع حايض ايضا حايضات لزم الالتباس ولا عطف على قوله

ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار

شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب في شرح الرضي ان هذا الاطلاق

ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة التي بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي

تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات

وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي

جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او اموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع

السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره

تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم

لفظا كرجال وتقديرا كفلك فانه وان لم تتغير صيغته لفظا لكنه متغيرة تقديرا

فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث

آخره عصام

بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريفها الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجية الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة
للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك
كاسم وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا
القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السالم
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك اي المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرء **المصدر**
اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول
والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه
تاكيدا او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية ومثل الرجل والرجال مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين
ثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع

عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي
غير الماضي مستقبلا كان وحالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
المفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
مفعولا مط اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول
المصدر عليه لكونه بتقدير ان الفعل وان وشيء مما في حيزها لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا
ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه ويكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه
في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه واجبين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفا
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا
ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا
مط فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة لتخريج مثل ضربي زيدا حاصل لانه
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى الفاعل
ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل
المفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع اتا اعماله منونا اولا لانه
ح اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي
المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل
نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل كما لا يخفى

لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك

على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام

عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله

الجهر بالسوء فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل

فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان

القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا

زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا من اى من الفعل وهو ما كان

حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان

عمل الفعل للاصالة وعمل الفعل للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فقوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه

بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر

فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء

اسم الفاعل ما

اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى

لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر

بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه

به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل

فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به

يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث

يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل

الى لاعتبار التقييد فقوله خوا من قبيل اشتباه النسخة بالانتساب

اما ما اجاب الهندى منه

ان القيام في هذه الاحداث اعتباري

والقيام المذكور في التعريف اعم من الا

عتباري والحقيقي فليس بشئ لان اطلاق المجاز

ليس باعتبار قيام

التقريب بالنفي

قوله موضوعا ذلك الاسم

لام الجارة صلة قوله المشتق بتضمنه معنى الوضع

ان الجملة للتعليل اى لاجل افادة معنى قام به الفعل

معنى التضمين عصام الدين

المعرف من اجزاء

حال اللفظ على المعنى نشأة

الملابسة بينهما واما اذا اريد به

المصدر لان سيبويه يسمى المصدر

فعلا وحدثا والثاني يوافق تفسير الرضي

بالشخص عنه المعنى المسند الى اللفظ قال الرضي في

للفعل وحينئذ التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام

لا انه لم يرد الفعل نحو ضرب ويضرب واخوانهما

الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر

الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقيام

هو الحدث في الكلام فان قلت

اسناد القيام الى اللفظ

مجاز فكيف

ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب

داخل في الجمع الذي حكم عليه بانه لمن قام به والحق ان الث لان المتبادر من قوله ما
اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع
له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع
له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع زيادة وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل
مع زيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم
التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا
منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة و
ان الاشتقاق يتضمن معنى الوضع في قوله في اول التعريف اي صدر موضوعا
بحث شارح ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم
ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن
قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صفة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
على زنة فاعل ومن غيره اي غير الثلاثي سواء كان مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع
المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان اخر المضارع
مضموما او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن ما قبل اخر المضارع مكسورا كما في يتفعل و
يتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم ومستغفر في

قوله وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ٢٣٠
فاعل قال المصنف ويستثني لكثرة الثلاثي فلم
يقولوا اسم
المفعول والاشتقاق
فجعل الفاعل على بنية اسم
اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه
وان كان وجها معقولا لكن
قوله على فاعل ولا
اي الهيئة
الهيئة الحاصلة من كذا وفيه نظر حيث يلزم
ومن عزه العطف على معمول عاملين
مختلفين وفيه انه على تقدير ثبوت
الجواز في صورة تقديم المجرور
على الجار وههنا الكلام
على من جوز ذلك مطلقا والحق انه من باب الفصل بين
العاطف والمعطوف

ما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستفعل لكان مثال
الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون الكل من قسمي الميم مثال يكون
الكل من قسمي الكسر ايض مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكو
هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو
ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايض كذلك و
كما ان الفعل فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا
قال الرضي فظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال ايضا اذا
بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان
بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان
نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن وغدا والمراد بالحال او الاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعم وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هيهنا وان كان
ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وشرط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتداء او الموصول او الموصوف
او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسا او الاعتماد على الهمزة الاستفهامية
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما
قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي الزمان الماضي بالاستقلال

معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام
ن الكلام اقول انما قال
ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف
على قوله او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان
يكون عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال او الاستقبال

وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة
معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك
فيه اذا دخله اللام ن الكلام وهو كلام
انيق بعد الكه وقد يعتمد اسم
الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا ويا
مضروبا غلامه ويا حسن وجه حقيقي

قوله وجبت الاضافة آه فرع العلماء

هذه المسألة المسألة في التفتازاني وهي انه اذا قال انا
قاتل عبدك وسارق
مالك بالاضافة كان ضامنا
واذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد تقرر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حيث عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ اسم الفاعل اذا كان للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة والمجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل

وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع
نحو الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان و
الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا وامس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع
مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرء المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية
واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم
الفاعل لم يقع صلة اللام والقرائن مما لا اعتماد عليه **اسم المفعول** هو ما اشتق
من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب
موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وباعتبار ذاته من قام ما على ما مر فى اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول
كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
لخفة الفتح وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله فى العمل اى عمل النصب
والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر
اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما

---

233 قوله بنصبه على المفعولية آه يعنى اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا يحذف مع رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل غير قوله مع التعريف ... اللام الموصولة ولا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف ...

من اموره فى العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا

قوله او لتفضيل المفعول آه بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اى اكثرهم مشهورية ومعروفية ...

الآن



الآن وغدا او المعطى غلامه درهما الآن وغدا او اسر

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز
عن اسم الفاعل والمفعول المتعدي بين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يبقى رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم
طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب
اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كاينة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها
لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة
بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة
لاشتماله على حكم وبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من

قوله نحو ضامر وطالق اه فانهما اسما فاعل فهما في الاصل
بمعنى الحدوث لكن غلب استعمالهما في الثبوت فطالق
طالق الا من ثبت
لها الطلاق لا من تجدد لها
آنا فآنا لمه آنه قوله اي كاينة
على قدره اه يرد عليه انه في الالوان والعيوب
الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي

على وجه فيصلح ان يكون خبرا فافهم اليابس قوله وصيغة
الفاعل اه ويرد على التوجيه الاول مع عدم حذف شطر
الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من
الفعل الثلاثي المجرد على وزن اسم
الفاعل صرح به ابن
مالك في
التسهيد وانه يجيء على وزن اسم فاعل للمبالغة الا
الا لا يجد صيغة المبالغة اسم فاعل عصام الدين

المقيد بمعمولها اما مضافا ومتلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة

فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المفصل ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول القسم المسائل

٢٣٥ قوله على التشبيه بالمفعول آه بيانه ان الاسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل يضاف الى المنصوب فيقتضي ذلك لا يجوز اضافة الحسن الى الوجه المرفوع كاسم الفاعل

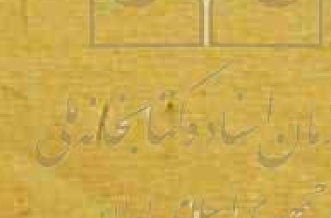
قوله بالوجوه الثلثة اي رفع الوجه اما بانه فاعله عند الاخفش و الكوفيين والضمير محذوف ومنوي واما بانه بدل من الضمير في الصفة عند ابي علي ونصب الوجه على التشبيه بالمفعول والجر على الاضافة

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها
لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام
ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة
فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام
لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم
لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها
في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع
البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه
كما قال اتانا عليه يعها جار تاصنا كميت الاعالي جونتا مصطلاها
الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما
يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية عشر التي خرج منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر

فسما

اعلم ان المانع هو ما يشاذ وسند
كونه اضافة الشيء الى نفسه وذكر ان مراده منه ان اصله
حسن وجهه بالرفع
لان المبني عليه والاصل في
عمله الرفع لان الرفع واضافة الشيء
الى فاعله اضافة الشيء الى نفسه وما في بعض
الشروح من ان الحسن هو الوجه فاضافة الحسن الى الوجه اضافة

في الصفة قوله من الاضافة حاصله ان الاضافة اللفظية
وان لم يطلب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة
المحضة فاذا لم يكن شبيهها في جواز
تعريف المضاف للمضاف
اليه معا فيها بخلاف
المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه
وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه



فسما ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام

الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره

والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل الحسن وجهه و

وحسن وجهه برفعه فيهما وهو قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة

من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما فى الصفة والاخر فى

المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير

المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها و

هو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه برفعه فيهما

قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره

فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة

بها فلا ضمير فيها اى فى الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد

الفاعل فهى اى تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله

الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى

وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤ

انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وحسنة وجها وتثنى اى الصفة

اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا اى الصفة

اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول

غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى

اى المتجاوز تمام الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله احتراز عن نحو ضارب زيدا ومعطى درهما فهما متعديان الى

مفعول ثان لاشتقاقهما من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول

مثل حسن وجه ابيه الا ان يق المراد ضمير لا فائدة فيه

الا الربط كما فى

حسن وجه ولد الم يحكيم

يكون زيد ضرب احسن من زيد

ضرب اباه ومن زيد ضرب ابنه فى داره لان

قوله لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير آه فيه

بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغى

ان يقال يلزم تعدد الفاعل او

التباس البدل بالفاعل

عصام الدين

منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فهي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في
ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول حالم يتم عليه
وينصبانهما وينصبا فان الهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب وينصبه
وجره فاذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس
بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول الضارب او فاعل لم نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني
محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا **اسم التفضيل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام
به الفعل وواقع عليه والتعميم لقصد شمول تعريف اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل
وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسما
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل
من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمونث وان كان بحسب الاصل فيه فعل فخير
وشر لكونهما في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملا
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من فعل ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه
ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة

على تمام حروفه متعذر لانّ هذه الصّيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط

بعضها يلزم الالتباس فانّه لا يعلم انّه مشتقّ من الرباعي او الثلاثي المجرّد او المزيد فيه فانّ

هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرّد او بعض حروف رباعي مجرّد كلّها

اصول وتكون من حروف المزيد فيه امّا من اصوله او من زوايده او ممتزجة منهما

فلا يتبيّن ما هو المشتقّ منه فلا يتعيّن المعنى لبس بلون اي من ثلاثي مجرّد لبس

بلون ولا عيب ظاهريّ لانّ منهما اشتقّ افعل لغيره اي لغير التفضيل كاحمر واعور

فلو اشتقّ اسم التفضيل ايضًا منهما لالتبس انّ المراد ذو حمرة وعور او زايد الحمرة او العور

وهذا التعليل انّما يتمّ اذا تبيّن انّ افعل الصّفة مقدّم بنائه على افعل التفضيل وهو

كذلك لانّ ما يدلّ على ثبوت مطلق الصّفة مقدّم بالطبع على ما يدلّ على زيادة على الاخر

في الصّفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل النّاس فانّ افضل اشتقّ

من ثلاثي مجرّد ليس بلون ولا عيب هو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرّد بان يراد

به ان يدلّ على انّ لاحد زيادة فيه على غيره توصّل اليه اي الى غير الثلاثي المجرّد باشدّ

ونحوه مثل هو اشدّ منه استخراجًا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضًا مثال للّون وعمىً

مثال للعيب وحيث قيّدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انّه صحّ على

هذا التقييد اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانّه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق

ولكنّهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنّقة من بني تغلب خرزات وعظام وخيوط

على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضلّ و

تقلّدت ليلة اخوه بقلادة فلمّا اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق

ابن هبنّقة فانّه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسًا

الفعيل يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والالزم حصول الدلالة على اصل الفعل الخ لانه على الزيادة سببه تعبه الخ

قوله ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة آه قد تكرر من الشارح من ابن هبنقة والظنه سهوا صحيحه الهندي

صدره لئلا يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا فيه هندي قوله ففيه شائبة من حمق آه الفاء آمارا ائرة او على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام فالتقدير فاما الجواب ففيه شائبة تمام آه

قوله ويجوز ان يقال ان المحذوف ٢٤٠
ما شداه اي اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف
اليه واجيب
بانه لم يعوض لان المضاف
غير منصرف مناف للتنوين فلا يقتضي
بالتنوين في جوار عند من جعله تنوين العوض

وان يكون اشتقاقه من الجهل والبلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح رضي عدا احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يبنى من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف فيكون للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من واللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد عمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقدر في مثل الله اكبر ما هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ او انه مع مجروره اي اكبر من كل شئ فاذا اضيف اي اسم

قوله اي لست من بينهم بالاكثر حصى اه وهذا كما تقول
مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى
نحو محمد صلى الله عليه وسلم افضل من قريش اي
افضل من عيسى من بين
قريش وعليه
المعنى انه بعض قريش وهو افضل من عيسى فمعنى من
فيه انه لست بالبعض الاكثر حصى من هذه القبيلة

التفضيل



٢٤١

التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اى احدهما زيادة

موصوفه المقصودة به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار

تحققه فى ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر

لان وضع افعل التفضيل لتفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط

فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ

وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه

على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اى افضل من مشاركيه

فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن

الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان يقصد الزيادة المطلقة اى ثانى معنييه زيادة

مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما

اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع

مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا

المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل

قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم

كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه

الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه

او مسكنه ويجوز فى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة

على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا

التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان



او الهندات افضل الناس وهذا لا تركيبا بما افضل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير
في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس
والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضلياتهن
لمشابهته لما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من
المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر
لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة
بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه
وبين باب افعل فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية
بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا
يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فبفعل دال عليه ناصب له
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف و
الحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن
منك اليوم راكبا والتمييز ينتصب عما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل
الرفع بالفاعلية لانه هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس

له فعل

قوله وانما اختص بالفاعل الخ ٢ ٤ ٢

ظاهر كلامه انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعا للظاهر في تعريف المبتدا فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا وجه لتخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ [illegible]

[illegible]

بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العموم على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا [illegible]

[illegible]

تخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الاول اترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده اعادة اللام عصام الدين

قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية الخ وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط [illegible]

لدفعل بمعناه فی الزیادة لیعمل عمله ولانه لما کان فیما هو الاصل فیه وهو استعماله بمن لا یثنی
ولا یجمع ولا یؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا یعمل المشابهة ایضا الا اذا کان ای اسم
التفضیل صفة ای وصفا سببیا هو فی اللفظ لشیء معتمدا علیه بان یقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو فی المعنی صفة لمسبب مشترک بین ذلک الشیء وبین غیره مفضل ذلک
المسبب باعتبار الاول ای باعتبار تقییده بذلک الشیء الذی اعتبر اولا علی نفسه ای
علی نفس ذلک المسبب باعتبار غیره ای باعتبار تقییده بغیره ای غیر ذلک الاول فیکون
باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانی مفضلا علیه منفیا خبر بعد الخبر لکان او حالا
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف ای تفضیلا منفیا مثل ما رایت رجلا احسن فی عینه
الکحل منه فی عین زید فرجلا هو الشیء الذی ثبت له اسم التفضیل فی اللفظ والکحل
مسبب مشترک بین عین الرجل وبین عین زید مفضل باعتبار عین الرجل ومفضل
علیه باعتبار عین زید وانما اشترط ان یکون فی اللفظ ثابتا لشیء وفی المعنی لمسببه
لیحصل له صاحب یعتمد علیه ویحصل له مظهر یتعلق بذلک الصاحب حتی یتیسر فیه عمله
کالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه یعمل فی مظهر بعده سواء کان
من متعلقات الموصوف او لم یکن مثل زید ضارب عمرا وانما اشترط ان یکون ذلک المسبب
مشترکا مفضلا من وجه مفضلا علیه من وجه اخر بعد اتحادهما بالذات لیخرج عنه
مثل قولک ما رایت رجلا احسن کحل عینه من کحل عین زید فانهما مختلفان بالذات
بخلاف الکحل الملحوظ مطلقا المقید تارة بهذا وتارة بذلک فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولئلا یبقی علی ما هو الاصل فی اسم التفضیل وهو التغایر بحسب الذات
بین المفضل والمفضل علیه لئلا یسهل اخراجه عن المعنی التفضیلی بالنفی کما ستنفتح فانه

٢٤٣

الکمال قد حصل سببا لحسن العین فافهم فی المقام
جملة وشروح
المفصل والکافیة شرح
ولما کان المراد فی الموجب اثبات المما
ثلة بین حسن کحل عین الرجل وبین حسن کحل عین
زید کان المراد بالنفی نفی تلک المماثلة والا کلام

فی کل سبب هذا واعلم ان المشهور فی اصطلاحهم ان یطلق
علی المتعلق اسم السبب دون المسبب ولعل المصنف
استعمل غیر المشهور للتنبیه علی
...

قوله في الصفحة السابقة فانهما مختلفان بالذات الخ
فان المفضل والمفضل عليه في هذا المثال مختلفان ذاتا

ای عدم بقائه

يسهد اخراجه عن معنى التفضيل

فيصير بمعنى الفعل فيفيد الترقي

قوله الذي هو الزيادة الخ بناء على القاعدة الاغلبية

وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل

عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اى احسن في هذا المثال بمعنى حسن

وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن

مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده

الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا على كحل عين زيد فبقى

اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن زيد اما بان يساويه وبان يكون دونه

المساواة يابا ها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه

في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي

عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لايلائم المدح فبقى اصل الحسن وتوجه النفي

الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس يكونه دونه

لايناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين

زيد فانتفى المساواة والزيادة بطريق الاولى كما اقتضاه المقام ولايبعد ان يقصد بنفي

المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد

عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن

كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال

الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في

مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين

فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان

يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى

التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات
فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله
في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه
الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية
ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معموله
من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن
ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه
العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هواي الكحل في عين زيد لا يخرج عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود
والكلام فيها ولما قرر في مسئلة الكحل وبين شرايطها وما عبر به عنها على وجه يطابق
المقصود بلا زيادة ولا نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن
ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما
انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه
فقال وذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بان قدم من عين
زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بتقدير ضمير منه وكلمة في ولو وقع لفظ العين من

المؤخر لكونه مبتداء متقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد
ركيك فرجح الحمل
مع ضعفه عليه ويمكن ان يجيب
ما ذكره المحشي راجعا الى ما ذكره يعني يلزم
رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد
ويمكن ان يجيب جوابه تحريرا لما ذكره المحشي فانظر الى اطراف
الكلام
وان كان معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا له
له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له على قولها سطر

متعلقة فجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم
ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه
باعتبار عين زيد فيلزم ايلاؤه
منه المتضمن لذكر المفضل
عليه بقوله
في عين زيد فلو قدم منه لم يبق ايلاؤه منه بقوله في عينه

البين

البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان
عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو
كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما
ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين
زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد ونقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في
عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصور وان لم يكن فيها فصل ظاهر
لو رفعت فعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة
فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت
كعين زيد اه قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدءا بما هو
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في
مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور
اولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى
واديا اقل به ركب منه في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتئية من تأيى واي كالتحية من حيي
او حي وهو المكث والتاني وساريا من السرى وهو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية

البصر او من رؤیة القلب فعلی الاول وادیا مفعوله وکوادی السباع حال منه قدم

علیه وعلی الثانی وادیا مفعوله الاول وکوادی السباع مفعوله الثانی وعلی التقدیرین

حین یظلم ظرف للتشبیه المستفاد من الکاف والواو فی ولا اری اما اعتراضیة او حالیة

واقل صفة وادیا والجار فی به متعلق باقل والمجرور عاید الی وادیا ورکب فاعل اقل

وجملة اتوه صفة له وتایة تمییز عن نسبة اقل الی رکب ومنصوب علی المصدریة ای اتیانا

تایة واخوف عطف علی اقل وهو بمعنی المفعول اسند الی ضمیر وادیا والمعنی لا اری وادیا

اقل به رکب منهم بوادی السباع واخوف منه وما فی ما وقی مصدریة وساریا ای رکبا

ساریا مفعول وقی والمستثنی مفرغ ای لا اری وادیا اقل واخوف فی کل وقت الا فی وقت

وقایة الله ساریا یقول لعررت علی وادٍ منسوب الی السباع لکثرتها فیها والحال انی لا ادری

مثل وادی السباع حین احاط به الظلام وادیا یکون توقف الرکب به اقل من توقفهم

بوادی السباع ویکون ذلک الوادی اخوف من وادی السباع فی کل وقت الا وقت وقایة

الله سبحانه رکبا ساریا ای سائرا باللیل فیه عن الافات والمخافات ولو عبرت بالعبارة

الاولی لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه من وادی السباع ولما قسم المصنف الکلمة الی

اقسامها الثلثة علی وجه علم من دلیل الانحصار حد کل واحد منها ولم یکتف بذلک القدر

بل صدر مباحث الاسم بتعریفه فلما وصلت النوبة الی مباحث الفعل سلک تلک الطریقة

وصدرها بتعریفه فقال الفعل ما دل ای کلمة دلت علی معنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل

یعنی الکلمة والمراد بکون المعنی فی نفس الکلمة دلالتها علیه من غیر حاجة الی ضم

کلمة اخری الیها لاستقلالها بالمفهومیة ویمکن ارجاع ضمیر نفسه الی المعنی

وحینئذ یکون المراد بکون المعنی فی نفسه استقلاله بالمفهومیة فیرجع کون المعنی

منه بوادی السباع ولو عبرت بالعبارة
الثانیة لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه

المراد بالسباع الحقیقة او شرار الناس وقطاع الطریق عصام

وان قلت اراد المعنی الاقترانی فاخطات لجواز ان یکون الفعل لیس لمعنی الاقترانی
وان قلت اراد المعنی المطابقی فقد اخطات لوجود
العلم مع عدم ارادة المعنی المطابقی بقوله
مقترن باحد الازمنة الثلاثة
فان قلت اراد
المعنی التضمنی فقد اخطات ایضا قلنا بل اراد منه



في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطا

لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة

معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل

ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل با

لمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران

بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم

لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهو

مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة

للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها

منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى

وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة

الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الا

شتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل

لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في

الفعل او دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال

البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او

للنهي عنه كلاء النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا

يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت

عنها

ولقائل ان يورد النقض بمثل قولنا
خلق الله تعالى العالم فخلق مما لا يدل على الزمان ولولا
لاحتاج الزمان
الى الزمان وهو محال اجاب
المحققون بانهم قالوا انا لا نقصد
فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان
فنزلناه منزلة ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما نعقله
وان كان في الحقيقة في غير زمان

قوله ودخول السين اي الا ان
... ذكره معرفا بتعريف عهد ليتعين سين الاستقبال

عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم اختص
بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازعن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو
تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون
فعلن ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لايلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل
وفروعه وحطا فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص
البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل**
اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي
انت فيه فقبليته ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب
وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني
على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو
الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب
وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى
ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله
وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه ايضا مبني على الفتح وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم

والاولى ان يفسر بنحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع مطلقا وقد يخص بالمتحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل بالفعل مطلقا كما يدل عليه بيان الشارح عصام الدين ره

معها المجانسة لفظا كضربوا ونفدوا اكرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه
الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في اوائله يعني الحروف
التي جمعها حروف نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع
الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه
بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى
اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من
ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا
كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مط واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اي حال كون تلك المؤنثة
والمؤنثين غايبات او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغايب لانه وان لم يصر
بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب على
حال وهو الاولى لموافقة السابقة وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على
اربعة احرف اصلية مثل يدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ماضيه على اربعة
احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة

الاعراب

الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به

قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل

احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب

قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى خفيفة ولان

نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا كما لمشابهها نون جمع المؤنث

في الماضي فلا يقبل الاعراب فاعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما او جزم يختص به

كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير

بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع

المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل

تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد

الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع

الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة

لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل

به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها

اي حذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما في الاسماء تابع للجر

مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها

والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو

والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو

لن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف

المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالألف بالضمة والفتحة تقديرًا

لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حالة

الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء

كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين و

سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب ومررت برجل

يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى

اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع

فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف

يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب

ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر

مبتداء مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان لا

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن سيقوم ان سيقوم مع السين واقع

موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين

وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ فى باب افعال

المقاربة انشاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل

الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كاينش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف

برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن

المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كى نحو سرت

لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله

قوله كما هو المتبادر من عبارته اه المتبادر من بيانه فى كلام المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال

فى بيان المنصوب

منه وينصب بان آه وفى

بيان المجزوم ويجزم بلم فلما لم يقل هنا

ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم فتبادر

منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد



لان الثلثة الاول جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعلها مصدرا بتقدير ان المصدرية

لبعد بهم واتث فهم لان هذه الثلثة جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وقعتا
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك
فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل ازيد ان يحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل
ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن
بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف
الناصبة لانها للرجاء والطمع فلا تناسبه ليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان
الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان
الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم
اليقين يلائم ان المصدرية فصح وقوع كلتيهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن
ابرح الارض ومعناها اي معنى لن نفي الاستقبال نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان
يكون في قوله تع ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى
باذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لانها
لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقطت حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان

الفعل

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك
كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل
الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت
اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف
لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي
ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر
الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية
او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ابهم وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولا استقبال
ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا
بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية

كما تقول

قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا ٢٥٤
فيه بحث لان جواب كلام الغير لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون
مستقبلا وكذا الجزاء لجواز
ان يكون فيه معنى نحو قولك في جواب
من قال اسلمت صار جزائك ان عصمتك

ستجيء وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى
بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فانه
قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية ثم
قال بمعنى الى ولم يعتبر اذا كان
بمعناها او بمعنى كي
قلت كانه
اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجروره
آخر جزء ما قبله او متصلا بآخر جزء منه كما مر

كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية

كانك كنت في زمان الدخول هيات هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على

هيئته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه حكيته

ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن نصبه ح بتقدير ان لانها علم الاستقبال كما

اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء

ان يبتدأ بها كلام مستانفا الا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لئلا يكون حتى داخلة

على اسم كما توهم بعضهم فيرتفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية

اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي ان فات الاتصال اللفظي

مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء

في زمان التكلم ومن ثمة اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف

ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع

ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول

بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها

فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت

حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما

بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في

وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه

ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان المسير في هذا

المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المعنى محقق الحصول

ايهم سار عطف على كان سببه ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير

ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب

بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم

او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا

صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم

اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل

المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها

بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما

السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص

على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج

الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام

بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة

معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني

او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء

نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك واستفهام نحو هل عندكم ماء

فاشربه اي هل يكن منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك

اتيان فحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا

لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت

مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب

التسوان

قوله او نفي اه اي الصريح نحو ما تاتينا ٢٥٦

فتحدثنا فيكون التقدير فيه على قولهم ما يكون منك اتيان

فتحدث على منفي نفي

الاتيان فيلزم منه نفي التحديث

اي ما تاتينا قط فكيف تحدثنا او على

نفي التحديث لا نفي الاتيان اي انك تاتينا

مرارا ولكنك ما تحدثنا فنفي النفي معنيان لان نفي المقيد

...

يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه

من انه لم يقصد السببية في زرني فاكرمك

لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل

مع الرفع توجيه العطف

الا ان يقال

ح يكون وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع

بالمعيدي خير من ان تراه عصام ره



السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص وعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا

اى لا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود

والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل المصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل

الفاء واما نحو سأترك منزلى لبنى تميم فالحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء

الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها

مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها بما بعدها والا فالواو للجمع

دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو ومثل ذلك اى ما يماثل الواقع قبل الفاء فى

كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو

كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن

اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع

بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان والا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا

الداخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل فى مفهومها والا يلزم

من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا

ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف ولالزمنك الا وقت ان تعطينى

حتى وغيره يقدرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى

حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة

اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها

اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى

ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتشكان بعد

منى ترك منزلى والحاق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بالخروج عن الضرورة

وهو ان يجعل ترك و

الحق فى معنى الامر اى لاترك لالحق

فاستريحا عصام

قوله بشرط ان تكون بمعنى الى

او الا انه لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه تقتضيه بعدها

قوله واذا كان المعطوف عليه اسما اه قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبنى ان تضرب زيدا فتشتم فانه لا تقدير

ان يجوز عطفه على مدخول ان ونصبه بالكلمة ان فتامله

وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك قائم

ويعلم انه يجب فيه تقدير ان

فالاولى ان لا يقيد

الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه اعجبنى ان تضرب فتشتم اسما بل المعطوف

عليه هو الفعل والتاويل بالاسم

متاخر عن العطف عصام

الواو

الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما قوله والعاطفة اذا كان مرفوعا

فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير انا عني قوله حتى اذا كان مستقبلا

او على اخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان

مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى

لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكرنا ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل

ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق

من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة

في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق

بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان

تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام او اعجبني ضرب زيد

وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو

ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا

حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح و

حمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول غلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء

واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء

صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا الداخلة

على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين

المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع

المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمله

الشذوذ

الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن لعين بعباس كما
في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم
المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء
وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها هي ان وهي كلم المجازاة
ان ومهما واذ ما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا وان ومتى
وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا ومن وما واي واني واما انه يجزم
المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجيء في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرء اقرء كان معناه على اي حال وكيفية تقرء انا ايضا
اقرء عليها ومن المتعذر استواء قرائتي قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوع للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بكلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة ويجيء في
انشاء الله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير
الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما
تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه صدر ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اي وتختص لما ايضا بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول اداة

نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة

كونه حرفا الاداة اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله وجواز حذف الفعل المنفي بها واه ولا يجوز ذلك في لم الا لضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعادة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل محمد محسن عليه الرحمة

الشرط

الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم
تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول وتختص ايضا باستعمالها
غالبا في المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا تقول ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام
المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة
وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
وثم ليقضوا تفثهم ولاء النهي هي لاء المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفي بعض النسخ
ولاء النهي ضدها اى النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اى لجعل
الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لجعل الاول
سببا للثاني والثاني مسببا ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد
بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل
ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم
واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم في الاخلاق
يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده
وبينهما اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث

بشرط ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة مع ان الثاني
سبب للاول في الخارج لان حصول الاول
فالتقدير سبب لحصول الثاني ...
قوله شرطا وذلك لانه
الشرط هو العلامة
ولما كانت الجملة الثانية مترتبة على الجملة الاولى صارت
الاولى علامة لحصول الترتيب ...

انه بمعنى



انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو

ان تزرنى ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك فالجزم واجب فى

المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثانى

مضارعا فالوجهان اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع

لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد اته او اتيه واذا

كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت ومعنى نحو

ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا

نحو قوله تعالى إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ او معنويا مقدرا كقوله تعالى إِن كَانَ قَمِيصُهُ

قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ اى فقد صدقت لم يجز الفاء فى الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه

لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقوله ان اكرمتنى اكرمتك و

ان اكرمتنى لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون

للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه

وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق

لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان

اى الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء

واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه

وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى إِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ

منه والا اى وان لم يكن الجزاء الماضى والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء

ح اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان

٢٦١ والضابطة ان الجزاء متى يصلح ان يقع شرطا لا يحتاج الى رابطة بين الجزاء والشرط لما بينهما من المناسبة المذكورة وان لم يصلح فلابد من رابطة بينهما ربط الجزاء بالشرط وهو الفاء المناسبة للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب

بلن تعقيبن لقربه وسببه كما مر عصام وفى الطلاقة نظر حيث يمنع ترك الفاء فى المضارع بمصدرا بالسين او سوف فى الجواب ان ذلك الا لامتناع لمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يتشبث عصام واعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا

اكرمتنى



اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط
في الماضي فاحتاج الى رابطة وهي الفاء واما جملة اسمية وامر ونهي او دعاء او استفهام
او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض ففي جميع هذه المواضع
لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر
بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر منه وانما اشترط اسمية الجملة
الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية
فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك
اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك و
الاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي
مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب
خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم
وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فحينئذ ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المتقدم بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها فيجزم بها نحو اسلم
تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب

واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام
سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء
لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها
نحو فوقك ان اكرمتك تكرمني لانها لم قلت اي
الكلام ... فقد تقدم الهمزة على اداة الشرط
يجوز بينها ... وغيرها من ادوات الاستفهام
الاشياء قائمة
مقام الشرط المقدر وذلك لتضمنها ٢٦٢
معنى الطلب وتضمن معنى الطلب معنى الشرط الذي
هو معنى السببية
اذ لا يكون الطلب الا
لغرض خارج عن مفهوم الطلب
فيكون معنى الشرط ظاهرا في الطلب الذي
يذكر بعده ما لم يصلح للجزاء وذلك الغرض الحامل
عليه وهو العلة الغائية التي تكون مسببا

بعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى
ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن
معناها فعلا واحدا رضي الدين ره

قوله لانها تدل على الطلب
لان هذه الاشياء
طلب والطلب لا يكون مقصودا بالذات الا
لغرض

٢٦٣

وعن شرحه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس منه

تتمة التعريف

لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة
جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة
لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت
ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول اعنا
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما
بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرء مرفوعا
اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستئناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار

الامر

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتهما وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر
اشتهر في هذا النوع من الافعال اشهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص على المقصود وهو
في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة
يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احتراز عن المجهول لطف فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن
الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرء على صيغة المخاطب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة

لان

لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم
المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابهه
فيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوا وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغزو ولم يرم وذهب الكوفيون الى
انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك
اسكن اخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص
هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى
ههنا ما كان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير
زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن
فالكون ثالثه الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم
المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اى فيما سوى
ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم فى مثل اضرب لالتبس بالماضى المجهول
من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بالماضى المعلوم الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم
الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى فعل
المفعول الذى لم يذكر فاعله واضيف الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف اى فاعل فعله

الواقع



الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل
اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للّبس
بان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مثل ضُرِبَ دُحْرِجَ واُعْلِمَ واختير لهذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن
فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من
الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث
مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين
اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا
يفضي الى اجتماع اعلالين في نحو ويطوي قيل الاصوب ان يقول معتل العين المنقلبة عينه الفا
لئلا يرد عليه مثل عور وصيد انما خص معتل العين بالذكر من ماضيه لزيادة غموض و
اختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارع
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقل الكسرة من العين الى
ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة
ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام هيهنا كالاشمام
حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند القراء

وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور
عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو
ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها و
انكسار ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب
الماضي المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء
اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس
ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم
بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب
العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حكمه
فاعلم واقامة المفعول مقامه مضاعفا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم
ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع
ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي
وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي على امر غير الفاعل
يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه
لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاتصاف فهو هذا الفعل صادر عن
الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو
المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب بحيث لا يمكن تعقله الا بعد تعقله

قوله المتعدي وغير المتعدي آه هذا تقسيم آخر ٢
لتقسيم الفعل لا اقسام فان المتعدي اعم من الفعل ...
وكذا غير المتعدي
الا ان المتعدي مطلقا
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه عليه
متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه عليه
شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله
والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق الى المفعول به

اي غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء
يتعلق به كقعود القاعد وغير المتعدي يصير متعديا
باحد ثلثة اشياء وهو الهمزة نحو اذهبت
زيدا وبتضعيف العين نحو
فرحت زيدا وبحرف
الجر نحو ذهبت به
يزيد عصام قوله المتعدي آه تقسيم آخر للفعل باعتبار
اقتضاء المفعول به وعدمه اي هذا الافعال المتعدي وغيره
وهذا بيان المتعدي وغيره متدى

القلوب فزيد لهاب الهمزة مفعول اخر وهو الذي
كان فاعلا
قبل النقل وموضعه الاصلي
قبل المفعولين لان نسخة الهمزة
التصيير وجعل الشيء على صفة الفعل فمعنى
اعلمتك زيدا منطلقا علمتك على ان تعلم زيدا

بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون
هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي
قد يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير
الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم
واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى
مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر في له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت
زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي

افعال القلوب

باب علمت في جواز ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه
الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث

الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت

لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما

هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار

بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي

جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصايصها هي جمع

وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر

احدهما يجب ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل

مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة الاسم الواحد

لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض

اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف

المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو

خيرا لهم على قرائة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء

بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول

الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف

جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما

مثل بنو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد

يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف

مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم

الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا بأس

وانه لا يجوز الاقتصار على احدهما لان الغرض في قولك
علمت زيدا فاضلا
ليس علمك مقصورا
على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد
فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد
كان معلوما لك وانما حصل لك العلم بفضله ثم اخبرت
عن ...

الكلام حذف تقديره ولا تحسبن يا محمد بخل الذين
يبخلون خيرا لهم وهو قصد مجمع البيان
قوله انا طالما طال ليطول ...
طالما انا مصدرية ...
...
المصدر ...

بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب

جواز الالغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تأخرت

عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين

الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء

وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند

التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير

الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى وفى قوله جواز الالغاء

اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفى بعض الشروح ان

الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير

التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد

وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا

احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف و

المعطوف عليه نحو جائنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغائها فى هذه الصور

واجب ولهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت

يعنى بين معموليها او تاخرت يعنى عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان

مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى ومن خصائص افعال

القلوب انها تعلق ويتعلقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنا بسبب وقوعها

قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف

الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معمولها



وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت لزيد عندك ام عمرو ومثال
للتعليق بالاستفهام وترك مثال الحروف بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلاثة تقع
في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ في
الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق
ماخوذ من قولهم امرئة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشئ المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان
كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة المنصوب جزاها على الجملة
التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين
احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصايص
افعال القلوب انه لا يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين
متصلين لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز
اجتماعهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير
المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما

لفظا

لفظا بقدر الامكان فمن ثمّة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فانّ الفاعل والمفعول
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كلّ واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فانّ النفس باضافتها الى ضمير المتكلّم صار كانّها غيره
لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان
وامّا افعال القلوب فانّ المفعول به فيها ليس المنصوب الاوّل في الحقيقة بل مضمون الجملة
فجاز اتفاقهما لفظا لانّهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا وممّا اجري مجرى افعال القلوب
فقدتني وعدمتني لانّهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري
رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوّز فيهما ما جوّز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريّة من عن يميني تارة وامامي
وكقوله تعالى اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت
وزعمت وخلت معنى اخر قريب من معانيها الاوّل وهي امّا العلم والظنّ بحيث يمكن
ان يتوهّم انّه بهذا المعنى ايضا متعدّ الى مفعولين وانّما قيّدنا بذلك لئلّا يبطل الاوجه
للتخصيص بالبعض لانّ لكلّ واحد معنى اخر فانّ خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت
بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدّى بهذا المعنى الاخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتّهمت من الظنّة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتّهمته
اي اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتّهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصر ومعنى ابصر قريب من معنى علمت بالحاسّة
ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالّة اي

٢٧١ اعلم انّ افعال القلوب وغيرها يشتركان في
انّه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول المتقدم
فلا يصحّ زيد
ظنّ منطلقا ولا زيد ضرب
على ان يكون فاعل ظنّ وضرب ضميرا
عايدا الى زيد لانّ المفعول فضلة فلا يجوز ان
يكون معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون
فاعل ضربت ضمير هند

باسم الله تعالى وقد
يكون بمعنى
اليقين وتعليقها بالجملة نحو ظننت انّ الامر كذا اي تيقنت قال
الله تعالى اني ظننت انّي ملاق حسابيه اي تيقنت لانّه في صفة
المؤمنين كذ

اصبتها



اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجد جدة ووجد موجدة ووجد وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة

انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال مثلا صار موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة للوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل واض وبات وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة

والذى يدل على انها افعال عند الجمهور تصرفها واتصال الضماير المرفوعة بها واتصال تاء التانيث الساكنة بها

عن اسمها لا او قد او السين ولانه للنفى شرطا و سيبويه لم يذكر من هذه الافعال الا اربعة وهى كان وصار وما دام و ليس ثم قال ونحوهن من الفعل مما يحتاج الى الخبر وعرف المصنف الافعال الناقصة بانها افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة

قوله اى العمدة

اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض

لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والوجه عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر فى بيان فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لتقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره ولزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فيتاكد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها ولا ريب فى ان الغرض افادة الزمان ايضا بالتبعية افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل عصام

قوله ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير آه اشار الى تصحيح الحد بالتصرف فى معانى الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير الدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير المقيد

وقيل بالياء، وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما
جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية
وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة ونحوها اى لم تكن هذه على قدر
ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها
كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في
قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال ابن
الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل
هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء
الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا
اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال
اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه الافعال
الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل
كان زيد قائما فكان يكون ناقصة كما ينبغي لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في
الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة

ماضيا مفعول فيه اى في زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس بزمان معين من الازمنة الماضية عصام

كائنة

كاينة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول

الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت

التيهاء المفازة التي تتيه فيها الناس اي تتحير القفر الارض الخالية التي لا نبات فيها ولا ماء المطي

فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان

هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان تكون ناقصة تكون فيها ضمير الشان اسما لها

والجملة الواقعة بعدها خبرا لها مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت

واخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون

تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة و

كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي

كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان

زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة

استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما

من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او

من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل

آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة

تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة

باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد

حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس

المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه

صار في الصباح والمساء والضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات

قوله فيها راه التيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها الى
الثنية بعض الفضالة والقفر المكان الخالي بعيف المطي
...
٢٧٤
قوله اذا مت كان الناس صنفان شامت اه قال
الجوهري
الشماتة الفرح
ببلية العدو يقال شمت
بالكسر شماتة وشماتا به بلية
الشوامت اعرابه اذا ظرف لمجرد الزمان المستقبل
وفيه معنى الشرط ومت فعل وفاعل والجملة مضاف

تقول اصبح زيدا اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا
قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى
صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا الكن
لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين و
فصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا
اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانها تامة وما برح بمعنى
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى
ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها
على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد
اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار
فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت نفيا
نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا و

تجميع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل
بجامع الا
صطلاح على التسمية
بالخبر وليس الخبر على اصطلاح
يسمى الاسم فيه فاعلا اسمى باسم المفعول
من الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا
وحبرا عصام الدين   وانما افاد دخول النفي على النفي

نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون
دائما وهو المقصود رحمه   قوله وما انفك اه
وان ما انفك من فك الشيء اذا
تفرق اجزائه وفيه معنى النفي
فيفيد معنى ما زال و
اعلم ان هذه
الافعال التي في اولها ما النافية لاستمرار خبرها لاسمها

يلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها و ما دام للتوقيت اى يعين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى ومن اجل انه للتوقيت اى تعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانب وجوده فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد

واعلم ان شرط عمل ما دام ان تتقدمها ما المصدرية الظرفية كاعط ما دمت مصيبا درهما اى مدة دوامك مصيبا فلو لم تتقدمها ما لم يكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت ما دمت محسنا لان المعنى من دوامك محسنا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام ظرفية لنيابتها عن الظرف ٢٧٦

وان اجتمع في هذا الباب اسمان معرفة ونكرة وجعلت المعرفة اسم كان والنكرة خبرها تقول كان زيد واقفا ولا تقول كان واقف زيدا وان كانا معرفتين فانت مخير

يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبًا كالمثال المذكور وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافًا ثابتًا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واضحا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال هيهنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة

ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدر بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له

اشار الى ان التعريف لعنوان المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فتقول افعال المقاربة بتقدير

الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فى الخلاف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه فى الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن الافعال

اذ منها ما هو للشروع وما هو للرجاء وقال فى التصريح وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وربيئة القوم عينا والانسان رقبة واقول فى كلا التوجيهين نظر اذ لا يخفى ان كلا من الشروع والرجاء

لايجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا
اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل
فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله
او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون
ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق في
قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما
يفضى اليه فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق في الطمع
في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير
منصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما
لم ينصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم اى عسى حال زيد الخروج واما في
جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء
الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول

كان في

فلا تقول عسى الاشفاقية فيه موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول فيه بحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبار النسبة الى الفاعل وانما لم يجعله تمييزا عن نسبة الدنو الى الفاعل حتى يحتاج الى تقدير دنو الخبر لعدم استقامة المعنى لان التمييز هو المرجو فيصير معنى الدنو رجاء الخبر كما لا يخفى اذ الرجاء يتحقق في الحال وانما التقريب الى المحبوب منهما عصام

قوله وان لم يبق على المفعولية آه الاولى على المفعولية باعتبار الاصل ويرد بها الاستعمال لان عسى في الاول بمنزلة الفعل المتعدى وهو قارب زيد الخروج بخلاف الاستعمال الثاني نحو عسى ان يخرج زيد فانه بمعنى الفعل اللازم وهو قرب اى قرب خروج زيد لك

قوله في الاغلب
انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها منقولة للحروف الانشائية عصام الدين



كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان
يفعل فى محل الرفع بدلا عما قبله بدل الاشتمال لان فيه ابهاما ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ
ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه
قريب ونقول على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوعه فقط وهو ما
كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب
اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب
خروج زيد فهى تامة فههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى فى يخرج
ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من
باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له
مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال
الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا
يذكر فيه ان كقولهم عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ كان الاصل
ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج
زيد بقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد
زيد يجيئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال فاعله اسم
كما هو الاصل فى خبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافى للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له

قوله فههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
اسم عسى
وفيه ضمير يعود الى زيد
ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم
بالفاعل كما فى زيد قام لان كون عسى طالبا
للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد
الاسم فلا يلتبس بالفاعل

فى الحال فيناسب كاد الذى وضع لتقريب الخبر
من الحال فيزاد اذا كان الخبر فاد يكون
دالا على الحصول
وكاد يدل على انه قريب من الحصول فبينهما تناف فالمراد
ان المضارع منه على ان الخبر مقصود بالقرب
من الحال بخلاف الماضى فانه لا
يراد منه لا يدل على قرب
الحصول
كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال
الاول عصام



قوله قد كاد من طول البلى آه اوله رسم عفى
من بعد ما قد انمحى اعراب البيت رسم خبر مبتدأ محذوف
اى هذا ربع رسم
وعفى فعل وفاعله مستتر
فيه عائد الى الرسم والجملة صفة لقوله
رسم ومن بعد جار ومجرور وما مصدرية و
ما بعدها في تاويل المصدر تقديره من بعد انمحائه وكاد

يعسى كما انه يحذف أن عن خبره تشبيها لها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى أن يمصحا فلما كان
كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو
اى كاد كالافعال اى كسائر الافعال في افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان
او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن
الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في
وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه
ولا تنافى بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحا
مخطئ ذى الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة و
اعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابى بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يراها
وقيل يكون اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضى للاثبات وفي المستقبل كالا
فعال اى كسائر الافعال في افادة النفى نفى مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك به والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذى الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفى
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اى الزوال فالنفى الداخل

على يكاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلّم لكن لا يثبت مدّعاه وهو مجموع الا
بمجرّد ذلك فما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في
الفعل بق طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب و
كرب بفتح الراء بمعنى قرب بق كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ
بمعنى شرع وهذه اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع
بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيئ واوشك ان يجيئ زيد وتارة
تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيئ **فعل التعجب** ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد
الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي
صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله درّه وواها له لكن
ينتقض الحد بمثل قاتله الله من شاعر ولا شُلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بعض الدعا
الآن يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او
المراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب يحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا
ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه

جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب
في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء
كان نوعين او غيرهما الا انه لم يوجد
الا نوعان عصام الدين

الشئ سياق الحكم عليه لا للحكم على التعريف عصام

تركيب أفعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا
يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبني منه افعل
التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا
للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته الكذب ويتوصل في
الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه
لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بعبنائهما من فعل
لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل المصدر الممتنع هو مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما
اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او
الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان
المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل
الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره
يستلزم تقديم غيره فلو اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد
لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل
بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون

اعلم ان الامثال لا تتغير لان الامثال استعارة ويجب في الاستعارة ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به فلا يكون الاستعارة فلا يكون مثلا ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيرا وتانيثا وافرادا

فعل التعجب عنه التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن عصام

قيد لا يبني فعل التعجب الا من فعل مضموم العين في الاصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان بابه فعل موضوع لهذا المعنى رضي

الفصل

الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كاغدّ اي صار ذا الغدة وبزيد اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صيّر ذا حسن والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص

افعال المدح والذم

الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل

افعل به فاعله افعل عند سيبويه والباء زائدة واصله افعل بزيد

افعل زيد فافعل اي

بمعنى الماضي والهمزة للتصيير وتره

فغيّر عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا وفيه نظر اما اولا فلان الامر بمعنى الماضي

نعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وانما لم يتصرفوا فيهما حيث لم يجئ منهما مضارع وامر ونهي وغيرهما لكونهما علمين في المدح والذم رضي ره

الذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت

نظرا ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح وذم كما هو الظاهر ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام عصام الدين



على وزن فعل بكسر العين وفاء اطرد في لغة بني تميم فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا
اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر
في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال
سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون
الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصح معينا بذكر المخصوص
بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او
يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل
او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي
نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها
في فنعما هي محذوفة فلان هي مخصوصة مثلا اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه
والكسائي انما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي
اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هي
بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي
المخصوص مبتداء وما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة
الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لشمول لام تعريف العهد مضمرا او خبر مبتداء محذوف
وهو هو نحو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره

واما خبر

قوله ويكون معينا بذكر المخصوص بعده آه ٤ ٢ ٨ ٢
ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وليست
اللام للاستغراق
الجنس كما ذهب اليه البعض
على ولا للاشارة الى ما في الذهن
الماهية كما قاله المصنف لامتناع حمل زيد عليه
زيد كان زيد مبتدا
بعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد

واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرئة هند وبئست المرئة الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرئة هند وبئس المرئة هند لانهما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا وبجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب على نبينا واله وعليه السلام بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم و الشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم حب فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ اى حب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريه مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى

كان نعم فعل المؤنث كقوله نعمت ذورق البلد والمراد من البلد الارض والذورق السفينة فهو المعنى نعمت اى نعمت سفينة الارض حقيقى

اعلم ان الاصل حبب على وزن حسن فحذف حركة الباء الاولى وادغمت فى الثانية فصار حب

قوله ما دل على معنى في غيره اه او باعتبار ٢٨٦
غيره فكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها كاللام فانه
يدل على التعريف
الذي هو صفة في الاسم
ومدلول دلالة تضمن فان التعريف
مضمون للاسم بالوضع كمعنى وبي فانها يدلان
على معنى هو مدلول لغيرها بالمطابقة

بعد مخصوص صد تمييزا او حالا على وفق مخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند
امرأة والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا
مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في
غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه
او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه يدل على امر في غيره
احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو سرت
من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله
فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى
الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا
مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل
او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه
الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس
لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك الواو
والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي

من حيث يدخل الظروف الزمانية فاخذت
ثم عقبها بما فيه جهة الفعلية و
قدم منه ما كان جهة
الفعلية فيه ضعيف
وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا
وعدا فاعرف منه

يفيد بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي
تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل و
مقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من
يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها
نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله
التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ويجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار
المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى و
التبعيض اي وقد يجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من
الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر وشبهه
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في
الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل من مطر فاجاب بانه قد كان
من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان

٢٨٧ قوله اي ويجئ من للتبيين ايضا آه ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها وان كان نكرة نحو رأيت رجلا من قبيلة بني تميم وحالية ان كانت ما قبلها معرفة نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس

والفرق بين من للتبعيض وبين من للتبيين ...

بزيادتها في اين هذه الفائدة الجليلة بعد حذف من قلت قلت ما ذكرنا من معنى الاستغراق قد حصل من قولك ما جاءني من احد فانك اذا قلت ذلك كان المجيء منفيا عن الآحاد كلها بدليل انه لا يقال ما جاءني من احد بل اثنان فاذا قلت من اكدت معنى الاستغراق المستفاد والتأكيد زائد على اصل المعنى فلا باس بعدم افادته عند حذف من فافهم

واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار فرقا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد واذا كانت عاطفة جاز نحو على المضمر نحو جاءنى القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك

نحو خرجت الى السوق او فى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبى اليك
فان قلب المخاطب منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعم ولا
تأكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى
مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية
به للتفاوت الواضح بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعهما بعدها اى بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر
مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز
او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى
جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر بمجرور
الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان
يقرب منه زيد والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبا
السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملتصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع
مجرورها فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صيّر زيد الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية

... تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة عصام الدين



بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سؤالا
اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى الخبر
فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد
براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير الخبر
الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام
والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل
للفرس والتعليل اى لبيان علة الشئ ذهنا نحو ضربت للتاديب وخارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو
ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها
صدر الكلام كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم
احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ
صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا
فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لما فارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى
غالبا اى فى غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على

٢٨٩ قوله واللام للاختصاص آه ظاهره انه لاثبات
شئ والنفى عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتا
خرين ان معنى
الاختصاص مجرد المناسبة
لا الحصر اذ لا يصح فى زيد اخ لعمرو
اذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينتفى الاختصاص
الاضافى فى مورد استعمال لها فلا داعى الى صرف الا
ختصاص عن الظاهر عصام

فالوجه على ما بينه الرضى انه لا يتحقق التقليل فى
المعرفة لانها اما للكثرة فينافيه واما للواحد المعين فلا [illegible]

٤م للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان التضعيف عن العمل انما
يعتبر عادة باللام التى يفيد اختصاص مضمونه
بمفعول صريح آه اعلم ان كما
ان نواسخ المبتدا لا
يدخل [illegible]
غيره سوف على زمن لتضمنه معنى النفى الذى له صدر
الكلام [illegible]



مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين
او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين و
ربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على
الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ربما ضربة
بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة
موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف
عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان
كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت
والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير
السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا
للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله وورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه
باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف
الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة

قوله وبلدة ليس لها انيس آه البلدة كل جزء من الارض
متحيز عامرا او غامر
والانيس المؤانس وكل ما يؤنس
به واليعفور ظبي بلون التراب او عام
وبضم الياء تخفيف والعيس بالكسر الابل الابيض
يخالط بياضه شقرة كل ذلك من القاموس عصام
بصرى بضم الباء موضع بالشام والمضاف محذوف اي
بين بلاد بصرى ونجلاء بفتح النون اي واسعة بينة ح

قوله فهي اكثر استعمالا من اصلها آه يعني حذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر
استعمالا وفيه نظر لان الباء تستعمل
في السؤال وغيره ومع الظاهر
والمضمر وجه

اصلها الذی هو الواو وتخصیصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فی باب القسم وهو
اسم الله تعالی والباء اعم منهما ای من الواو والتاء فی الجمیع ای فی جمیع ما ذکر من حذف
الفعل وکونها لغیر السؤال والدخول علی المظهر مطلقا او علی اسم الله تعالی خاصة فهی کما تکون
عند حذف الفعل تکون عند ذکره نحو بالله واقسم بالله وکما تکون لغیر السؤال تکون
للسؤال ایضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وکما تدخل علی المظهر تدخل علی المضمر نحو
بالله لافعلن وبک لافعلن وفی الدخول علی المظهر لا تختص باسم الله تعالی خاصة نحو بالرب
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور کما عرفت فالمراد بالجمیع جمیع ما
ذکر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا یرد انه لا یصح ان یق الباء یوجد مع الاختصاص
وبدونه لمکان التنافی ویتلقی ای یجاب القسم الذی لغیر السؤال باللام وان وحرف
النفی ما ولا فاللام فی الموجبة اسمیة نحو والله لزید قائم او فعلیة نحو والله لافعلن
کذا وان فیها ای فی الاسمیة نحو والله ان زیدا القائم وما ولا فی المنفیة اسمیة کانت
او فعلیة نحو والله ما زید بقائم ولا یقوم زید وقد یحذف حرف النفی لوجود القرینة کقوله
تعالی تالله تفتؤ تذکر یوسف ای لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا یتلقی الا بما فیه معنی الطلب
نحو بالله اخبرنی وبالله هل قام زید ویحذف جوابه ای جواب القسم اذا اعترض ای توسط
القسم بین اجزاء الجملة التی تدل علی جواب القسم او تقدمه ای القسم ما یدل علیه
ای علی جوابه نحو والله زید قائم وزید قائم والله لاستغنائه عن الجواب فی هاتین الصورتین
لوجود ما یدل علیه والجملة المذکورة وان کانت جوابا للقسم بحسب المعنی لکنه بحسب اللفظ
لا یسمی الا الدال علی الجواب لا الجواب ولهذا لا یجب فیها علامة جواب القسم وعن
للمجاوزة ای لمجاوزة شیء وتعدیه عن شیء آخر وذلک اما بزواله عن الشیء الثانی ووصوله الی

نقصت الواو عن الباء بدرجة لانها بدل منها
فنقصت فی الاستعمال بدرجة حیث دخلت الباء علی
المظهر والمضمر
ولم یدخل الواو ونقصت
التاء من الباء بدرجتین لانها بدل
من الواو والباء بدل من التاء فنقصت التاء
بدرجتین فلهذا دخلت من المظهرات علی اسم الله تعالی وحده

جزء الجملة القسمیة حاشیة
قوله ویتلقی ای یجاب القسم
آه یق تلقیت کذا ای القی الیک فجعل شارح
قوله ویتلقی القسم علی انه یلقی اله
القسم الجواب باللام فجعل
القسم ملقی الیه
جوابه تجوز اختاره له ویجاب القسم والاظهر ان المعنی انه
یلقی القسم الی المخاطب مع اللام فی جوابه او ان او حرف
النفی عصام

الی الثانی

قوله وقد يكونان اسمين آه وبمعنى الباء نحو مررت عليه اى به وانما يقال ذلك اذا جاوزته في المرور لانك لما جاوزته اتاه صرت فوقه في كثرة السير واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه ايضا معنى الاستعلاء وبمعنى مع نحو فلان على جلالته يفعل كذا اى مع جلالته

الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته

البرد حب الغمام والانهام

ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في الشعر على المرفوع نحو ماانا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي

بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان

فالمراد ان مبدء زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الماضي الذي اريد بهما الا كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ح ان مبدء زمان مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اى هما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اى الذي اعتبر حاضرا

فيه اشعار بان المعنى الاول لا يخلو عن اعتبار معنى الظرفية صادق

وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او مذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد لم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدء لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما

للظرفية

للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير المضاف

اى ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها

عما قبلها فاذا اجررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا

نحو جائنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا الحروف

المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى

والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال

مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر

عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف

الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال

كل من صيغتى جمعى القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة

بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن و

لعل وليت اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف

صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها

يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى

والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس ما فيها على حذف المضاف بان تقتضى

عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ

اخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت فى الصدر اشبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة و

انما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد

الاستثناء يكفى فى ذلك ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل

اول الكلام او ما فى حيزه لم يعلم انه اثبات او نفى او تمن او تشبيه حتى يسمع

اى دل على احدها افرادا

يقاع فى حيرة اضلال والانتقاد منه

ارشاد نجم الدين   قوله مثل اكدت وشبهت

آه لو قيد معانى الافعال بمعان مستقلة بالمفهومية ومعانى الحروف بمعان غير مستقلة بالمفهومية فلم يعتذر بتعذر ان يكون معانى هذه الحروف معانى الافعال

... لزاته فيما ذكر من الموجب لا توجيه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه فى صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد قام ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سوا كان مقصودا لزاته اولا وا ... جعلا مفردا فهى ليست فى صدر الكلام

وقعت فيه عصام   صرح نجم الملة والدين السعيدى

وصاحب الموشح بان كان لتغيير معنى الجملة من الاخبار الى الانشاء كليت ولعل

فبين ما فى الشرح وبين ما صرحا به

مخالفة بين ايضا صرح فيما سيجئ انه لانشاء

لمكان

لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح
كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف اي حين يلحقها ما الكافة على الافعال
كثيرا ابن السكاع ... وقد عرفت انه مخفف بيت عصام
لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما
قال الشارح الرضي افاد بتقييد معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان وان معنى فالاولى
افدته بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن
ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب
الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاء الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع
جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع
جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك
بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع
اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا
انك تعادلك زعمت اي لولا زعمت معادلك ولولا انك ضربتني صدد

ويأول الجملة بمصدر الخبر مضافا الى الاسم ٢٩٤
نحو بلغني انك قائم اي بلغني قيامك او مصدر الجزاء
مضافا الى الاسم
نحو بلغني ان زيدا انطلق
بشكرك اي بلغني شكر زيد عند
اعطائك اياه او مضافا الى ما يضاف اليه
اذا كان الخبر مشتقا نحو بلغني ان زيدا ابوه قائم اي بلغني

حرف لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها
مع انها مفعول والقياس ان يستثنى من المضاف
اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة
مع ذكر المضاف اليه الى
ذكر المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه

منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر المبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او باردتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص ليس من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي

قوله فمن جملة اشباهه قولهم آه انه اشباهه واجدرها بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب امره الفتح فلا رد الكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان لا جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه

وهو الخبر وهو احمد الله او اول اقوالي اني احمد الله على ان اول مبتداء وخبره جملة وهو اني احمد الله كما يقال زيد انه منطلق لانه في موضع الجملة يترجح لباب الذي ذكره الشيخ ابن الحاجب على ما ذهب اليه ابو علي وهو ان الخبر محذوف وان مع خبره مقول القول اي اول قولي اني احمد الله ثابت واعترض عليه الشيخ فقال ما معناه ان الحكم بعد القول هو عين المقول ١٢



تعيين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا
ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان يكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان
زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث
تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها على محله دون ان
المفتوحة فانه لا يجوز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم
لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان
زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون
العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل
خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا
يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع العاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا و
عمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان

قوله اذا فصل بينه آه وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قائم ولا تدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة

في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك لتاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت اللام مع المكسورة على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا ودخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام و يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل

اي الحاق لام الابتداء في لكن ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول اللام

فبقي في غيرها على الامتناع وصدر البيت على ما انشده ذكره ام الحليس لعجوز شهربة او على ان الاصل لكن انني كما يقال علينا في علينا والشئ اي شئ العشق اي ضعفه وقيل العميد المريض الذي يعمد شيئا لشكل عليه لحم الدم



كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره
واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتداء اي من الافعال التي هي من دواخل المبتداء
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى
وَاِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَاِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه
متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول
الشاعر بِاللهِ رَبِّكَ اِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ وهو شاذ عند
البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان
مقدرا والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة بها كما
سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جائز فقدر واضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل
فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر

وان كان

قوله من دواخل المبتداء والخبر لا غير اه ادرج لا غير تعريضة
قوله خلافا للكوفيين
في التعميم دفعا لما اعترض
به الرضي على المصنف حيث قال ويجوز
دخولها على فعل من افعال المبتداء ليس بوجه
الاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه

بان اللام لم يجيء بمعنى الا والا لجاز جاءني القوم
لزيدا وتعقبه الشيخ الرضي رده بانه
يجوز اختصاص بعض الا
شياء ببعض
المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى
النفي

وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في زمن
وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة
لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على
المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غيره اى في غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه ذاهب هذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال
الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اى المفتوحة المخففة حالكونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي
كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض عن النون المحذوفة او حرف
النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض عن
النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل
منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي
المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة
وكان للتشبيه اى لانشائه وهو حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل
عند التركيب في مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر ففتحت الهمزة لان

على الاقوى ودعوى ان دوام العمل في المقدر يرجح العمل في الظاهر في وقت دون وقت دعوى بلا دليل فتامل صادق قوله فلو انك
في يوم الرخاء سألتني في الرواية بفتح الكاف

قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم او يقول لان الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه والجواب ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى كأنك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف واقيم مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كان صار



الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على الاكثر
الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كأن ثدياه حقان فان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح
لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز
ان يبقى غير مقدر بعدها الضمير لعدم الباعث الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن
وهي عند البصريين مفردة قال الكوفيون وهي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا
تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جائك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن
عمرا لم يجئ فتتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا او
لفظيا وهو المعنوي ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون نحو جائني زيد لكن عمرا لم يجئ
وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين
فانه ليس لهما ما اجريتا عليه في بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس
والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف
له شاهدا ويجوز معها اي مع لكن مشددة ومخففة الواو فهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية
وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت

اعلم ان لكن للاستدراك وهو دفع توهم تولد عن
كلام سابق ولذا تتوسط بين كلامين متغايرين
في النفي فافهم بعكس ما ... كما ذكره في الجواب
المفردات نقيضة ... في عطف
فاقعة لكن ... فانها يجيء ... بعد
... بعد الاثبات ٣٠٠
... عمرا لم يجئ
والايجاب كما ان ... بعد ما شا ... لكن
بعد الايجاب
قولك جاءني زيد لكن عمرا
لم يجئ ومثال ما يجيء بعد النفي نحو
قولك ما جاءني زيد لكن عمرا قد جاءني ...
قوله ونحر مشرق اللون الخ ...

... الاستدراك ... المتكلم بايهام كلامه
ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم ...
قوله بقولك لكن عمرا لم يجئ الخ
المثال ... الرضي
والحكم ... الخ



زيدًا قائم وعلى المستحيل نحو الا ليت الشباب لنا يعود فأخبره بما فعل المشيب وأجاز

وقال ابو العتاهية اسماعيل بن قاسم وتمامه فيا ليت الشباب يعود يوما

الفراء ليت زيدًا قائمًا بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل اتمنى زيدًا

قائمًا اي تمنّاه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت وأجاز

لا وجه لهذا التخصيص لجواز

الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسّكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا

فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول معناه ليت ايام الصبى لنا

كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في

خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشاء

ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة

قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد في

في ذلك وداع دعى يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى

وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون

على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورًا في موضع اخر فالشاعر حكاه

على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث

بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه

اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعدما جزم بوجوه الجر بها وحكم الشذوذ

الحروف **العاطفة** العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى

المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة و

ام ولا وبل ولكن وعدّ بعضهم اي المفسّرة منها وعند الاكثر بان ان ما بعدها عطف بيان

لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل

قوله قالوا والجمع آه بين مفردين في كونهما مسندين او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونهما بلا عطف ايضا فما فائدة العطف قبل الجملة الثانية بلا عطف لكونها بدلا وكان الاولى غير مقصودة او غلطا قالوا ويفيد البعض

عمرو وليست منها الان ما بعدها بدل غلط لما قبلها وبدل الغلط بد ونها غير فصيح واما
معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول
للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت واو اما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه
في الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل
من كليهما لا من احدهما دون الاخر قالوا والجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها
بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب
منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي
مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة
غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم
المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف
من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها البعيد اي العطف بها فوقه
في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار
كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان
يتعلق الموت ولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء

وعدم افادة لا يمنع لا ترتيب فيها في نفس الامر وانما فسر بهذا لان المتبادر من قوله لا ترتيب فيها التقييد بعدم الترتيب وهو خلاف الواقع صادق قوله قالوا و للجمع مطلقا آه فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي عصمي

يجب



بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصلح ان يقدم قدوم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع
اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم نحو نمت البارحة حتى
الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انه يأباه في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان الاصل حتى ان تكون جارة لكثرة
استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون
مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد
المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من
متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما
وقع في بعض الحواشي واو وام واما كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للاحد لا الى احد معين
الامرين او الامور حال كون ذلك الامر مبهما اي غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او
في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين
على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او
وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة
احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي
ثبوت احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمة اي ومن اجل ان ام
المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم

تركيب أريت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن
الاخر لا بل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح
وان زيدا رايت ام عمرا احسن افصح وح يكون تركيب رايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا و
ان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة اثر وجد في بعض نسخ الكافية
المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المتساويين والاخر الهمزة على الافصح ومن
ثمة ضعف رايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصح الى مرتبة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخ
عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي من اجل ما ذكر بعينه كان
جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنده دون
نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجائك زيد
او عمرو واجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جائك او لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد
المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمة في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا
على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز
في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط
على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي انه
القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا

الاخبار

قوله وام المنقطعة كبل في الاضراب عن ٣٠٤
الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني اه هذا هو
الاكثر وقد تجيء
لمجرد الاضراب واذا الثاني
ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام
انا خير اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان
ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى
[illegible]
المتصلة وفيه ان
مع المنقطعة الاضراب
والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال في [illegible]
تقدير بينه وبين ام المنقطعة
يجوز عطف الاثنين على الاخبار بتاويل [illegible]
عطف قصة على قصة ليسا مقام الاضراب وايضا
يجوز ان يأول ابل وشاة بقوله [illegible]
فيكون اضرابا عن الاخبار [illegible]
وجعلها اشارة في كل موضع اه
عن سماجة [illegible]
في الموضع الاول بقوله اي ولان المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة
في الموضع الثاني بقوله
اي لاجل انها
لطلب التعيين [illegible]
ثم في الموضعين ان يكون المشار اليه بها شيئا امرا
واحدا [illegible]



الاخبار ثم شككت فى انها شاء او شئ اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اى بل
اهى شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وتح تقصد الاضراب
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى واما قبل المعطوف عليه لازم مع اما اى غير مستعملة
الا معها يعنى اذا عطف شئ على اخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما
عليه المعطوف باما نحو جائنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى
على الشك جايزة مع او يعنى اذا عطف شئ على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه
باما نحو جائنى اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جائنى زيد او عمرو وذهب بعض النحاة
الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لامتنع قبل المعطوف عليه ايضا ويدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هى ايضا للعطف يلزم اجتماع عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب
عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
فى اول الكلام كما عرفت وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على
اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى
فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين
المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن
المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائنى زيد لا عمرو فحكم المجئ
فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو
جائنى زيد بل عمرو اى بل جائنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس
لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار
الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى

نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انّ كلمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه اذ الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه** الا واما وها يصدّر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخلها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء** يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال القرب وكمال البعد **حروف الايجاب** نعم وبلى واي

فان قيل يرد عليه قولهم يا للبعيد قول الداعي ۳۰۶ يا الله ويا رب وقد قال تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد قيل بعد تسليم انه للبعيد بان البعد ليس بالنسبة الى الله تعالى وانما هو بالنسبة الى البعيد منه احسانه واستجابة دعائه واذا اقتصر الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد وبهذه النسبة صح استعمال حرف

قوله حروف الايجاب وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا

في نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين

بكسر



بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى
محققة لمضمونه استفهاما كان وخبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست
بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا و
قيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد
اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني نقض
النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال لما قام زيد اى قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ في تصديق
الايجاب كما تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا
شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اى لا
تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يق اقسمت اى وربي ولا يكون المقسم به الا
الرب والله ولعمري تقول اى والله واى وربي واى ولعمري واجل وجير بالكسر والفتح
وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر كقولك اجل وجير او ان للخبر قد اتاك
زيد ولم ياتك اى قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء

٣٠٧ قوله ويلزمها القسم اه والاختصاص بالقسم ماخوذ من الاستقراء ولا وجه له من جهة العقل اذا قال لك المستخبر اكان كذا فتقول اى والله واى الله بفتح الياء وحذف القسم في اى الله بالتقاء الساكنين اى الياء ولام التعريف المدغمة واى الله بحذف الياء لالتقاء الساكنين كما هو القياس ...

قوله وجاء ان لتصديق الدعاء اه كانه اراد بتصديق الدعاء تقريره مضمون الدعاء فلا يرد ان التصديق انما يكون للخبر والدعاء انشاء لا خبر صادق ...

بمعنى

بعيد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل المحب شفاء من جوى حبهن

ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف

من كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد

لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها

لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية

فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية

فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة

وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت

عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى سبحانه ان وان

مخففتين وما ولا ومن واللام والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما

النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اى ما رايته وقلت اى زيادة ان مع

ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها

مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو

فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت و

قلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير و ايه ظبية بالجر

وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما

تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس

ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اى

ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم

اغرقوا

قوله فان تزاد مع ما النافية اى زيادة ان حاصلة مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي ويجوز في ان الا عند ارادة اللفظ الحكاية والاعراب حينئذ يضعف بزيادة الف مجهولة الهمزة للساكنين بعدى قوله مع لما كثيرا يفهم الكثرة منه تقييد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها في مقام زيادة ان المكسورة لا الزيادة

قوله كان ظبية تعطو اه اوله ويوما توافينا بوجه مقسم ويروى وارق السلم العطو التناول ورفع اليدين والراس وظبي عطو شاطة كعد وتيطاول الى الشجر لتتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء ذكره في القاموس

عصام الدين

اغرقوا وعمّا قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وامّا الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلّها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جائني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالّين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلّت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسرّ في زيادتها التنبيه على جلاء القضيّة بحيث يستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة القسم وشذّت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدّم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها

حرف

التفسير اى وهي لتفسير كلّ مبهم من المفرد نحو جائني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وأن وهي اى ان مختصّة بما هو في معنى القول اى بفعل ينفرد في معنى القول انفراد المظروف في الظرف غير منفكّ عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسّر في الاكثر الّا مفعولا مقدّرا للفظ غير صريح القول مؤدّ معناه نحو قوله تعالى وناديناه أن يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير للمفعول ناديناه المقدّر اى ينادي [?] ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذا قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف دالّ على انّ ايت تفسير للمفعول به المقدّر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الّا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله تعالى ما امرتني لانه لصريح القول وقد تفسّر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى أمك ما يوحى ان

بدون ما وهو سببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون ما ذلك

التسبيبة مكلمة ما

فهذه الكلمات بمنزلة فرد

المباد التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ على المعنى عصام والفرق بين اى وان ان اى يفسّر كل مبهم من المفرد نحو جائني زيد اى ابو عبد الله ومن الجملة كقول الشاعر وترمينني بالطرف اى انت مذنب



قوله ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ

وذلك لان وضعها على التقييد التوبيخ على الترك في الماضي

افذ فيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا **حرف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعم وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هي عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح رضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية و الفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حرف التحضيض** هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه ومعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في ما مضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقريب** قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا

على الترك كما يستحق وقد تسمى حروف التنديم وذلك باعتبار الماضي لان التنديم هو التوبيخ من الندم سعد الله

دخلت على الماضي او على المضارع فلا بدّ فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلّب وجهك في السّماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بتّ ساهرا

حرفا الاستفهام الهمزة وهل

لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيّزهما الدلالة على احد انواع الكلام كما مرّ وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنّت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيّزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعمّ تصرّفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك

٣١١ قوله لدلالتهما على احد انواع الكلام آه اي الكلام الانشائي او الخبري وانواع الكلام الاستفهام والنفي و النهي والعرض والتمني وغيرها فان قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك عمن مررت وغلام من ضربت فيطلب

في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوّب الكفار اي الم ثوّب وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان

وان تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدا الذي بعدها نحو هل زيد بقائم عصام

باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا الا انّ
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لانّ اصله اترضى بضرب زيدا
وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة
فانّها قويّة فيه وتقول أزيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانّه لما
قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدّد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام المنقطعة لانّ المستفهم عنه
في صورة ام المنقطعة لم يتعدّد لانّها للاضراب عن السؤال الاوّل واستيناف سؤال
آخر بام المقدّرة بالهمزة فانّ قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير اعندك عمرو وتقول
اثمّ اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثمّ والفاء والواو من
الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرّف تصرّفها
وفي حروف الشرط ان ولو
وامّا لها صدر الكلام لما عرفت فانّ للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي
وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه انّ ان
للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاوّل يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع
منّي ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضيّ على انّها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو
تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع منّي ضربك
ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو
اعجبتكم واعلم انّ المشهور انّ لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاوّل وهذا لازم معناها
فانّها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدّر فيه وما كان حصوله

فوارس يربوع بشدّة بيننا اهل رواهنا بسفح القاع ذي الاكم
فانّ الهمزة في اهل
روانا للاستفهام وهل بمعنى قد للتحقيق بمعنى السؤال يربوع
قبيلة من بني تميم وشدّة بفتح الشين الحملة في الحرب وبالكسر القوّة وسفح الجبل اسفله

لانّها مقترنة بمعان الجمل ومؤثرة فيها
معنى الشرط ذكر ما يغيّر معنى الكلام وكان حرفا
فمرتبته الصدر ليعلم من اوّل الامر انّ الكلام من اي نوع
اعلم انّه اذا دخلت الهمزة على العاطف
فصاحب الكشّاف حمله على
حذف المعطوف عليه فقدّر

٣١٢

مقدرًا فی الماضی کان منتفیا فیه قطعًا فیلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ایضا فاذا قلت مثلا لو جئتنی لاکرمتك فقد علقت حصول الاکرام فی الماضی بحصول المجیء المقدر فیه فیلزم انتفائهما معًا وکون انتفاء الاکرام مسببا لانتفاء المجیء فی زعم المتکلم واستعمال لو بهذا المعنی هو الاکثر المتعارف وقد یستعمل علی قصد لزوم الثانی للاول مع انتفاء اللازم لیستدل به علی انتفاء الملزوم کقوله تعالی لو کان فیهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل علی لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلی ان الفساد منتف فیعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانی وخطاء عکس المش ولم یدر ان ما ذکره معنی یقصد به فی مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم علی انتفاء الملزوم المجهول وان المعنی المش بیان سببیة احد انتفائین معلومین للآخر بحسب الواقع فلا یتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتنی لاکرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجیء من انتفاء الاکرام کیف وکلا الانتفائین معلوم له بل قصدك اعلامه بان انتفاء الاکرام مستند الی انتفاء المجیء وثمة استعمال ثالث وهو ان یقصد بیان استمرار شیء فیربط ذلك الشیء بابعد النقیضین عنه کقولك لو اهاننی لاکرمته لبیان استمرار وجود الاکرام فانه اذا استلزم الاهانة الاکرام فکیف لا یستلزم الاکرام الاکرام وتلزمها ای ان ولو الفعل لفظا کما مر من الامثلة او تقدیرًا نحو قوله تعالی وان احد من المشرکین استجارك ولو انتم تملکون ای وان استجارك احد ولو تملکون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلین محذوفین یفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه کان ضمیرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا ولیس تاکیدا لفاعل الفعل المحذوف کان تحذف

١١٣ اعلم ان لو علی اربعة اوجه الاول لامتناع الشیء لامتناع غیره وذلك اذا کان الشرط والجواب مثبتین کقولك لو کان لی مال لحججت فالمال ممتنع والحج لامتناع المال والثانی لامتناع الشیء لوجود غیره وذلك اذا کان الشرط مثبتا والجواب منفیا کقولك لو کنت زاهدا لم ترغب فوجود الرغبة لامتناع الزهد والثالث ...

تعطتنی حمرة ... العرب ... النسل

قوله انا والله ان تاتيني آتك بالجزم وعدم اللام في الالفاء فيجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا وفي مثل ذلك وجب الفاء
ونظيره زيد والله
قائم وانا والله ان اتيتني
لآتينك في الاعتبار لجعل القسم ابتداء
جملة هي وما في خبرها خبر المبتدا وفي مثل ذلك وجب
الاعتبار كما لو تقدم على الشرط في اول الجملة نزاع في تقدم

الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي ومن اجل لزوم الفعل بعدها
قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل
المقدر بعد لو ... للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر
لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر
ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس
شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعم ولو
ان ما في الارض اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم
اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان واحترز به
عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي
الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا
لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو قبح واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال لجزم
للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنا لاكرمنك وان توسط اي القسم بين الجزاء يكف

وقد يحذف المشروط كقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال التقدير لكان هذا القران وكقولهم لو
رايت عليا عم التقدير لرايت منه
كيت وكيت من الشجاعة
والسخاوة والعلم
الزهد وغيرها

من المنى ... في مثل هذا الحذف نوع مبالغة على ان ...
بلغت مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه شرح لت

اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى اتك فعلى المعنى
الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم و
الجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير اعتبار ترتيب اللف و
باعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتنى والله لاتيتك وانما اورد فى
هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضى
فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى
المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على
غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال التقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى كل من المثالين يقع من حيث المعنى
الثانى اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل
عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول
لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقديم اللفين على نشرهما من
حيث مثاليهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالتلفظ به او مقدره كملفوظه فى صحة الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون ولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم

على جواز الغاء القسم لكن ... قوله وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم
غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار
الشرط على ترتيبه نظرا لان تقديم الغير كما يقدم
على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار
الشرط

والنقوا المثوبة من عند الله خير وقوله كلا لو تعلمون علم اليقين
لترون الجحيم اللام جواب القسم لا جواب لو ولو
كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز
مثله وكذا انقول والله لو جئتنى
ما جئتك ولا تقول
لا جئتك
ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان اللام التى بين لو والقسم
عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند
غيره زائدة رضى

لمشركون



لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم

فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء

واما للتفصيل اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو قولك جائنى اخوتك اما زيد

فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما

للمخاطب بواسطة القرائن وقد جائت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال

نحو اما الواقعة فى اوايل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد

يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على

الاخر كقوله تع فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما

المذكورة ههنا غير مذكور ولكنه مقدر يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون

المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء فى جوابها و

سببية الاول للثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما

وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء

ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتداء نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء

نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مط اى نحويا مطلق غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك

الجزء على الفاء وعدمه يجوز وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه كلاما خاصة جواز

التقديم لما يمتنع تقديمه مط وقيل والقائل المبرد وهو اى ما وقع بينها وبين فائها

معمول الشرط المحذوف فعملا مط اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال يجوز التقديم وعدمه

مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شىء فزيد

منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شىء واقيم اما مقامهما ووسط

يوم الجمعة

٣١٦

قوله والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل الذى عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعد اما ولما ... الفعل ولما حذف الفعل حصل الحيز الذى ... خبر جواب اما بين اما وفائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلى الفاء اما لكراهتهم ان يلى آلة الجزاء آلة الشرط

قوله وسببية الاول للثانى اه ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه ولاذا شواهد كثيرة فى القران لعدم لزومهما جعلا ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل فى الظرف الماضوى وان امتنع وقوع المستقبل فى الماضى لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضوية فصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة عصى

قوله واما للتفصيل اه اما فى كلام العرب على وجهين احدهما ان يكون مركبة من ان وما المزيدة نحو اما انت منطلقا انطلقت والمعنى لان كنت والثانى ان يكون كلمة برأسها وفيها معنى الشرط ولذا كانت الفاء لازمة فى ... المبالغة عصام ره

قوله مط مطلق اى زمانا مطلقا سواء كان بعد اما ما يمتنع تقدم ما فى حيزه عليه او لا منه رى

يوم الجمعة بين امّا وفائها لئلا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء فصار امّا يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى وامّا على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلمّا حذف فعل الشرط صار امّا يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لامّا خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل المازنى ان كان
ما يتوسط بين امّا وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاوّل وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدّم على الفاء والّا اى وان لم
يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضمّ اليها مانع اخر مثل امّا يوم الجمعة فانّ
زيدا منطلق فانّ ما فى حيّز انّ لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثانى وهو ان يكون
المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميّز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع
اخر وبين ان يكون فجعل لامّا قوّة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا
تقدير الكلام اذا كان ما بعد امّا منصوبا وامّا اذا كان مرفوعا نحو امّا زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاوّل مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم امّا مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين امّا والفاء لما ذكر فصار امّا زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما
كان اوّلا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم امّا مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار امّا زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف وامّا على تقدير
الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانّه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانّه مفعول به للفعل المحذوف
فوجه غير ظاهر مع انّه يوهم جواز امّا زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم

٣١٧ قوله واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر
زيد آه رد على المذهب بانه لو كان معمول المحذوف
مطلقا لجاز
اما يوم الجمعة فزيد منطلق
مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل
رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انّه
لا يجوز الا على تاويل مرجوح وهو تقدير العايد اى منطلق
[illegible]
ضمير رابط
ايضا وكذا تقدير مهما
يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا
على جعل مهما بمعنى الوقت وتقدير العايد
اى وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير
تقديره ليكن زيد فيه الجزاء ايضا فنقول امّا زيد فمنطلق فى
بمعنى الوقت الزمخشرى فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما
بمعنى آية وقال هو افتراء على لغة العرب لكنه
اثبته ابن مالك ووافقه
الرضى و
تعقبها المغنى بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك
شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبيّن ان الظاهر
هو هنا المذهب الاول عصام

قوله فانّ ما فى حيّز انّ
لا يعمل فيما قبلها
لانّه كان انّ بكسر الهمزة فعدم عمل ما بعدها فيما قبلها
فلا يبطل صدارتها وان كان انّ بالفتح فلعدم جواز تقدم
معمول المصدر عليه تامل

المخاطب



المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير بذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بالخلاف وانما مثل المصنف بما يكون لو اسقط بين اما وفائها منصوب لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكونه لفظة كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول لتحقيق الضدّه لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بانّ فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها تختص جميع بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فقبله من اول الامر تسكون هذه على بناء ما لحقته وتحركه تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه

ودخولها في الاسماء المشتقة فرع على دخولها في الفعل وهي في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل الا ترى انك
اذا قلت مررت
بقائمة فانما انثت لان
الفاعل المضمر في قائمة مؤنث
فهو بمثابة قولك مررت بامرأة قامت
والذي يوضح ذلك قولك مررت برجل قائمة

لبيان حكم تاء التانيث عص قوله فضعيف اي
ضعيف للزوم صورة تعدد الفاعل وجاز
ذلك في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا
وتعاليا وتعالوا بلا ضعف و
هذه العلامة نيت
بضمير بحرف
تزاد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه مثنى او
مجموع

الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع
غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء
التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال
الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا
للمبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر نونته اى ادخلته
نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من
معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها
فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن
واما لها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات
لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من
متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين
فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر
ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل الا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا
ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في
الوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى
التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف ومن لا ينصرف معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين
المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا ما في وقت

انه لا منع من جعل هذه العلامات التى هى حروف بزعم من لم يجعلها ضماير
تحرزا عن لزوم الاضمار
قبل الذكر وانت تعلم ان جعلها
ضماير توجب الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة اما لفظا فظاهر واما رتبة فلان رتبة
البدل الذى هو التابع متاخرة عن رتبة المبدل منه الذى
هو المتبوع صادق

عموم وخصوص من
وجه فمادة الاجتماع رجل
ومادة الافتراق لتنوين التمكن
زيد ومادة الافتراق لتنوين التنكير
صه
فاذا لاقاها ساكن تحرك بالكسر لان الاصل في
تحريك الساكن الكسر
وانما كان التنوين ساكنا لانه حرف والحرف مبنى والاصل فى المبنى السكون
لم يجعل للتنوين
فى الكتابة فى الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنى
على الوقف والتنوين تسقط فى الوقف رفعا وجرا فلذا
كتب فى حال النصب الفا لانها تنقلب فيها
الفا رضي الدين رحمه الله
نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين
صه تنوين للفرق
بين الوصل
والوقف فعند الوصل منون وقيل للفرق بين المعرفة و
النكرة فيقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق
بين الوصل والوقف عصام

ما وامّا صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد ابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا الا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضم فاذا جعلته علما لشخص تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضًا عن المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ مضاف الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف لحق بها التنوين عوضًا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكلّ قائما اى بكل واحد امثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في اخرها ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث وظ انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات لو وقعت في اثنائها جايز بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الاخر لئلا يخل بسلك النظم تخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا

لما يمتنع اشار اذا لم يمتنع الآخر عن امره ولا يفهم المنى طلب لا يمكنه الا قد ام به فقوله لهم اى اسكت سكوته الان وهب في معناه اسكت سكوتا متصلا بالان عصام

الساكنين الالف والتنوين اعطى حركة المضاف اليه وهو المجرور للمضاف فيه لـ ٥٨ الحركة مع المضاف اليه ويحتمل ان يكون ابدال فتحة الدال الكسرة بعد حذف الفها لئلا يلتبس الساكنين لا عراب بقيت الدال مفتوحة لا يشتبه اذا ٥٨ بالدال الناصبة للمضارع مكرر

بيت متمحضة للتانيث ووجودها يمتنع على تقدير التاء ايضا فلا يمتنع له مسلمات علما ينصرف عصام الدين

حسن الغناء ومن لم يتغنه لما ذكره قال تستحق به لان فيه تركت الترنم عصام

مستتبعا



مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ويجوز النون بهذه القافية انما يكون بابدال حرف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت فقد اصابن
فروي هذا البيت بالنون وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني
نون التنوين واما بلحوق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لان تنوين هنا عن
حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل
المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز
البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم
يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع
لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف
اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو
جائني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف
اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان
وفي الرضي وطاهر بن طاهر والحي ابن الحي

مضافاً الى غير العلم نحو جائني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفاً انه لا يحذف اذا لم يكن الا
صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما
ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند
ابنة عاصم **نون التأكيد** قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة
نحو اضربنانّ فانها تكسر معهما لتشبهها بهما بنون التثنية تختص اي نون التأكيد بالفعل
المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا
تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه
لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التأكيد في النفي فلا تنفي زيدها يقومن
الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي ولزمت اي نون
التأكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا
الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته
له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل
جائز وكثرت اي نون التأكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد
الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل



نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل
على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنان في كلمة واحدة وليس ههنا كذلك فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة
وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة
وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر
ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المونث وحكمهما غير ما ذكر فقوله و
تقول في التثنية وجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فقوله
في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد اضربنان في جمع المونث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا يدخلهما
اي التثنية وجمع المونث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا
ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس
بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية و
جمع المونث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة
المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع
المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شبههما ان جمع المذكر

والحق انه لا تردد ويستعمل ان يكون الساكنان في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المونث نزلت منزلة المتصلة
عصام



نحو اغزُوا وارمُوا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير
مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا رم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار و
ارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرئة بحذف اليا كما حذف في اغزي الجيش
وارمي الغرض ونضمّ الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة
نحو اخشو الرجل وتكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ
كاخشي الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزوا دم و
اخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ
وارمينّ واخشينّ بردّ اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة
اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل
ترينّ في هل ترى كما بني تريان هذا مثال الغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح
مع المتصل وهل ترونّ في مثل هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد
وضم الواو كضمتها في لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل
ترينّ في مثل هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه
بارز يكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل ترينّ لا على ترينّ اى ومن ثمة قيل
اغزونّ بردّ الواو المحذوفة كما يردّ مع ضمير التثنية في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف
الواو المضموم ما قبلها كما قيل في اغزوا القوم واغزنّ في اغزي بحذف اليا المكسور
ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب
التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير

الضمير

الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ لساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن حذف النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا كان الواجب ان يقال لا تهن الفقير بالكسر ولم يحركوها كما تحركت التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها له بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم وانكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير بحذف التنوين اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضررا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت وثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالفا داب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ادغام الضلالات كافية وعن منضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه بعد استراح من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد

قوله حطا لرتبة ليدخر الفعل اه كانه قال الاسم في الرتبة قبل الفعل مقدم عليه وما يختص به ايضا التقدم على ما يختص بالفعل فخص التنوين عند التقاء الساكنين بالحركة ... عند ذلك فتقول ... ابن العاقل ... الذي ...

لنقائصنا التي كالنونات في الاعوجاج والخفيفة الصغائر والثقيلة الكبائر ومواقف الندامة اوقات التوبة وقوله بالف اداب من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه ... التي هي كالالف في الاستقامة ...



الفقير عبد الرحمن الجامي في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد واله اجمعين

الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار ... الشارع ... ارتفاع ... يوم السبت الحادي عشر ...

قد وقع الفراغ من تسويد الاوراق من هذه النسخة المسماة بشرح الجامي على يد العبد المذنب الجاني والرق الاثم الفاني المهتدي بهداية ربه الهادي **احمد** بن الحسين التفرشي الطادي عفى عنهما في ثاني الربيعين من سنة عشرة وثلثمائة بعد الالف من الهجرة الاحمدية على هاجرها الف سلام وتحية

وقد انطبعت في قسطنطينية مع اجازة نظارة المعارف الجليلة بحسن الاهتمام من العالي جناب المشهدي محمد علي ابن المرحوم الحاج ملا عباسعلي الشبستري التبريزي وفقه الله لما يحب ويرضى والحمد لله اولاً واخراً

معارف نظارت جليله سنك (٢٨) ذي الحجه تاريخلو و (٥٥٤) نومرولي رخصت رسميه سيله

فاتح جوارنده‌ات بازاري جاده سنده اون نومرولي اسماعيل حقي افندينك مطبعه سنده طبع اولنمشدر

سنه ١٣١٠





